وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة– الجزائر

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص سياسة جنائية و عقابية

العنوان:

دور الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن القاري

دراسة حالة الصومال

اعداد الطالبة:

إبراهيم الدية المختار

صافي نوال

اشراف الاستاذ:

دريدي محمود

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
عكروم لندة	أستاذ مساعد – أ–	رئيسا
دريدي محمود	أستاذ مساعد – أ–	مشرفا ومقررا
بوحريص محمد الصديق	أستاذ مساعد – أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 20167/2015

شكر و عرفان:

أن الشكر والحمد لله وحده على لطفه وتوفيقه لنا على إتمام هذه الدراسة ونسأله وحده بأن يزدنا من فضله ما احتجنا ومن علمه ما جهلنا.

ثم لا ننسى أن نصلي ونسلم أن نصلي ونسلم ونبارك على الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم، الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وأرشدهم إلى طريق السلام.

يطيب لنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف دريدي محمود تقديرا وعرفانا له على قبوله الإشراف على هذه الدراسة ،كما لايفوتنا أن نشكره مرة أخرى على توجيهاته ونصائحه القيمة وحرصه على التدقيق في كل حيثيات هذه المذكرة، إذ أنه كان لنا السند المتين طيلة قيامنا بهذا العمل- جزاه الله عنا خيرا.

كما لايفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور إدريس عطية، والأستاذ كيم سمير على ما قدموه لنا من نصائح.

كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء اللجنة الموقرة- الأستاذة الكريمة : عكروم ليندة التي كانت دائما الأستاذة الناصحة والموجهة طيلة دراستنا، والأستاذ الفاضل محمد الصديق بوحريص، على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

ودمتم في خدمة العلم والطلبة وشكرا.

مقـــــدمة

مقدمة:

يعد الأمن والتكامل من أبرز المفاهيم الأساسية التي تناقش وتدرس من طرف العديد من الباحثين والأكاديميين لارتباطها الوثيق بأمن واستقرار الدول، والجدير بالذكر أن الأمن ليس مفهوما جديدا، وإنما مفهوم له جذور قديمة، إلا أنه لم يبقى على حالة باعتباره، مفهوما ديناميكيا، غير ثابت، وبالرجوع إلى فترة الحرب الباردة، نجد أن الأمن اقتصر على الجانب العسكري لحماية الدولة الوطنية، أما بعد فترة الحرب الباردة، فقد توسع، وأصبحنا نتكلم عن الأمن الإنساني، الأمن الصحي، الأمن البيئي....الخ

أما إذا تكلمنا عن مصطلح التكامل نجد أنه أصبح الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق الأمن في العالم بصفة عامة، وفي إفريقيا بصفة خاصة، وقد التجأت إليه دول إفريقيا وأصبح الأداة المثلى لتحقيق أمنهم واستقرارهم، وكل من المفهومين مرتبط بحالة الوضع الذي تعيشه إفريقيا وخاصة أنها تعاني العديد من النزاعات والحروب الأهلية والمشاكل العرقية بالإضافة إلى انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته آلأساسية، و لما كان الأمن الهدف الأسمى الشيء الذي فرض على الساسة الأفارقة السعي لإيجاد وحدة إفريقية فيما بينها للحفاظ على استقلالها وسيادتها، وتشجع بقية الدول الإفريقية للحصول على استقلالها

لقد حاولت الدول والشعوب الإفريقية لتحقيق هذا التجمع في إطار منظمة تمثلت في "منظمة الوحدة الإفريقية"، وتم توقيع ميثاقها في 25 ماي 1963، وكان هدفها الأسمى هو تحقيق الأمن والتنمية لبلدان إفريقيا وبالرغم من ذلك عانت قارة إفريقيا خلال العقد الأخير من القرن العشرين، نزاعات وصراعات داخلية وحدودية مما حال دون معالجة ناجعة للنزاعات في القارة رغم المجهودات المبذولة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية ، و إنطلاقا من هذا ظهر إلى الوجود الإتحاد الإفريقي وكان وريثا لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 2002 .

وقد حمل في طياته آمالا لدى الشعوب الإفريقية التي باتت تتوقع منه دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعاني منها القارة، حيث تبنى أجهزة وآليات جديدة تساعد على تحقيق السلم والأمن، وكان أهمها: إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، لذا تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على حجم الموضوع وأبعاده، وإبراز المجهودات المبذولة في محاولة تسوية الأزمة الصومالية، نظرا لأنها تكتسب أهمية استثنائية من بين النزاعات الموجودة في إفريقيا، إذ تعتبر من بين النزاعات الأكثر خطورة وتعقيدا على الساحة الدولية، ولكونها الدولة الأكثر فشلا في إفريقيا.

ثانيا أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الدراسة في طبيعة الموضوع الذي يشكل محور هام في الدراسات الأمنية والدراسات الإستراتيجية حيث تنطوي عملية تسوية النزاعات الداخلية في إفريقيا عموما، والحالة الصومالية خصوصا على أهمية كبرى من

الناحيتين النظرية والعملية ، فمن الناحية النظرية تفيد هذه الدراسة في تقييم الاتجاهات السائدة في أدبيات تسوية وحل الصراعات باعتباره حقلا بالغ الأهمية في علم السياسة.

أما من الناحية العملية فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل في الوقوف على مختلف أبعاد عمليات التسوية وتقييم الجهود المبذولة من قبل الإتحاد الإفريقي ولآلياته المستخدمة في تسوية الأزمة الصومالية، ونظرا لما يتسم به النزاع في الصومال من سمات فريدة بالمقارنة مع معظم حالات النزاعات في إفريقيا، حيث أدت إلى إنهيار الدولة تماما في الصومال، ومن ناحية أخرى فإن أهمية الأزمة الصومالية تنبع من أنها شهدت معظم أدوات تسوية النزاعات سواء المفاوضات أو الوساطة أو التدخل الخارجي.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

أ: الأسباب الذاتية: وتتلخص الأسباب الذاتية في الإنتماء للقارة الإفريقية وهو الدافع الذي يحتم علينا دراسة الأزمات التي تعاني منها القارة الإفريقية ومحاولة الوصول إلى حلول لها، كما أن الرغبة والاهتمام الشخصي بموضوع الاتحاد الإفريقي وعلاقته بالأزمة الصومالية، ومصدر هذه الرغبة هو الحرص على تناول المواضيع ذات الارتباط بواقع القارة الإفريقية من أجل الوقوف على إشكالية البحث عن أجوبة يمكن المساهمة بها لتذليل العقبات في تناول مثل هذه المواضيع.

ب: الأسباب الموضوعية: تتمثل الدوافع الموضوعية في أن القارة الإفريقية هي الأكثر تميزا بالنزاعات، والتي أدت بحياة الكثير من الضحايا وهذا ما أدى إلى تهميش القارة وتراجع دورها على مستوى الساحة العالمية، كما أن القارة الإفريقية تمتاز بالنزاعات طويلة الأمد مما يوحي ويدل على عدم وجود سياسات ناجحة للتعامل معها في ظل ضخامة آثارها.

رابعا:الدراسات السابقة: لقد اهتمت العديد من الدراسات ببحث موضوع ذات صل بالقارة الإفريقية وعلى وجه الخصوص منظمة الاتحاد الإفريقي، ونذكر من هذه دراسة بعنوان التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا: دراسة حالة الصومال (1992-2005) للباحث عبد الوهاب عمروش وهي أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى هل التدخل باسم الإنسانية هو تحصيل حاصل لفشل الدولة وانهيارها وما مدى تأثير ذلك على على الصومال بعد إعادة لسنة 1992.

دراسة سعيدة محمد عمر، إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية، في إطار بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي للعلوم الاجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013، تناولت هذه الدراسة الخلفية التاريخية للصراع في الصومال، ثم تناولت الأدوار التي لعبته كل من منظمة (الاتحاد الإفريقي والإيغاد)، ومواقفها من الصراع، إلا أنها كانت بشكل مختصرة دون التعمق في التفاصيل واقتصرت على مرحلة محددة من الصراع ما بين

(2006-2007)، والتي احتدمت فيها المواجهات بين قوات الحكومة الصومالية الانتقالية والقوات الإثيوبية من جهة وقوات المحاكم الإسلامية من جهة أخرىّ، وتناولت الباحثة موقف الاتحاد الإفريقي من الصراع وتوصلت إلى أنه لم يتخذ موقفا معارضا من التدخل الإثيوبي في الصومال، فضلا عن عدم وصول عدد قوات بعثة الاتحاد إلى الحجم المقترح.

دراسة بعنوان صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي للكاتب صلاح الدين حافظ، حيث تناول فيها العنف السائد في منطقة القرن الإفريقي وحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى أعماقه وجذوره والأسباب الحقيقية للصراع في منطقة القرن الإفريقي .

خامسا: الإشكالية :

أن الأزمة الصومالية من أبرز الأزمات التي تتسم بالتعقيد والتشابك إذ تتداخل فيها العديد من العوامل سواء كانت داخلية أو خارجية، مما جعلها تشكل تحديا كبيرا أمام الجهود المبذولة لتسويتها، وفي ضوء هذا التعقيد والتشابك الذي يحيط بعملية محاولة حلها أو تسويتها وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن القاري على ضوء حالة الأزمة الصومالية ؟.

وتبرز هذه المشكلة البحثية مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

- ما هي أهم الأطر المفاهمية والنظرية لمفهوم الأمن والتكامل في إفريقيا ؟.

- كيف يمكن أن نؤسس لمقاربة بديلة لتسوية النزاعات في إفريقيا ؟.

- ما هي الآليات الإفريقية الجديدة لتحقيق الأمن القاري ؟.

- هل آليات الإتحاد الإفريقي ساهمت فلا في تسوية الأزمة الصومالية ؟.

سادسا: الفرضيات:

من خلال محاولتنا للإجابة على التساؤلات السابقة، ولأغراض الدراسة وفهم العلاقة المعقدة بين عناصر الموضوع ارتأينا أن نطرح مجموعة فرضيات لنستعين بها في عملية التحليل:

الفرضية الأولى: يشكل التكامل مدخلا هاما لتحقيق الأمن في إفريقيا.

الفرضية الثانية: تنويع آليات التسوية الإفريقية من غير العسكرية يمكن أن يفوض من فرص حل النزاعات في إفريقيا.

الفرضية الثالثة: تشكل حالة النزاع في الصومال اختبارا حقيقيا لتفعيل الأمن الإقليمي في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي.

سابعا: مجالات الدراسة:

الحدود الزمانية والتي ترتكز مرحلة الدراسة على المرحلة التي تم فيها إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية سابقا سنة 1963، إلى غاية المرحلة التي برز فيها الإتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 2003 وما بعدها، وكذلك التطور الحاصل في الأزمة الصومالية من بدايات استقلالها سنة 1965 ومرورا بالانقلاب العسكري وهروب سياد بري 1991 إلى غاية تكوين الحكومة الإنتقالية برئاسة شيخ شريف أحمد، وما بعدها من أحداث إلى غاية 2016، أما الحدود المكانية للدراسة والتي ترتكز أساسا على دور منظمة الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاع الصومالي.

ثامنا:الإطار المنهجي للدراسة:

أ: المنهج التاريخي المقارن: هو من أكثر المناهج التقليدية شيوعا، ويستخدم للحصول على أنواع المعرفة، وهو لا يكتفي بسرد وقائع ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط التي تتحكم في ميلاد الظواهر وبفضله يتم تحليل بعض المشكلات الإنسانية والاجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم بعض الظواهر دون الرجوع إلى الماضي الممتد ودراسة الحوادث والوقائع السابقة من أجل كشف الحقائق، ومن خلال هذا المنهج قمنا بإبراز أهم المحطات التاريخية تخص هذا الموضوع .

ب: منهج دراسة الحالة: يقتضي هذا المنهج التعمق في دراسة مرحلة معينة لوحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة(الحالة) فردا أو منظمة إدارية أو نظاما سياسيا، وذلك قصد الإحاطة وإدراك ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة، وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية والوظيفية للظاهرة، ومن هنا تناولنا منهج دراسة الحالة من خلال تسليط الضوء على الصومال التي تشهد نزاعات باستمرار، ودراسة العوامل المؤدية إليها وطريقة تعامل الأنظمة مع المشكلة ومدى إسهام إصلاحاتها في احتواء الظاهرة.

تاسعا: تقسيم الدراسة:

بناءا على الأهداف الأساسية للموضوع واستنادا للإشكالية الرئيسية فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

– الفصل الأول تضمن ثلاثة مباحث،وتم تخصيصه كإطار مفاهيمي ونظري شامل للدراسة باستعراض مجمل المصطلحات المستخدمة، وأهم المقاربات النظرية الدارسة للأمن والتكامل.

– الفصل الثاني والذي تم من خلاله التطرق إلى ماهية الاتحاد الإفريقي ومبررات التكامل في إفريقيا من خلال ثلاثة مباحث نعرض فيه ظروف ونشأت وتطور الاتحاد الإفريقي من خلال المرور على أهم المراحل التاريخية لنشأته والدوافع والمبررات وراء التكامل في إفريقيا، أما في جزئه الأخير فتناولنا فيه إلى آليات مجلس السلم والأمن الإفريقي في تحقيق الأمن في القارة الإفريقية.

– الفصل الثالث والذي ارتأينا أن نخصصه كدراسة تطبيقية بأخذ الصومال كحالة ومثال تتجسد فيه عناصر الدراسة من خلال الصراعات التي يشهدها منذ استقلاله مرورا بأهم المحطات التاريخية لهذه الأزمة، كما تم التطرق إلى الدور الذي لعبه الاتحاد الإفريقي وإلى أهم المجهودات التي يبذلها لحل وتسوية الأزمة الصومالية.

عاشرا: صعوبات الدراسة:

تتجلى صعوبات الدراسة في كون الموضوع من أكثر المواضيع تعقيدا والتي يصعب فهمها، وهذا ما اعترضنا أثناء دراستنا لموضوع دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن القاري "دراسة حالة الصومال"، إذ أنه يصعب الوصول إلى حل نتائج نهائية خاصة وأن الأزمة الصومالية متداخلة المتغيرات والمؤشرات، وكذلك يصعب تحديد مفهوم والمصطلحات المرتبطة به، بالإضافة إلى التعقيدات الأمنية التي تنجر عن هذه الأزمة وصعوبة التحكم فيها

إضافة إلى أنه نزاع مزمن ومتجدد يصعب التحكم في حيثياته من جهة الفواعل الداخلية الإقليمية والدولية .

الفصل الاول

الفصل الأول: الأطر المفاهيمية _ النظرية للأمن و التكامل في أفريقيا:

يعتبر الحديث عن الأمن و التكامل من اهم المواضيع الأكثر جدلا و اتساعا في أفريقيا اذ ان الحاجة إلى الأمن أصبح يمثل حاجة أساسيه من حاجات البش ، و هو يحتل أهمية كبيرة لدى جميع الشعوب و البلدان عامة و شعوب أفريقيا خاصة ، و هنا نجد قول الله تعالى في قوله الكريم (فليعبدوا رب هذا البيت (3) الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف (4) سورة قريش[1].

ومن هنا وجب تفعيل فكرة الأمن القاري و خصوصا لما نشاهده على أرض الواقع من أزمات وحروب.....الخ، ومن هذا المنطلق ارتأت كل الشعوب الأفريقية إلى الاستفادة من فكرتي التكامل و الاندماج كوسيلة لتحقيق الأمن القاري .

وعليه تتعرض الدراسة في هذا الفصل إلى البناء المفاهيمي و النظري لدراسة الأمن و التكامل الأفريقي، يتضمن ثلاث مباحث: يتطرق الأول الى مقاربة مفاهيمية للأمن و التكامل، و يتناول المبحث الثاني: من الأمن الوطني إلى الأمن الإقليم في أفريقيا، أما المبحث الثالث: فيخصص إلى التكامل كمدخل لتحقيق الأمن في أفريقيا.

[1] **سورة قريش**، الآية (3) و (4).

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للأمن و التكامل الإقليمي :

يعتبر التكامل الإقليمي الاستراتيجية الأكثر فعالية و أهمية لمحاربة التبعية و التخلف الاقتصادي، خاصة و أنها كانت تعيش فترة طويلة من الحروب و الاستعمار، و لطالما كانت و لا تزال تناضل لأجل خروجها من دائرة التخلف لتحقيق نوعا من التقدم و الازدهار، و من هذا المنطلق وجب علينا إعطاء مقاربة مفاهيمية الأمن و التكامل.

المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية للأمن

الأمن حاجة إنسانية من حاجات البشر، لذا يؤثر الإحساس بفقدانه أو نقصانه على كيان الفرد والدولة وبالتالي غيابه يؤثر حتما على نمط العلاقات بين الأفراد و المجتمعات و الدول[1].

اولاً : تعريف الأمن:

أولا: لغة: إن الأمن من الأمان و الأمانة: بمعنى و قد آمنت فأنا آمن و آمنت غيري من الأمن و الأمان و الأمن ضد الخوف، و الأمانة ضد الخيانة، و الإيمان ضد الكفر، و الإيمان بمعنى التصديق، و الأمن مرادف الكلمة الإنجليزية"security" و الفرنسية "sécurité"، ويكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية ذات الثراء في المعنى، و يأتي م قدمتها زوال الخوف و الطمأنينة، الحفظ، عدم الخيانة، الثقة التصديق و غيرها من الأسماء التي عددها علماء اللغة[2].

كما يعني الطمأنينة و زوال الخوف و التهديد به، و لقد ارتبط الأمن بالحاجات الأساسية للإنسان. [3]قال الله تعالى: (و كانوا ينحتون من الجبال بيوتا آمنين)82" الحجر" .[4]

و يعرف الأمن في المعاجم الفرنسية بمعاني متعددة: تعني القلب و راحة و الشعور بالرضا و الاستقرار، و عدم الخوف، كما تعني الكلمة الأمانة و الصدق، و غيرها، حيث يفهم من الأصول المنزلة أن الإسلام يتضمن

---

[1]نسيمة طويل، "**الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا، دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة** "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص : علاقات دولية (جامعة الحاج لخضر – باتنة –كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010، ص. 36 .

[2]وهيبة تباني، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة : ظاهر الإرهاب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون, غير منشورة (جامعة مولود معمري – تيزي وزو– كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011)، ص. 19 .

[3]ذياب موسى البدانية، **الأمن الوطني في عصر العولمة** (الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011)، ص .22 .

[4]**سورة الحجر**، الآية (82).

عناصر متكاملة، فالأمن سنة إلهيه من سنن الخالق، و ان الشعور به لا يكون إلا بالإحساس، و يستلزم الكائنات الحية كشعور من حيث طبيعته، و اطمئنان عن عدم حدوث مكروه في الزمن الآتي، كما لا ينفصل الأمن لا على الزمان و لا على المكان[1].

ثانيا:تعريف الأمن اصطلاحا:

تباينت الآراء حول مفهوم الأمن على الرغم من شيوعا استخدامه فهو لا يختلف عن بعده اللغوي من الناحية الجوهرية، إلا أنه أخذ أبعادا أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية و مستجداتها، و فيما يلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالأمن لاتجاهات و رؤى مختلفة:

يقدم هنري كسنجر*: تعريفا للأمن بأنه أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء في حين يعرفه روبرت ماكنا مارا **: أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله: لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا اذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن لتحقيقه إلا بتوفير حدا أدنى للتنمية. فالأمن في نظر ماكنا مارا هو التنمية و من دون تنمية لا مجال للحديث عن الأمن أما باي بوزان، و هو أحد المختصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن ببساطة على أنه غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع[2].

---

[1] ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول الشمال وجنوب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : سياسة مقارنة, غير منشورة (جامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010) ص .13 .

[2] وهيبة تباني، المرجع السابق، ص. 20 .

* أحتل منصبين، الأمن القومي، والخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات.

** وزير الدفاع الأمريكي سابقا في التسعينات، ومدير سابق للبنك الدولي العالمي.

كما عرف باري بوزان (Bary buzan)الأمن بأنه العمل على التحرر من التهديد فحسبه الأمن يتحقق عندما تنتفي فيها كل أشكال التهديد، و يضيف كذلك أن الأمن القومي هو: قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة، ووحدتها الوطنية، من هذا التعريف يتبين لنا تأكيد بوزان على الدور المركزي للدولة في ضمان أمنها و يرى باري بوزان أن مفهوم الأمن مفهوم معقد و ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل تتمثل في: البدء بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له، انتهاء بالغموض و الاختلاف الذي يرتبط عند تطبيقه في العلاقات الدولية[1] .

و يرى وولتر ليبمان" wlterlippman " الأمن أن تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكن فيه غرضه لخطر التضحية بالقيم الأساسية اذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على ضوء هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه[2].

أما الأمن حسب ولفرز: الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية و بمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم، و يعني بالقيم المركزية بقاء الدولة، الاستقلال الوطني الهوية الثقافية، الرخاء الاقتصادي، الحريات الأساسية[3].

كذلك يعرفه بطرس غالي بقوله: أن الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي، و لا يمس فقط سلامة الدولة و سيادتها ووحدتها الإقليمية، و انما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، لأن الأمن يتعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي[4].

---

[1] أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة–دول القرن الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية, غير منشورة (جامعة محمد خيضر–بسكرة– كلية الحقوق و العلوم السياسية2014)، ص. 13

[2] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي :مركز الخليج للأبحاث 2004) ص .414 .

[3] Jams Wyle, " **force and security** " m: Trevorc . Sohnon and theses. Issues in international velation(London end New York, routledade, 2 end edition), 2008 p 74 .

[4] معمر بوزنادة ، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص. 16 .

المطلب الثاني: مقاربة مفاهيمية للتكامل

سيتم في هذا المطلب التعريف بمفهوم التكامل من خلال تقديم جملة من التعاريف المتباينة باعتبار أن التكامل من أهم المواضيع التي تمت دراسته في العديد من الدراسات

تعريف التكامل:

على الرغم من أن مفهوم التكامل هو من أكثر المفاهيم السياسية ارتباطا بمعناه اللغوي الذي يعني توحد الأجزاء كل واحد ، فإن هناك الكثير من المشكلات النظرية الخاصة المتعلقة بعدم وجود اتفاق حول تعريف له ، فقد يفهم التكامل على أنه حالة أو عملية أو على أنه وصفه لنظام وعناصره أو على أنه شرح الكيفية التي يتم بها تعزيز نظام سياسي وتطويره بتجاه معين [1].

و إذا حاولنا تأصيل مفهوم التكامل*"integrate "من الناحية اللغوية يمكن القول أن الأصل اللاتيني للكلمة هو "integrates" بمعنى التحليل أو الكل أو التام ، وهذا الأصل اللاتيني منشق من الفعل اللاتيني "integer" الذي يعني الشيء المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ مثل: ما يسمى في لغة الرياضيات الواحد الصحيح لذلك ذهب البعض تفضيل استخدام مصطلح الاندماج يدلا من مصطلح التكامل [2].

بحيث هناك من يرى أن التكامل و الاندماج هو ان يكون الجزء جزءا من الكل بمعنى هناك منفصلة تتحول إلى عناصر في النظام الجديد وصفه هذا النظام هي التوافق و الاعتماد المتبادل بين عناصره أي بين وحداته ، ومن هنا يربطنا الاندماج والتكامل بثلاث مصطلحات السياسية هي :

- الاتحاد: ويقصد به اتحاد وحدات مندمجة لتكوين كيان جديد.
- النظام : ويقصد به طبيعة و آلة العمل التي يسير عليها التكامل داخليا وخارجيا .التوافق و الاعتماد المتبادل : ويقصد به درجت التوافق والاعتماد المتبادل بين الوحدات الاندماجية داخل الكيانات الاندماجية الأخرى[3].

---

[1] عبد الله فودة، "**نظريات التكامل الدولي : دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية** "، أنظر على الرابط التالي :
http : // umamyat.blogspot.com/2007/09/blogspot177.html (12/03/2016)

[2] عائشة إبراهيم عبيد، **التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير للعلوم في الدراسات الإنمائية (جامعة القاهرة : فرع الخرطوم، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية فيفري، 2007)، ص 17 .

* مشتقة من الكلمة اليونانية "« integrarer " التي تعني التجديد .

[3] ميلاد الحدشي، "**نظرية الاندماج والتكامل، دراسة تطبيقية حالة أفريقيا**"، **مجلة الدراسات العليا**.،العدد 13 .(خريف 1371)، ص ص. 114 115

أما في القواميس الإنجليزية فإنها تعطي كلمة"intgration"المعاني التالية :

تجميع أو توحيد الأجزاء المتحصلة و تجميعها لتكون كل متكامل أو وحدة أكبر

عملية ربط الأجزاء المتحصلة وتجميعها لتكون كل متكامل .

أما في اللغة العربية وفي القواميس العربية : يرد المفهوم بمعنى مماثل في القاموس العصري يعني تكميل وتعميم وفي المورد يعني توحيد و في المصباح المميز يعني يقال كمل الشيء إذا كملت أجزاءه و كملت محاسنه [1].

أما إذا انتقلنا إلى تعريف التكامل في النظريات الغربية التي عالجت هذه الظاهرة نجد

"جوزيف ناي " وهو من رواد نظرية التكامل الذي يرى أن مفهوم التكامل من أكثر المفاهيم خلطا وتشويشا مما أدى إلى عدم الاتفاق على تعريف مشترك لهذا المفهوم وهذا راجع إلى أن بعض الباحثين يضع نموذجه لتكامل من خلال دراسة التكامل أو ديناميكيته[2].

أيضا نجد: "كارل دويتش "حيث عرف التكامل بأنه إنجاز معنى المجتمع في إقليم ما و" أرنست هس " الذي عرفه بأنه النزوع نحو الخلق الطوعي لوحدات سياسية أكبر يتحاشى كل منها بوعي ذاتي استعمال القوة في العلاقة بين الوحدات المشتركة وغيرهم ممن ركزوا على عقبات تحقيق التكامل وتكاليفه ، ولعل أكثر التعريفات الوصفية وضوحا لتكامل هو تعريف كارل دويتش، وهو من رواد نظرية التكامل الذي أورده في كتابه "تحليل العلاقة الدولية" : حيث كتب أن يتكامل الشيء يعني بوجه عام أن يجعل الأجزاء كلا واحدا أي أن يحول وحدات كانت سابقا منفصلة إلى مكونات لنظام أو جهاز متناسق و الخاصية الأساسية لأي نظام تكمن في وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين مكوناته وعادت ما يكون لنظام ككل خواص مميزة له ، لا توجد في أي من وحداته أو مكونات منفصلة[3]،إضافة إلى التعريف السابق إلى أرنست هس نجد أنه وصف التكامل بأنه العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون للمؤسسات صلاحيات تجاوز صلاحيات الدولة القومية ، وأيضا نجد تعريف الدكتور عبد الغني عماد : الذي يعتبر التكامل هو الذي يجمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي و الإرادي بهدف توحيد أنماط

* مشتقة من الكلمة اليونانية "Integrarer " التي تعني: التجديد .

[1] عائشة إبراهيم عبيد، المرجع السابق، ص 17 .

[2] عبد الله فودة، المرجع السابق .

[3] المرجع نفسه .

معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة ، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية ، كما يضيف بأن أطراف التكامل في سبل تجسيدها لمسارها تستخدم مجموعة من الآليات لتحقيق أهدافها[1].

المبحث الثاني: من الأمن الوطني إلى الأمن الإقليمي

قبل التطرق إلى دراسة الأمن من منظور الواقع ومن المنظور الإنساني سوف نقدم تعريفا لكل المفهومين :الأمن الوطني والأمن الإقليمي.

أولا: الأمن الوطني:

إن الباحثين العرب يترجمون كلمة " National"من الإنجليزية أو الفرنسية إلى كلمت "قومي" يعني أنهم يستعملون هذا المصطلح من أجل التعبير عن بعد" فوق وطني " للظواهر ، حيث تستعمل بعض الكتابات كلمة" الأمن القومي " للدلالة على مفهوم الأمن الجماعي .

إن المفهوم الوطني يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها بدءا من الإجراءات الوقائية في التدخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها.

فالأمن الوطني يركز على البعد العسكري، فالدولة تسعى لزيادة قدراتها العسكرية، حيث أن العنصر العسكري يعد المدعم و القائم على استمرار الأمن.

ثانيا: الأمن الإقليمي: يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن ، بحيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب ،و إنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ثانية لكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام [2].

---

[1] سعاد حتي، **تقييم مسار عملية لدول الخليج العربي وآثاره المترتبة على اصدار عملة خارجية موحدة من خلال دراسة تجربة الاتحاد الاوربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد دولي، غير منشورة (جامعة محمد خيضر –بسكرة –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013)، ص 4 .

[2] ليندة عكروم، المرجع سابق، ص.ص. 15، 16.

المطلب الأول: المقاربة الواقعية للأمن

الاتجاه الواقعي من أهم الاتجاهات التي تعمقت في دراسة موضوع الأمن حيث قدمت العديد من المرتكزات التي بنت عليها مقاربتها و دافعت عليها بشدة .

يعتبر الاتجاه الواقعي من المقاربات التي خصصت حيزا كبيرا من دراستها للعلاقات الدولية في وضع تصور متكامل لفهم الآمن ، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للعلاقات الدولية تقوم على عدم وجود أي سلطة علينا تنظم الحياة الدولية ،وكل دولة تبحث عن تحسين وضعيتها وزيادة علاقتها لتحصيل القوة ، وكل دولة تسعى لتحسين قدراتها وتنظر لدول الأخرى كتهديد [1].

ويرتكز التصور الرئيسي للأمن عند الواقعية على الأمن العسكري الدولاتي يعني الحفاظ على البقاء ، وتحقق المصالح وتعظيمها ، وارتبطت بذلك فكرة الأمن بسياسة الردع والدفاع العسكري لان مصادر التهديد خارجية بصورة أساسية وهو ما قاد الدول إلى التركيز على إنشاء المؤسسات الأمنية المتخصصة بالتجسس وجمع المعلومات وتحليلها بصورة مستمرة .

ويمكن تلخيص الأفكار والمرتكزات العامة للواقعية والتي تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عندهم في النقاط التالية:

1/ الدولة: هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية باعتبارها الدافع والغاية في نفس الوقت ، ولها وحدة التحليل الأساسية ، وهو ما يعتبر تضيق لمساحة التفاعل الدولي وحصره في إطار دولاتي واعتبار الفواعل الأخرى (منظمات دولية) هي فواعل ثانوية [2].

2/ البقاء والأمن القومي : هو الهدف الأسمى لهذه الدول ، وأولوية تسبق كل الأهداف وبهذا تعتبر القضايا الإستراتيجية ومنها الأمن العسكري من قضايا السياسة العليا، بينما تندرج القضايا الاقتصادية و الاجتماعية في إطار السياسة الدنيا و هي أقل أهمية .

---

[1] شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، غير منشورة (جامعة الحاج لخضر –باتنة– كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ص 18 .

[2] خالد بشكيط، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : دراسات إفريقية، غير منشورة (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام 2011)، ص16 .

3/ الطابع الفوضوي للعلاقات الدولية: يدفع غياب سلطة عليا مركزية لكبح هذه الفوضى، إذ أن الدول تتنافس من أجل الحصول وزيادة حجم قوتها في سبيل التحقيق أمنها .

4/ التهديد العسكري الخارجي: حصر التهديد في صورة واحدة هي التهديد المادي الخارجي ممثلا في التهديد الخارجي العسكري من طرف الدول الأخرى .

5/ الاعتماد الذاتي : هو الأداة الأنسب لتحقيق الأهداف – البقاء والأمن القومي – خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لواقع السياسة الدولية ، وعدم وجود حكومة عالمية تتح الفرصة لأدوات أخرى أمام الدول لتحقيق أهدافها على غرار التعاون الدولي.

لقد أستعمل الأمن من طرف سيسيرو و لوكرتيوس للإشارة إلى حالة الشعور بالحرية من التهديد *ومنذ القرن السادس عشر أصبح يستعمل هذا المفهوم في الإطار العام ، وحسب المؤرخ كوز الذي اعتبران تطور مفاهيم الأمن والحماية كمصطلح سياسي ومفهوم مركزي تبلور منذ القرون الوسطى ،و تطور في القرن السابع عشر كمفهوم معياري مطبقا على أمن فرد (الحماية الاجتماعية) ، والأمن الداخلي(شرطة) ، والأمن الخارجي لدول (قوات مسلحة)

إلا أنه توجب انتظار نهاية الحرب الباردة لمراجعة مضمون الأمن وخلق نوع من التشقق والتصدع في الدراسات التقليدية للأمن، حيث كانت النظريات والمقاربات والمناهج تحصر مفهوم الأمن بالأبعاد المادية العسكرية التي تتصل باستمرار الدولة [1].

ويمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الوطني يرتبط مباشرة بالدولة ، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار* والتهديدات الخارجية ، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية و إقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي ، وهو مفهوم يعكس التحديات**الأمنية في ظل الترتيب العالمي ثنائي القطبية ومن هنا يركز المنظور الواقعي على بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل المركزي

[1] خالد بشكيط، المرجع السابق، ص.ص،ص 14،13-18 .

* **التهديد Threat** : قد يكون جسديا أو اقتصاديا، قد يمس بالأمن التقليدي، وبحقوق الإنسان أو بالوضع الاجتماعي، فهو متعدد الأبعاد والمظاهر وهو ذاتي أي نفسيا، فهو شيء مدرك بشدة عكس الخطر المعرف بالإحساس ، ومن خصائص التهديد انه شيء مدرك، وقد يتعقد ولكن لا يتلاشى أو يزول إذ يجب خلق الشروط الضرورية للتعامل معه، فالتهديد لا يحتوى ولا يدار وإنما التهديد يحل والتهديد كذلك غير موحد المصدر في العادة وقد يرتبط بحركية سببية من جهة ومرتبط من جهة بفواعل أخرى .

والوحيد في السياسة الدولي وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية و صيانة لسيادتها لوطنية و استقرارها، ضد أي تهديد عسكري خارجي و القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن[1].

ففي السابق كان الأمن و الاستقرار موجودان كتركيب عامل لأفكار الأساسية التي طورت من عدة اتجاهات داخل الأدبيات الواقعية التي حاولت وضع تصورا مقاربا لمفهوم الآمن ويقوم على عدد من المساهمات التي منشأتها تقديم فهم وتفسير أدت لتحول الآمن، وعلى هذا التفسير تقريبا سارت العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة واعتبارا لقول دوافع السلوك الدولي ، ومراجعة مفاهيم الآمن بعد الحرب الباردة حيث اتضح أن استعمال هذه الفرضيات لتفسير و فهم الواقع الدولي الجديد ظهر عاجزا

أمام الظروف الجديدة وتحديد ا وتحديثا للمقارنة الواقعية الكلاسيكية، جاء الواقعيون الجدد بمحاولات فهم الأوضاع الجديدة كتلك التي في إفريقيا[2]

المطلب الثاني: مقاربة الأمن الإنساني.

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة طرح مجموعة من المفاهيم الأمنية المغايرة للمفهوم التقليدي للأمن التي برزت بالأساس في سياق مجموعة كبيرة من التحولات، ورغم ان بعضا من تلك المفاهيم كانت قائمة خلال فترة الحرب الباردة ، أو على سبيل المثال ،الأمن التعاوني والأمن المعقد ،و مفهوم الأمن الإنساني *،إلا أنها لم تثر جدلا اكاديمي خلال تلك الفترة ، و بالتالي، يجدر بنا الإشارة إلى جذوره[3]

حيث شهدت فترة الحرب الباردة بعض المحاولات المحدودة لدراسة المشاكل الإنسانية و القضايا ذات الأبعاد الإنسانية التي طرح من خلالها مفهوم الأمن الإنساني في عام 1966 طرح بلاتز " w.e BLATZ " رؤيته حول الأمن الفردي" Individuel Security Theory ، وتمثلت فرضية الأساسية، في أن: مفهوم الأمن

(1)جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوربي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن ، غير منشورة (جامعة الحاج لخضر –باتنة– كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص.ص، 19،20

(2) شاكر ظريف، المرجع السابق ص .18.

(3) خديجة عرفت محمد أمين، **الأمن الإنساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** (الرياض : جامعة نيف للعلوم الأمنية، 2009)، ص.ص. 20، 21 .

* لها علاقة بالمستقبل، وبالتالي بالتنبؤ بالخسائر التي لم تحصل بعد ولكنها تهدد بالحصول فالأخطار تستهدف المستقبل الواجب تغييره .

** هي تلك المشاكل والصعوبات التي تواجه الدولة.

هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط الجماعات و المجتمعات ،و تمثل تعويض أو بديلا عن الشعور الذاتي يعني بغياب الأمن خلال أمن الفرد أو الأمن الإنساني ، من خلال مناقشة أبرز تحديات ومصادر تهديد أمن الأفراد وذلك بالأساس ،من خلال أعمال ، وتقارير بعض اللجان المنتقلة ، وكذلك من خلال أعمال بعض المؤثرات لدولية [1] وفي ظل هذه الظروف ومع نهاية الحرب الباردة كما أشرنا سابقا بدأت المقاربات المختلفة في طرح تساؤلات حول المفهوم الكلاسيكي للأمن الذي يعتمد على الدولة ومحاولة إعطاء فرصة لفهم الأمن على مستوى الأفراد هذا الشعور تطور في اتجاه و توسيع وتعميق مفهوم الأمن وبدأ النقد يمس الواقعية في العلاقات الدولية التي بقيت مهيمنة على الحاضر.

و تفترض المقاربة المركزية للأمن الإنساني على الدولة احترام وتعزيز كل الأبعاد السياسية، والاقتصادية والاجتماعية, التي تسمح للأفراد بالعيش بعيدا على الخوف والخطر .

ورغم محاولة الإبداع مقاربات متعلقة بهذا المفهوم ، إلا أنه بقي غامضا وغير محدد المعاني، و في خضم توسيع الإطار المفاهيمي يقترح " إمارتيانيسي " أن مفهوم الأمن الإنساني يتكون من عناصر أساسية لمسارات التطور عموما غير قابلة لتفريق لتأمين قدرا الإنسان و بعبارة أخرى التنسيق و الترتيب لمختلف الوظائف (الهوية والأفعال) ، وبهذا المعنى فالأمن الإنساني يعيد التفكير لفهم العلاقة بين الأمن والإنسان لا الدولة ويضع منهجية جديدة تناحر

المنطق " الوستفالي " الذي ينظم هي كل ووظائف النظام الدولي إذن فالأمن الإنساني يطرح قانونا للعلاقات الدولية بحيث ""لا ينظم العلاقات بين بين الدول و احترام سيادة الدولة لكن يدافع عن التضامن بين الأفراد داخل هذه الدول[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص.21.

(2) شاكر ظريف، المرجع السابق،ص 30

* لقد كان مفهوم الأمن الإنساني وليد ظروف دولية عديدة وإسهامات باحثين كثر نذكر منهم جون قالتون "J.Goltong " وإسهاماته حول نظرية السلام الديمقراطي خلال سنوات الستينات والسبعينات، وجون بورتون "John. Burton"، في فترة السبعينات وأيضا كتابات ليستر براون "Lester Brown"، وريتشارد أولتمان "Richard ultman"، نهاية السبعينات، وأيضا نهاية الدراسات الأمنية النقدية التي طورها كين بوث "Kinepouth"، وذلك حول فكرة جعل سيادة الدولة مرتكزة على الحركيات التحررية، وأيضا كتابات نيكولا أنوف "Nikola Anouf"، مارثافنيسمور " Martha Finse More".

وقد ظهرت مقارنة الأمن الإنساني في المجتمعات المختلفة على أيدي برامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك في تقريره، عن التنمية البشرية في العالم العام 1994 ، ويمثل هذا إحياء أو اعتراف بأولوية أمن الأفراد[1]

حيث لفت هذا التقرير الانتباه لتحول الفرد كمرجع أساسي للأمن بدلا من الدولة ومن خلال مقاربة "باري بوزان " التي عمقت مستويات التحليل ،و الذي يعتقد أن الدولة تمثل فاعل مركزي في مجال الأمن وفي نفس الوقت الأمن الوطني ، لا يمكن فهمه فهما استثنائيا ، في المستوى ، الدولاتي وبمنظور محدد و لتحليل الدولة ، فإذا كانت الأبعاد العسكرية ، السياسية ، والاقتصادية للأمن تركيز في أول الأمر على الهوية و السيادة الوطنية ، ففي الطرف الراهن ، أصبحت هذه التهديدات لنفس المستوى و بالتأشير أكبر على الحياة الأفراد ووجود المجتمع

و بالعودة للمفهوم الأمن الإنساني ، وفرز الخطوط العريضة التي طبعها تقرير الأمم المتحدة لعام 1994 الذي أكد على أنه عالمي التركيز و المعنى ، حيث يخص كل الأفراد في كل مكان لان التهديدات مشتركة بينهم ، وحاولت الأمم المتحدة ، رد الاعتبار للأبعاد التي بقيت مهمشة في الدراسات السابقة وأبعاد الأمن الأخرى الذي طرحها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1994 هي:

- الأمن الاجتماعي .
- الأمن الصحي.
- الأمن البيئي.
- الأمن الشخصي.
- الأمن الجماعي.

وفي تفسير هذه الأبعاد الجديدة للأمن أعتبر التقرير الأموي الاقتصادي يعني دخول الموارد و مناسب العمل بعيدا عن تهديد الفقر ، ثم الأمن الصحي و يتركز حول :[2]

دخول الأدوية و توفر الشروط الصحية لمعالجة المرضى و الجرحى ، أما الأمن البيئي فيتعلق بمواجهة مخاطر التلوث و التدهور البيئي الذي يهدد الأشخاص و يضر المواد في حين يهدف الأمن الشخصي للوقاية من

[1] محمد احمد علي العدي، الامن الانساني ومنظومة حقوق الانسان :دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، أنظر الرابط التالي :
www. mdmoyp@y.com : (2016/03/10)

[2] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص 31، 31

التهديدات التي تأخذ أشكال متعددة كالتهديدات الممارسة من طرف الدولة والعنف بين الجماعات الإثنية و انتقالا إلى الأمن الجماعي الذي يعتبر أن غالبية الأشخاص يمارسون أمنهم من خلال إظهار الانتماء الاجتماعي (عائلة ،تجمع تنظيم، مجموعة إثنية) وأخيرا فالأمن السياسي و هو الذي يضمن احترام حقوق الإنسان السياسية من الضغط و القمع من طرف النخبة الحاكمة [1].

وقد حدد التقرير أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:

1- الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق الإنسان في كل مكان .

2- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الأخر .

3- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة ،و هي أسهل من التدخل اللاحق .

4- الأمن الإنساني محوره الإنسان و يتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان و قد حدد التقرير أيضا مكونات الأمن الإنساني في شقين

الأول : هو الحرية من الحاجة، و الثاني: هو الحرية من الخوف (مما يتفق مع مفهوم الأمن الاجتماعي القرآني، وهناك عدد آخر من الأسس أو الدعائم التي تقوم عليها القوة اللينة بجانب التنمية البشرية و تحقيق الديمقراطية، ومن ثم يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال التعبير الهيكلي بدلا من الأداة العسكرية .

إذا ما تم استخدام القوة لتحقيق الأمن الإنساني مناطق النزاع أو في الأنظمة الاستبدادية الشرسة، فهذا لابد أن يتم بطريقة قانونية وجماعية و تحت مظلة المنظمات الدولية.[2].

---

[1] احمد محمد العدي ، المرجع السابق ، ص.ص ، 31، 32 .

[2] خديجة عرفة،" **تحولات مفهوم الأمن ... الإنسان أولا**"، أنظر على الرابط التالي:

Htpp:/// www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.html (24/01/2016)

رغم أن المفهوم يتجاوز النظرة التقليدية لأمن الدولة فانهلا يعني تهميش دور الدولة ففي التحليل النهائي الدولة هي المسؤولة عن توفير الأمن للمواطنين خاصة في ظل تعقد مصادر تهديد أمن الأفراد في ظل العولمة .

إذ كان وفقا للمنظور التقليدي للأمن تحقيق الأمن يعد مبادرة صفرية ،فإن تحقيق الأمن الإنساني يعد مكسبا لجميع الأطراف من أجل التنمية البشرية المتوازنة و الأمن الجماعي طويل المدى.

وبالتالي يمكننا القول :أن الأمن الإنساني يركز على الكرامة الإنسانية ،ويمثل حماية الإنسان من تهديدات الجوع و المرض و القهر ،وهو عكس الأمن التقليدي الذي ركز على أمن الدولة من التهديدات الخارجية و التركيز على تقوية الجانب العسكري على حساب الجانب الإنساني

ومن هنا فالتعريف الإجرائي من طرف"سابينا أليكرا "Sabina:ترى أن الأمن الإنساني يهدف للمحافظة على الجسم الحيوي لكل إنسان ضد التهديدات الخطيرة التي تكون بصفة مستمرة وعلى المدى الطويل فالحماية أو الصيانة تقر بأن الإنسان و الجماعات المهددة بأخطار تتجاوز إمكانية مراقبتها الأزمات المالية و النزاعات السيدا وغيرها و أن الأمن الإنساني مقاربة تطالب المؤسسات بتقديم الحماية فلا بد لها أن تكون واعية وحساسة وغير جامدة أي لابد أن تكون وقائية وليست مجرد ردود أفعال آتية.

باعتبار أن مفهوم الأمن الإنساني وسع أكثر الأمن الوطني ،باعتناق مسائل غير عسكرية و اشتراك فواعل غير دولاتية كتكيف وتجاوز في آن واحد للأجندة الأمنية الكلاسيكية ،فالنظر إلى إفريقيا من منظور يعني أن هذه القارة تواجه تهديدات لأمن الإنسان متعددة أكثر من مناطق أخرى في العالم، فالتهديدات الأمنية في إفريقيا عديدة و تتجه لأن تكون ذات مصادر لتهديد الإنسان مثل: الحروب، النزاعات المسلحة، الجريمة المنظمة ،الإرهاب، و ذات أبعاد غير عسكرية لتهديد الأمن الإنساني مثل: الفقر، الأمراض الفتاكة (السيدا)، و التدهور البيئي، و الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف و المجاعات، والتصحر، وعلى العموم تواجه قارة إفريقيا أزمات صحية واقتصادية وبيئة متزايدة فأكثر من 300 مليون شخص يعيشون على الأقل من دولار واحد في اليوم من تبيعات الصراعات (أوكسافام 2002) ، حسب تقرير التنمية البشرية عام 2001 فهذه المنطقة يعيشون فيها 64%من السكان تحت أقل من دولار ، وتعاني 11 دولة من النزاعات منذ التسعينات (السودان ،إثيوبيا أوغنا ، النيجر) حيث أن عدد القتلى بين 3.8 و 6.8 مليون قتيلا، أي ما يماثل 34 و 43 % من السكان.[1]

[1] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص، ص، 34، 35.

ومن الممكن القول أن النزاعات في إفريقيا توجد بعض جذورها الحقيقة في ضعف الأمن الاقتصادي فعاليتها مرتبطة بمراقبة مراكز الثراء (البتول ، الألماس، .....) ويرى في هذا الصدد "كولي وهوفر " أن العامل الاقتصادي من بين أربعة عوامل رئيسية محددة لظهور الانقلابات انطلاقا من مفهوم الأمن الإنساني، وترتبط المسألة لضعف العقد الاجتماعي حيث يحلل بعض الدارسين أن للنزاعات الإفريقية بالعودة إلى الطبيعة الهوبزية مع وجود فواعل مختلفة يصبح قيام سلطة مركزية كضرورة لحفظ السلم و الاستقرار و الأفراد في هذه الحالة يدافعون عن مصالحهم بوسائل سلمية لكن إذا كانت طبيعة الأرباح مختلفة بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع فهناك من يلجأ للحرب حيث لا أحد يضمن أن الآخرين سيحترمون عقد عدم الاعتداء ، في وضعية تقترب من تصور معضلة السجين * فالسلطة تعمل على احترام العقد ، ومعاقبة الذي لا يلتزم به ، وبهذا المنطق فالدولة تضعف العقد الاجتماعي بحي أن الدولة لا ينبغي أن يمثل لطرف ضد الآخر[1] .

فلكل فرصته على قول "جون لوك " ، وكما يقول منتيسكيو فإن التوازن ضروري لاستمرار السلطة بيد أن هذه المفردات تتناقض مع الواقع الإفريقي ،البناء الوطني مزال قيد الإنشاء و المواطنة البدائية ، وهذا كنتيجة لفشل نموذج الدولة لما بعد الاستعمار طفت على السطح محاولات تخطية العجز السلطوي بإثارة التغيرات الدينية و الإثنية والقبلية ، ثم أن هناك الالتباس والغموض بين السلطة الاقتصادية والسياسية فمن المهم الأخذ باعتبار الحساسية بين المصالح الاقتصادية للشركات و القوى وشبكات الرقابة على الريوع (الأرباح) فالعلاقة بين استغلال الموارد الأولية ، تبيض الأموال ، تجارة الأسلحة تعود إلى غموض بين السلطة السياسية والاقتصادية و إقحام إفريقيا في اقتصاد عالمي أكثر إجرامية ، فإذا كانت إفريقيا مهمشة على المستوى العالمي الاقتصادي ،فهي بالمقابل مندمجة في الاقتصاد الغير رسمي فانتشار الأسلحة الصغيرة ، الأمن الغذائي ،التدهور البيئي ،الجريمة المنظمة ، الأمراض الفتاكة[2]

تحولت على شكل سلسلة من التحديات القديمة و الجديدة اتحدت تحت مفهوم الأمن المعقد أو المركب ، من مشاكل إفريقيا أصعب من تناولها بالتفصيل كتلك التي تحدث عنها تقرير الأمم المتحدة حول الأمن الإنساني.

[1] المرجع نفسه، ص.ص. 34، 35.

[2] المرجع نفسه، ص.36 .

وخلاصة لمقاربة الأمن الإنساني في إفريقيا يمكن الإشارة إلى الاستنتاجات التي وصل إليه ملتقى نظمته جامعة كامبريدج للإجابة عن الأسباب الحقيقية التي تقف خلف الإنكشافية التي يتعرض لها الأمن في إفريقيا حيث خرج المشاركون في المؤتمر بالنتائج التالية:

هناك أسباب غير واضحة وليس من السهل تعريفها .

أسباب ذات أصول تاريخية كإعادة إنتاج المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية وقد تم اختزال هذه الأفكار (في فشل تطبيق المؤرخ الغربي للدولة و القيم المتصلة بالأخلاق الخصوصية الإفريقية عن منظومة الغرب) ومحلية (عدم التوازن و الإرهاب و النزاعات) كما أن العامل الجغرافي أعتبر مهما لكن يطرح تساءل عن العنصر أي فيما تتمثل الأسباب الغير واضحة ?تساءل مشروع لكن الإجابة عنه ربما لن تكون سهلة فالحالة المأساوية للقارة وسكانها تتفاقم وتزداد بؤسا يوما بعد آخر[1].

[1] المرجع نفسه، ص.ص .37.36 .

المطلب الثالث : مقاربة النزاعات الاثنية

أولا: مفهوم الاثنية :

يعتبر مفهوم الاثنية من المفاهيم الغامضة التي يتداخل معناها العديد من المفاهيم ، نحاول في هذا المطلب، التطرق إلى دلالته اللغوية و الاصطلاحية ، والفرق بينه وبين بعض المفاهيم المشابهة ثم نقدم **تعريف إجرائي:**

أ. **تعريف الإثنية *: لغة:** مشتقة من الكلمة الإغريقية إثنوس"ethnos" والتي تعني حسب أرسطو أمة أو الجماعة المؤسسة في علاقات عائلية و التي تنحدر من نفس الأصل ،عكس المدنية plisالتي تشير إلى مجتمع مؤسس على تنظيم سياسي [1].

ب. **أما من الناحية الاصطلاحية** فقد ظهر المصطلح متأخر في المعجم العلمي ،عام 1996 عند فاشي دولا بوج(vacher de la pouge) هو أول من استعمل مصطلح إثنية الذي يعتبرها تجمعا طبيعيا يتضمن كل الخصائص الإنسانية وميزها وبين القومية ، فيما عمل ليود واغنير(lioyedwagnnier) على تطوير المصطلح سنة 1941،أماعند الأنثروبولوجيا الفرنسية: الاثنية و القبلية مرادفين ،أما عن الإنجليز فالقابلية تشير إلى نمط تنظيم سياسي جزئي ، والاثنية تعني تجمعا ناتجا عن مجموع عناصر مختلفة الأعراف نظرا لتأثير الأحداث التاريخية ولديها أفكار مشتركة وهي حسب أريكسون (Erikson) نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية تجمعهم

ويجمع أمسال (Amselle)على العديد من الخصائص التي تميز الاثنية وهي اللغة ،القيم ، الإقليم و العادات بانتساب أعضاء الاثنية إلى نفس المجموعة لكنه يعتبر بأن الإثنية في العديد من الدول هي ابتكار استعماري [2].

و يرى"Richmondauthory":أن العرقية تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيولوجية (كوحدة الأصل)، و الثقافية (اللغة ، الدين ، التاريخ وغيرها من المقومات الغير مادية)،و عليه فالتعريف الإجرائي

---

[1] عبد الغني دندان، النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري و ابستمولوجي (د.د.ن)، (د.ت.ن)، ص.2 .

[2] سمية بلعيد، **النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على المسار الديمقراطي لها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشادة، غير منشورة (جامعة منتوري –قسنطينة– قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)، ص .14 .

* استمر استعمال المصطلح بلفظته الإغريقيةإلى بداية القرن العشرين، ثم تجرم للألمانيةDasethlikouوالإنجليزيةEthnia بدلا من Efnos ويؤكد ورسلي إن كلمة Ethnicety ليس لها مرادفا في اللغة الإنجليزية واصلها الإغريقي هو: أمة.

الذي يمكن تقديمه للإثنية هو كالتالي:الاثنية أو العرقية هي جماعة ذات وعي بخصائص فيزيولوجية (السلالة الجنس .....)، وثقافية (اللغة ، الدين المشترك .....)إحداها ، كلها أو بعضها تميزها عن الجماعة أو الجماعات الأخر داخل الدولة فتعرف بها: "الأنا "(self) وتحدد من خلالها الآخر (other)[1]

كما سنحاول فك مكامن التداخل بين الاثنية و المصطلحات أخرى كالأقلية و القومية و لعرفية وغيرها منها:

- الاثنية والعرق: يتبين لنا أن العرق ينضوي تحت كل ما له صلة بالأمور الفطرية الخارجة عن قدرة تحكم الفرد على خلاف الاثنية التي تقوم على كل ما هو مكتسب بين البيئة المحيطة بالفرد.
- الاثنية والأقلية : اختلفت المعايير المستعملة لتحديد مفهوم الأقلية فبعض الباحثين اعتمد على المعيار العددي ومنهم من استخدم معيار الوضع السياسي و الاجتماعي و منهم من جمع بين المعيارين السابقين .

1-أنصار المعيار العددي: يعتمد أنصار هذا الاتجاه على المعيار الكمي في تحديد مفهوم الأقلية ومفاده أن الأقلية هي جماعة سكانية أقل عددا من حيث الكم في مجتمعها.

2-أنصار الوضع السياسي الاجتماعي: في هذا الصدد يرى سعد الدين إبراهيم :أنه ليست كل أقلية عددية بالضرورة مقهورة ،كما ليست كل أغلبية بالضرورة قاهرة وتتمحور وجهة نظر هذا الاتجاه على اعتبار أن الأقلية هي كل جماعة سكانية مضطهدة الحقوق السياسية و الاجتماعية بغض النظر على العدد الذي تمثله.

3- أنصار الدمج بين المعيارين: يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأقلية هي جماعة بشرية تتميز بأنها أقل عددا مقارنة بالعدد الكلي للمجتمع أما عن الوضع السياسي و الاجتماعي فيشير السيد محمد مجيد إلى أن الأقلية هي :مجموعة مواطني الدولة تتميز عن أغلبية لرعايا من حيث الجنس أو الدين اللغة أو غير مسيطرة أو مهيمنة فتشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها [2].

الأثنية والقومية: فالقومية كحركة سياسية وفكرية يسعى إلى جمع الأمة في وحدة سياسية ، فهي إحساس بالانتماء ورغبة في التجمع ، ومنه فتكون الحركة العرقية حركة قومية إذا تجاوزت بشعورها الوحدة و إلى الرغبة في التجمع داخل دولة مستقلة أو الانضمام إلى الدولة الأم.

---

[1] Oxford advanced learners . dixtionary oxford . university press , oxford ,NY , 1995 , P393.

[2] عبد الغني دندان ، مرجع سابق ، 04 .

الاثنية والقبيلة tribe فالقبيلة إحدى أشكال التنظيم الداخلي للعرقية خاصة في الدول النامية ، حيث تجد في كنيا قبيلة الكيكويا .....إلخ وهذا لا يعني أن كل عرفية هي بالضرورة قبيلة فتجد الحركة العرقية الكيكية غير منظمة في شكل قبلي جزئي سياسي معاصر[1].

قد أضحت الصورة المشتركة لأغلب المجتمعات المتنوعة اثنيا تتمثل في مسألة الشحن الاثني ،كما هو الحال في قارة إفريقيا ،بحيث تعد – قارة التعدد والتنوع – والتركيز هنا على قارة إفريقيا كون الدراسة التي نحن بصددها تعد من أمثلة النزاعات الاثنية ذات الخصوصية الإفريقية الحديثة لهذا الواقع التعددي ،من حيث قبولها إياه وإضفاء الرغبة عليه وإقراره ، أومن حيث رفضه أو عدم الاكتراث به كحقيقة هيكلية تتميز بها المجتمع ، فقد أصبحت إفريقيا مرادفة لحالة العنف و الصراع الداخلي في ظل واقع بائس يزداد فيه تهميش المواطن الإفريقي بشكل مستمر فإفريقيا تمثل المجال الأمثل لدراسة و فهم مطالب الجماعات الأثنية و تطرح نموذجا للفوضى العارمة، حيث تشهد انهيار لمؤسسات الدولة، و تعاني من الفساد و انتشار الأوبئة و الجريمة ،و انهيار حكم القانون ، وعجز الدولة عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية بحيث أضحى وجود الدولة الإفريقية بحد ذاته محل شك التذكر على سبيل المثال: الصومال وما جرى بالسودان وجمهورية مالي ، وهناك اجتماع في مختلف البحوث و الدراسات المعنية بالظاهرة الأثنية أن الجماعات الأثنية تسعى دائما إلى تأكيد هويتها و احترامها وتمثيلها بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله وعادة ما تكون اللغة الدين ، والعادات و التقاليد أكثر الموضوعات حضورا في المطالب الأثنية).

ويمكن القول أن هناك العديد من الأسباب المؤدية لنزاعات الأثنية في إفريقيا وهي تنقسم إلى داخلية و أخر خارجية:

أولا: العوامل ذات الصلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات الإفريقي: وتتمثل غالبيتها حسب دارسيها في:

أ- ظاهرة التنوع المميزة للمجتمعات الإفريقية : تتميز المجتمعات الأفريقية بتعدد أشكال وأنماط التعددية سوءا كانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية ،فعلى الصعيد التعددية اللغوية توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة ،إلى أن هذا العدد يمكن تقليصه نحو 50 لغة رئيسية ،إذا ما تم تجميع اللغات واللهجات المتشابهة و الاقتصار على اللغات

[1] سمية بلعيد ، مرجع سابق ، ص ص 17-18 .

الرئيسية ،وتنتمي هذه اللغات في مجملها إل مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة اللغات الأفروأسيوية ، ومجموعة لغات النيجر الكونغو ،وكلاهما تتكون من مجموعات لغوية فرعية [1]

– على صعيد التعددية الدنية: يشهد الواقع الإفريقي أيضا تعددا وتنوعا في الأديان والمعتقد ،فإلى جانب الدين الإسلامي والمسحية توجد الأديان التقليدية ، والتي هي بدوريها متنوعة يقدر تنوع وتعدد الجماعات الاثنية في القارة إذ تتميز الأديان التقليدية بأنها محلية الطابع ،لا تملك أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها،هذا النوع أضفى إلى ظاهرة تتمثل في التعامل مع الأخر الذي ينتمي إلى جماعة إثنية مختلفة على أنه عدو.[1].

ب– إخفاق مشروع الدولة الوطنية إفريقيا أو إخفاق الدولة في تفعيل الحس القومي: استنادا إلى خبرة الممارسة الدولية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار أن تشير إلى عدد من المؤثرات التي أسهمت في تآكل الشرعية تلك وشيوع ظاهرة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الإفريقية وذلك على نحو التالي:

- شخصنة السلطة واعتبارها ملكية خاصة من قبل النخبة الحاكمة .
- إلغاء المعارضة بكل مظاهرها على الرغم من أنها مرآة النظام السياسي ، واعتبارها مسألة ترفيه لا تلائم الواقع الإفريقي
- هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات مما يحول دون استقلالية القضاء .
- غياب الانتخابات كوسيلة ديمقراطية لاعتلاء السلطة ، الأمر الذي أدى إلى اعتماد الوسائل الغير سلمية مثل الانقلاب ، والاغتيال في عملية انتقال السلطة

كل هذه الأسباب ساهمت في فشل بناء الدولة الوطنية ،وعدم القدرة على خلق الحس القومي بين الأفراد بل على العكس من ذلك كان للنظام الدور البارز في انفجار النزاعات الاثنية.

ج– العوامل الاقتصادية : استنادا إلى دراسة قام بها البنك الدولي استهدفت الحروب الأهلية بشكل عام في 161 دولة بين عامي 1960–1999 أوضحت أن العوامل الاقتصادية تلعب دور في إشعال الحروب الأهلية في القارة الإفريقية ، إذ تعني القارة من تخلف اقتصادي واضح على اعتبار أن معدلات الفقر في العالم

تتواجد فيها ، وينعكس ذلك في العديد من المؤشرات مثل :

[1] المرجع نفسه ، ص 19 .

- تدني معدلات النمو الاقتصادي .
- المستويات العالمية للفقر .
- تفاقم الديون.
- تدني متوسطات دخول الأفراد. [1]

حيث يعتبر التخلف الاقتصادي سبب مباشر لنشوب الحروب الاثنية ، إذ أن محدودية القدرات الاقتصاديةلدول الإفريقية تؤدي بالضرورة إلى عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، ومن ثم تنشب النزاعات الاثنية إما من قبل الجماعات التي تسعى للحصول على نصيب من الثروة ، أو من قبل الجماعات التي ترغب في استمرار حصولها على الامتيازات الاقتصادية بمفردها دون مشاركة الجماعات الأخرى .

كما أن الاستعمار لعب في إفريقيا دورا رئيسيا في افتعال النزاعات الاثنية فالاستعمار لم يعدل في تقسم الدول بالإضافة إلى السياسة التميزية كالإدارة الاستعمارية تجاه القبائل وتفضيل بعضها على بعض وتداعيات ذلك العلاقات في ما بين القبائل و الوضع في الدولة بشكل عام .

ثانيا: المتغيرات الخارجية :

يرجع بعض الدارسين ظاهرة النزاعات الاثنية إلى عوامل سياسية ،واجتماعية تتمثل في أثار العولمة على التنظيمات السياسية من خلال تراجع سلطة الدولة المركزية في إفريقيا ، وظهور حركات وتنظيمات إثنية وغيرها تتحدى سلطة الدولة الإفريقية على المستوى المحلي أو القومي ، بالإضافة إلى نشر الدول الغربية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في القارة الإفريقية وقد انتقلت إليها برسالة واضحة مفادها أن المجموعات الاثنية لها الحق في أن يكون لها وضع خاص فأدى ذلك ، إلى ظهور الوعي والتميز الاثني بين الجماعات الأمر الذي خلق وعيا لدى الجماعات الأثنية بوجوب المطالبة بحقوقها المستحقة في كل المجالات.

أما العوامل الاقتصادية التي صاحبت توجهات مؤسسات بريتون وودز في إفريقيا وتطبيق سياسات الضبط الهيكلي ، التي أتبعت في الثمانيات والتسعينات القرن الماضي والتي أدت إلى زيادة المديونية وضعف التدخل القومي و انعكاسه على زيادة معدلات الطاقة وسوء توزيع الموارد و الإدارات ،وهو ما خلق بالطبع البيئة المناسبة بتزايد

[1] سمية بلعيد، المرجع السابق، ص. 65 .

الجريمة و انتشار الفساد ، وتهريب الأسلحة و المخدرات ،وهذا ما يفسر العنف السياسي الذي تشهده النظم السياسية الإفريقية ،و انفجار النزاعات الاثنية[1].

المبحث الثالث :التكامل كمدخل لتحقيق الأمن في إفريقيا :

إن العالم اليوم يعيش العديد من التغيرات التي دفعت بالدول النامية عامة ، والدول إفريقيا خاصة إلى أن يعيد النظر في مسارها وطريقتها التنموي بغية تحقيق الأمن و الاستقرار ، حيث أصبح التكامل و التعاون السبل الأكثر ملاءمة لتحقيق ما يسعي إليه في ظل احتوائها للعديد من المشاكل و النزاعات سواء فيما يتعلق الأمر بمجال السياسي أو الاقتصادي وحتى الاجتماعي، ومن هنا نفهم أن التكامل هو المدخل الأساسي و الوحيد لتحقيق متطلباتها التنموية و الأمنية وكلاهما يشكلان مصدرا مهما تحتاجه كل الدول .

المطلب الأول : الحدود النظرية للتكامل الإفريقي:

يعتبر التكامل و الاندماج نتيجة التوافق سياسات خارجية لمجموعة من الوحدات السياسية بين الدول وكذلك من خلال توافق إدارتها .

وهذه الخصائص قد تعتبرها أبعاد تتميز بها نظريات الاندماج و التكامل ،هذه الأبعاد القطرية كالتالي.

أولا: السيطرة ويقصد بها السكان والجهة الجغرافية التي يستهدفها الاندماج و التكامل ،فكلما كانت درجة الانتماء السكاني و الجغرافي عالية كلما كانت درجة السيطرة على المؤسسات الاندماج والتكامل.

ثانيا: النطاق : ويقصد به الاندماج والتكامل ،وهو نوع من السلوك وقد يكون سلوكا سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي وذلك حسب اتفاق وحدات النظام حول أي سلوك ينبغي إتباعه في النظام.

ثالثا: المدى: و يعني له أن الدول التي توافقت إرادتها للدخول في العملية الاندماجية و التكاملية هو الفرق بين أقصى خسارة تحققها الدولة الداخلة في هذا الاندماج و أقصى مكسب

رابعا: التماسك: تماسك القوة بكل صورتها بحيث يكون النظام الجديد متماسك إلى أعلى درجة ممكنة يستطيع فيها هذا النظام أن يقاوم حالات التمزق و الانفصال و عدم التماسك و الضغوطات الداخلية و تكمن أهداف الإدماج و التكامل في:

[1]ميلاد الحدشي، المرجع السابق، ص ص 114

1-حفظ الأمن و السلم للنظام الجديد و تحقيق أمن عناصره ووحداته .

2- العمل على تنمية قدراته (قدرات عسكرية، اقتصادية، سياسية).

3- تكاثف عناصر العملية الاندماجية و التكاملية من خلال تحديد وتحقيق هوية النظام الجديد واندماجية ، وبأن لا تتماسك كل وحدة من النظام الجديد بهويتها ،الأمر الذي قد يشكل بداية مرحلة الانهيار[1].

أما الآن فسنلقي الضوء على مسار التكامل الإقليمي في إفريقيا:

أ-التكامل الإقليمي:هو العملية التي تقوم فيها الدول بالدخول في اتفاق إقليمي حتى تعزز التعاون الإقليمي هذا من خلال المؤسسات و القوانين الإقليمية، فالتكامل الإقليمي يعد اتفاقية اختيارية ما بين الدول لتقليص الحوائج فيما بينها، لهاذ افقد يأخذ هذا النظام عدة أشكال :

منظمة التجارة التفضيلية: تكون فيها التعاريف الجمركية منخفضة مع وجود معاملات تفضيلية عند الإستراد و التصدير.

- **منظمة التجارة الحرة**: إلغاء التعريفات الجمركية.
- **الاتحاد الجمركي** : مرحلة متقدمة من المرحلتين السابقتين تتم بتوحيد التعريفات الجمركية ووضع سياسات تجارية موحدة.
- **السوق المشتركة**: تضيف إلى سابقتها من المراحل الحرية في انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول مثل: الاتحاد الأوروبي.
- **الاتحاد الاقتصادي**: توحيد و تنسيق السياسات المالية و النقدية بين الدول الأعضاء.
- **الاتحاد السياسي**: هو آخر مراحل التكامل، تصبح الدول الأعضاء أمة واحدة و تتخلى بحكمها عن سيادتها لصالح سلطات فوق قومية، و تؤسس مؤسسات مشتركة و برلمان مشترك مثل: توحيد ألمانيا الشرقية و الغربية.

ب-المتغيرات الدولية و الإقليمية على مسار التكامل الإقليمي[2]

لقد تضافرت جملة من المتغيرات الدولية و الإقليمية في التأثير على مساعي التكامل الإقليمي الأفريقي

(1) ميلاد الحدشي، المرجع سابق، ص ص، 117، 118 .

(2) أمينة فلاح، المرجع السابق، ص 16.

- **دوليا:** مع انتهاء الحرب الباردة عرفت أفريقيا تهميشا داخل المنظومة العالمية لصالح دول أوروبا الشرقية و الوسطى، التي باتت أكثر أهمية بالنسبة للقوى الفرعية من الدول الأفريقية و ذلك بحكم تقدمها في المجال الاقتصادي و التنموي، و قد تجلى هذا التهميش في:

– الانخفاض الحاد في المساعدات الممنوحة للدول الإفريقية لصالح دول شرق أوروبا.

– ظهور المشروطية بشقيها السياسي و الاقتصادي.

– قلة الاستجابة العربية للأزمات التي عصفت بالقارة مع بداية التسعينات مثل: أزمة الصومال، ليبيريا، سيراليون.

- **إقليميا:** لقد كان لتجربة التحول الديمقراطي التي عرفتها القارة الأفريقية عموما و جنوب أفريقيا خاصة، تأثيرا كبيرا على مسار التكامل الأفريقي، كما كان لتوجهات النخب الأفريقية بوجه عام عامل معززا أو دافعا لمسيرة التكامل الإقليمي في القارة، و هذا من خلال الالتفاف الرسمي حول مبادرات التكامل، فقام مثلا الرئيس" تابو بيكي" بطرح فكرة النهضة الأفريقية التي تعني تعزيز السلام و الديمقراطية و التنمية المستدامة*

و الحكم الجيد في أفريقيا، و بالتالي يمكن أن نستخلص: أن القارة قد نجحت في إعطاء دفعا لمساعي التكامل الأفريقي مستفيدة في ذلك من الفرص التي أتاحتها متغيرات البيئتين الدولية و الإقليمية على الرغم من التحديات التي تضمنتها هذه المتغيرات، هذا و لقد أصبح هناك قناعة و إجماع على الصعيد الأفريقي الدولي بجدوى و صلاحية مبادرة الإقليمية و التكتل الإقليمي على المستوى العالمي نهضة جديدة منذ بداية التسعينات إذ انطلقت موجة جديدة عرفت بالإقليمية الجديدة.

جـ– الإقليمية الجديدة في أفريقيا:

لقد شهدت القارة الأفريقية اتجاها متزايدا نحو إنشاء تجمعات إقليمية و تفعيل القائم منها لمواجهة التداعيات السلبية للعولمة[1].فالإقليمية الجديدة ** تهدف إلى جعل الكتل الاقتصادي و الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول من ناحية، و من ناحية أخرى و من النظام العالمي من ناحية أخرى، و يذهب البعض في تعريفها إلى أنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض[2].

[1] ا المكان نفسه، ص 22 .

[2] محمد لحسن علاوي، **الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر والتكامل الإقليمي**، "**مجلة الباحث** " العدد.7 (2009-2010)، ص.109 .

أو هي تلك الحالة الوسطية بين المحلية ،والتي تدفع بالأفراد والجماعات و المؤسسات لتضيق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية بحماية صناعتها وبين العولمة التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية و الجمركية و تسهيل نقل الرأسمالية عب العالم كله تفوق كونية ،ولقد شهدت القارة الإفريقية اتجاها نحو الإقليمية في الستينات أي إقليمية ذات طابع بيولوجي وسياسي ،لكنها آلة إلى فشل بين عدم التركيز على ضرورة وحدة عمليات التكامل الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي ،وخلال الموجة الثانية التي بدأت في منتصف الثمانيات اجتمعت القارة نحو إيحياء التجمعات الإقليمية القديمة أو الساكنة مثلا ثم إحياء جماعة شرق إفريقيا في مارس 1996 ،كما تم إعادة تنمية مؤتمر التنسيق للشرق و الجنوب الإفريقيsadec إلى الجماعة الإنمائية لجنوب إفريقيا 1992 SADC، كما تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية في أبوجا 1991 برغم من امتلاك القارة لكل مقومات نجاح التجمعات الاقتصادية إلا أن نجاح الإقليمية الجديدة في إفريقيا تعرضها بعض الصعوبات ، تضعف حجم التجارة البينية الإفريقية (لا تتجاوز 6%).

التبعية الشديدة [1]،عدم الاستقرار السياسي وغياب الديمقراطية ،ضعف الإرادة السياسية التمسك بالسيادة الوطنية وغياب المشاركة الشعبية [2].

وسعيا من الدول الإفريقية لتخطي تلك العقبات من أجل تفعيل التجمعات الإقليمية وتقوية مركزها التساومي في عالم التكتلات الاقتصادية ،وضرورة ملائمة أوضاع القارة مع المتغيرات الجديدة ،جاء التفكر بضرورة ، إحياء إستراتيجية تكون نابعة من داخل القارة ومنه جاءت النيباد كثمرة لسعي الحثيث المتواصل للقادة الأفارقة لحل مشكلات القارة وهذا ما سيتم دراسة في المطلب التالي .

* تعود إلى سنة 1971بمؤتمر فونيكس بسويسرا

* *بزغت مع توجهات المبكرة للإقليمية مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة والتي قامت على أساس فكرت التكتل أو تقسيم العالم إلى كتلتين، لقد خرجت نزعة إقليمية من رحم التقسيم وتزامنه مع عصر ثورات التحرير التي اجتاحت مختلف دول العالم النامي، وبداية تنامي النزاعات الوطنية ثم اتساع نطاقها للتحول إلى انتماءات قومية إقليمية، رأت الدول النامية فيها سبيلا فعالا لتحقيق مصالحها الذاتية .

[1]أمينة فلاح، مرجع سابق، ص.22.

[2]خليفة عصوني، **التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية والإفريقية ودوره في تطوير الوحدة الإفريقية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام (جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص.192.

المطلب الثاني : مقاربة تنموية للأمن الإفريقي القاري

أولا :المقاربة السياسية : لقد شهدت فقرة نهاية الثمانيات وبداية التسعينات أواخر القرن العشرين أحداث متتالية ذات مغزى كبير ليس ما كان لها من تداعيات سواء على صعيد الدولة الوطنية أو العلى الصعيد الدولي ، تمثلت تلك الأحداث في الترهل السياسي و الاقتصادي الذي أصاب الاتحاد السوفياتي ،هذا الترهل قاد إلى التفكك و الإعلان عن انتهائه سنة 1991 ،إذا نحن إزاء انتهاء الصراع الدولي بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي و المعسكر الغربي لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الحرب الباردة .

وتلك الأحداث شكلت العلامة الدلالية للإعلان عن نهاية الحرب الباردة ونقطة تحول بارزة من أوجه ثلاث.

1-نهاية الهيكلة العالمية ،ذات القطبين التي مثلت أساس النظام الدولي منذ الأربعينات من القرن العشرين.

2- التغيرات المهمة التي حدثت على مستوى الدولة الوطنية .

3- هذا الوضع أثار العديد من التساؤلات حول ما سيكون لهذه الأحداث على اثر جوهر النظام الدولي، وطبيعة الوحدات التي تشكله الآليات التي تحكم حركتها الاقتصادية و الاجتماعية.

إن الجواب واضح فمنطق الليبيرالية حسم الصراع لصالحه ، وبالتالي بداية تشكل النظام العالمي الجديد بزعامة وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي من أبرز خصائصه السعي لنشر و تطبيق الديمقراطية و الرأسمالية مثل : التعددية الحزبية ، نظام السوق ودعم منظمات المجتمع المدني ، كل هذا تزامن مع الحديث عن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، وذلك بفعل سياقات سياسية واقتصادية وثقافية و أكثر من ذلك تقنية تمثلت في تطور تقنيات الإعلام، والاتصال مع شبكت المعلومات الدولية التي دفعت في اتجاه تقلص الحدود الوطنية وجعل العالم بمثابة قرية عالمية ، ويعبر ذلك عن ظاهرة عرفت جدلا واسعا في الأواسط الأكاديمية والسياسية [1].

واحتلت القسط الأوفر من الأبحاث في العقد الخير من القرن العشرين : العولمةGlobalisation هذه الظاهرة تحمل تجليات متعددة لكنها متداخلة على المستوى السياسي ،الاقتصادي ، الثقافي ، الاجتماعي

[1] رضوان بروسي،**الديمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية (جامعة الحاج لخضر-باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009)، ص-ص،ص.58-61، 62 .

.....إلخ ،من هنا يمكننا القول أن الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية و الليبيرالية السياسية وحقوق الإنسان شكل جوهرا لقضية العولمة .

ومن هنا قد مست حركة الديمقراطية مختلف الأنظمة التي كانت مستعمرة سنوات التسعينات والثمانينات كغنيا الجديدة في إفريقيا ولم تخرج منطقة إفريقيا و الشرق الأوسط عن القاعدة و الاتجاه العالمي، حيث شهدت عدة دول تحولات ديمقراطية (الجزائر ،السنيغال ،تونس ، مصر ، جنوب إفريقيا.....) بهذا الصدد يعرف السياق الإفريقي في نفس الوقت توجه عام نحو اعتماد المنافسة الانتخابية القائمة على التعددية الحزبية ،هذه الحركة العالمية نحو الديمقراطية شكلت 45 % من الدول المستقلة في العالم وهذا حسب صامويل هنتنغتون ومن هنا أكدت العديد من الدراسات أهمية إرساء الحرية و الديمقراطية وحقوق الإنسان كعوامل ضرورية لزيادة الاستثمارات إذ أن تلك المبادئ تعتبر ضمانة أساسية لشركات الأعمال تستعمل في جو من الاستقرار السياسي ،فهي تهتم في ترسيخ هذا الاستقرار ومحاربة إسناد وشفافية المعاملات الاقتصادية وهذا ما يدخل ضمن الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية ، إذ أن علماء السياسة تزايد اهتمامهم بدراسة الديمقراطية و انتقال الحكم وأصبحت مفاهيم الحريات ، وحقوق الإنسان مصدر اتهامات متبادلة بين الدول وأكثر من ذلك ، أصبحت عائدات التنمية تتفوق على مدى التعهد وتحسين تطبيق تلك المفاهيم والمبادئ[1] .

أن العولمة بمختلف تجلياتها أدت منذ أواخر الثمانيات في المجال التنموي أي الانتقال من المشروطية الاقتصادية إلى المشروطية السياسية، المرتبطة بمبادئ الحكومة الديمقراطية و في هذا الإطار تم التشكيلات في قدرة أنماط الحكم الكلاسيكية على التكيف مع الوضع العالمي وما يفرضه من تحديات و بالتالي من الضروري التخلي عن التحليل الكلاسيكي للعلاقات بين السلطات القائمة على البيروقراطية و الدعوى لاعتماد مدخل ينطلق من واقع تعددية الفاعلين ،وهذا ما يتطلب إجراءات جديدة في اتخاذ القرار ، وإعادة التفكير في طريقة الحكم والعلاقات بين الدولة والمجتمع ، وهذا ما يفرض إعادة تعريف للعلاقة بين ثلاثة قطاعات تتمثل في الحكومة (دولة)، القطاع الخاص السوق)،و المجتمع المدني (منظمات الغير حكومية)، وانطلاقا من هذه الخلفية تم الحديث عن مفهوم الحكم الراشد*"goodgavernance "كمشروطيه سياسية (ديمقراطية)، إلى جانب المشروطية الاقتصادية .

[1] رضوان بروسي ، المرجع السابق ص ص 65.67

مالية وهذا ما اعتمدته الوكالات الدولية لتنمية و الدول المانحة لمقاربة تشترط من خلالها على الدول النامية تطبيق إصلاحات على المستوى السياسي و الإداري لتقديم المساعدات التنموية ضمن مفهوم الحكم الراشد [1].

ثانيا: الحكم الراشد:

1 : مفهوم الحكم الراشد

تزايد الاهتمام مؤخرا بقضية نوعية الحكم أو إدارة شؤون المجتمع والدولة ،كعامل محدد لنجاح التنمية أو فشلها لأسباب متعدد : منها خبرة البلدان النامية ،و البلدان الاشتراكية التي اتسع فيها نطاق تدخل الدولة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اتساعا كبيرا ، في ظل غياب قنوات ديمقراطية للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذها ،فكانت النتيجة تضخما بيروقراطيا رهيبا ، و فسادا إداريا ضخما من مكاسب التنمية و ألحق أضرارا بالغة بالعلاقات الاجتماعية ، ومفهوم الحكم لا يقتصر على الحكومة أو الدولة ، ولكنه يشمل أيضا القطاع الخاص و المجتمع المدني ولهذا فإن المفهوم يتميز بالاتساع الشديد ، فهو يتعلق بمباشرة السلطات أو الصلاحيات السياسية و الاقتصادية و الإدارية في المجتمع والدولة على المستويات كافة[2].

و يتفق معظم الكتاب على أن الحكم الراشد مرتبط بالمعنى المعياري الأوتوماتيكي، و أية حال فإن بعض من نماذج الحكم أفضل من البعض الآخر في تحقيق النتائج، كما أن التأكيد المعطى لمكونات الحكم الراشد، يختلف من مجتمع إلى آخر وفقا لما يقيمه أعضاء ذلك المجتمع كنتائج مطلوبة أو إيجابية بصورة مختلفة عما يقيمه مجتمع آخر، و على هذا الأساس نمي بين الحكم بأنه راشد أو سيئ.

---

[1] المرجع نفسه، صص. 65-67 .

[2] ليلى العجال، **واقع التنمية وفق موشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية و الرشادة (جامعة قسنطينة، منتوري كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،)،ص 38، 39.

و يعرف البنك الدولي الحك الراشد : منطلق من فكرة مفادها تطوير المؤسسات التي يعرفها على أنها مجموعة من القواعد الرسمية(الدستور، القوانين، التنظيمات، و النظام السياسي)، و غير الرسمية (الثقة في المعاملات، نظام القيد، العقائد، و المعايير الاجتماعية)، و سلوكيات الأفراد و المنظمات (الشركات النقابات، و المنظمات غير الحكومية)[1].

أما عن علاقة الحكم الراشد بالتنمية في إفريقيا:

تطرح أدبيات المؤسسات ووكالات التنمية الدولية الحكم الراشد كمقاربة جديدة للتنمية و كمشروطيه تقديم مساعدات التنمية وفق الاستثمارات الأجنبية منذ بداية التسعينيات و تتصور هذه المقاربة حول مجموعة من الأفكار و الآليات و العمليات على مستوى الحكم السياسي، و الاقتصادي، و الإداري، حيث أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون احترام و حقوق الإنسان و تطبيق إصلاحات الديمقراطية مستوحاة من الديمقراطي والليبيرالية و إدخال آليات القطاع الخاص.

وفق هذا التصور يشير بياترسيإليو أن مقاربةّ "سوق أكثر، دولة أقل" كتعبير يدل على منطبق النيوليبيرالية أفرزت نتائج عكسية أضرت بالدولة في إفريقيا بفعل تطبيق الخصوصية، و إدخال السوق في التسيير العمومي، حيث أدت هذه السياسات إلى إضعاف السلطات العمومية و فقدان شرعيتها من وجهة خصوصية الدولة و نمط الحكم فيها من جهة أخرى، و إذا كان ضعف شرعية الدولة عملية داخلية بالأساس في أفريقيا، فإن هذا لا يعفي إسهام البنك الدولي و المؤسسات الدولية المانحة في تعميق تراجع شرعية الدولة الأفريقية، فتطبيق إصلاحات الحكم الراشد (المساءلة ، بناء القدرات)، في تعميق تراجع شرعية الدولة الأفريقية، فتطبق إلى المفروضة من طرف المؤسسات كمدخل لإعادة بناء شرعية الدولة أدى إلى إضعاف الإدارة و فقدان المصداقية الاقتصادية و السياسية إلى الشرعية الخارجية التي هي بالأساس شرعية اقتصاديه و مالية بحيث أصبحت المؤسسة تسعى لكسب رضا بروتن وودزو الوكالات الولية المانحة بدل التركيز على كسب الجماهير[2]، و لهذا يجب على إفريقيا إعادة النظر في مفهوم الحكم الراشد.

---

[1] يوسف أزروال، **الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري (جامعة الحاج لخضر –باتنة– كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009)، ص ص. 32، 33.

[2] رضوان بروسي، المرجع سابق، ص.262 .

2: المقاربة الاقتصادية

و قبل التطرق إلى مبادرة النيباد وجب علينا الولوج إلى ذكر المنظمات الإقليمية التي كان لها دور بارز في محاولة لتطوير التنمية في إفريقيا حيث شهدت غرار باقي قارات العالم نشاطا تكامليا إقليميا واسع النطاق في سبيل النهوض بالمجال التنموي و فيما يلي سوف نستعرض بعضا من التجارب التكاملي

أ-التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا:

أنشئ هذا التجمع في 28 ماي 1975، يضم ثماني عشرة دولة و هي: لينين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غينيا، جامبيا، النيجر، ليبيريا، مالي، موريتانيا، نيجيريا، السنيغال، سيراليون، توجو، بالإضافة إلى دولتين علقت عضويتهما، و قد سعى هذا التجمع إلى تحقيق مجموعة أهداف تلخصت في:

- تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال و السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء
- التنسيق بن الدول في مجال السياسات الزراعية و المشروعات ذات العائد المشترك، و كذلك في مجال البحوث الزراعية و المائية، و النقل، و المواصلات و الطاقة [1].

ب-الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا.

قد أنشئ هذا الاتحاد عام 1983، و دخل حيز التنفيذ في 1985، و ضم كلا من :بورندي ، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون، ساوتومي، يرسيت، زائير، و كان هذا الاتحاد يهدف إلى:

- حرية انتقال السلع و الخدمات، و رؤوس الأموال و الأفراد.
- تطبيق ضرائب إقليمية موحدة .
- تنسيق التعريفات الجمركية و تنظيم الضرائب
- النهوض بالسياسات الصناعية و النقل.

[1] سفيان ملوكي ، **ظاهرة التكتلات الاقتصادية عالميا** ، انظر الرابط التالي :

http// hawari boumadian 1520.maktoblog.com/1398598/13/03/2016

ج-منظمة الإيجاد: و هي معروفة باسم الهيئة الحكومية للتنمية و مكافحة التصحر، و قد أنشئت عام 1986 ثم تحولت إلى الهيئة الحكومية للتنمية فقط عام 1995و تضم كلا من: جيبوتي، إرتيريا، إثيوبيا، غينيا، أوغندا، الصومال، السودان، تنزانيا، و رواندا، بورندي، و يقع نقرها الرسمي في جيبوتي، تهدف إلى: تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء بشكل عام[1].

د-السوق المشتركة للشرق و الجنوب الأفريقي: يضم خذا التجمع عشرون دولة تقع في شمال و شرق و جنوب القارة الأفريقية و هو ثاني أكبر تجمع من حيث الكثافة السكانية على مستوى القارة، و قد بدأت الإرهاصات الأولية لتكوين هذا الاتحاد منذ 1966، إلا أنه لم يشهد تكوين مؤسسات تكاملية إلا منذ إنشاء منظمة التجارة التفضيلية 1981، و دخلت حيز التنفيذ في30سبتمبر 1982[2]و لقد حددت الاتفاقية المنشاة للكوميسا و في مادتها الثالثة مجموعة من الأهداف و تؤدي إلى خلق ظروف ملائمة لتسيير و تحسين التجارة و تحقيق النمو الاقتصادي للدول الأعضاء و من بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:

- السعي إلى تنمية مطردة للدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة و المتناسقة بين هياكل إنتاجها و تسويق منتجات .
- تعزيز التعاون و التنمية في كافة النشاطات الاقتصادية، خاصة التجارة و الجمارك و الصناعة و النقل و المواصلات و الزراعة و الموارد الطبيعية.....، بحيث يكون الهدف الأسمى هو رفع مستويات المعيشة و تقوية العلاقات بين الدول.
- الإتمام في تحقيق أهداف منظمة الوحدة الأفريقية التي تحولت إلى اتحاد أفريقي حتى لا تتنصل الدول الأعضاء من مسؤوليتها القارية .
- التعاون على خلق بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي، و المحلي لها في ذلك الدعم المشترك للبحث العلمي، التكنولوجي من أجل تحقيق التنمية.

---

[1]فوزية خدى كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، "**مجلة العلوم السياسية** "،ع.43 (د.ت.ن)، ص ص.182، 183 .

[2]سفيان ملوكي، المرجع سابق.

- التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الأفريقية المشتركة و باقي الدول و مناطق العالم و تبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية، وحتى لا تبقى دول الأعضاء بمعزل عن العالم الخارجي[1].

و- دور النيباد في تحقيق التنمية في إفريقيا:

-**تعريف التنمية***:مفهوم التنمية مفهوم واسع و فضفاض بدليل عدم وجود إجماع على تعريف له فمثلا. ركزت بعض التعاريف على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و أهملت الثقافية و السياسية منها، بينما أوحت بعض التعاريف إلى تعريف التنمية باعتبارها تنمية اقتصادية، بينما ركزت بعضها على الأهداف دون الآليات، والعملية في حد ذاتها، خلاصة القول:

التنمية: تعني التغيرات الهيكلية التي يعرفها المجتمع في جميع نواحيه السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية فهي عملية حضارية شاملة، ترتبط بمختلف الأوضاع الجديدة و المتطورة بالتساوي مع جميع الأبعاد دون أن يكون هناك تركيز على دون الآخر.

[1] رميدي عبد الوهاب، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، دراسة تجارب مختلفة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع : التخطيط (جامعة الجزائركلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007)، ص. 222 .

*-تعريف النيباد: هي مبادرة استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا و تخليصها من التخلف و تعزيز تواجد القارة الأفريقية و التي تتمثل في الفقر المتزايد و التخلف و استمرار التهميش و اختصار ل: "الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا" ..من هنا فوضت منظمة الوحدة الإفريقية" OAU "، خلال الاجتماع 27 لها في زامبيا، و جنوب أفريقيا، بتصميم هيكل متكامل للتنمية الاجتماعية ، و الاقتصادية في القارة[1]

و تهدف أساسا مبادرة النيباد إلى خمسة أهداف رئيسية:

- تخفيف عبئ الديون: و تسعى النيباد وفق هذا الهدف إلى توسيع نطاق تخفيض عبئ الديون الخارجية لأبعد من المستويات الحالية، التي تشكل نسبة كبيرة من العجز في المواد هذا الهدف الطويل الأجل للمبادرة، ، وفي هذا السياق قام قادة المبادرة بالتفاوض بشأن هذه الترتيبات مع الحكومات الدائنة 19مليار دولار ل
- كنسبة أقل من 10 % من مداخيل كل حكومة إفريقية
- زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية: تسعى الشراكة *الجديدة لتنمية إفريقيا لزيادة مستوى المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط، و كذلك إصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من قبل الدول الإفريقية المستفيدة، و في هذا السياق ترمي النيباد إلى تشكيل مجموعة دراسة لإعداد وثيقة بشأن إستراتيجيتها لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع :
- صندوق النقد الدولي و البنك الدولي
- تشجيع التجارة، الاستثمار، النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة .

يعد النمو الاقتصادي الركيزة الأساسية لإنشاء مبادرة النيباد و ذلك لتحقيق الأهداف التالية :

أ-زيادة تعبئة الموارد المحلية .

---

[1] **الافارقة بحاجة إلى مساعدات غير مشروطة**، انظر الرابط التالي: www.gm4sbc.com (01/04/2016)

* لغة: هي النمو أي ارتفاع الشيء من موضع إلى آخر، وفي المال تعني زاد أو أكثر، في الانجليزية يأتي مصطلح "Divlopment" من الفعل "To devlop" بمعنى يوسع أو يوضح، يكشف، يتجلى ....في اللغة العربية تشتق لفظ التنمية سمن "نما" الزيادة والانتشار أما لفظ النمو فانه يعني الزيادة ومنه ينمو نموا ويركز مصطلح "Divlopment" الى التغير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الاهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافته ومصالحه الضرورية .

ب-تشجيع تدفقات رأس المال الخاص (الاستثمارات)

ج-العمل على إدخال المستويات الإفريقية إلى الأسواق .

- مضاعفة المعارف، تحسين و نشر استعمال النظام الرقمي: تعتبر مبادرة النيباد التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال هدفا أساسيا للتنمية الاقتصادية، و الإنسانية لإفريقيا، و ذلك بواسطة إعداد و تنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني، و تقويم النظام الجامعي في إفريقيا و ضمان المساواة في التعليم بين الرجل و المرأة.

تحسين الصحة و محاربة السيدا.

تعاني قارة إفريقيا من الانتشار الأوبئة و الأمراض الفتاكة مثل: حمى المستنقعات، و داء السل، و خاصة داء السيدا ، و بهذا وجب بذل جهود كبيرة للقضاء على المشاكل التي منها قطاع الصحة، و كذا مضاعفة حملات التلقيح ضد الشلل عند الأطفال و ضد الأمراض الأخرى[1].

[1] النيباد .... الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا "**مجلة افريقيا قارتنا**"، العدد.4، انظر الرابط :

Zorandimaro, the NEPAD gendr and the poverty: the NEPAD and the challenges of finailng for development in Africa from gendreprespectimenwww.nepadsn.org. 30.02.2016

خلاصة الفصل:

في الأخير يمكننا القول: أن مفهوم الأمن مفهوما ديناميكيا بحيث لم يعد يقتصر على البعد العسكري كما كان إبان الحرب الباردة، بل تغير و أصبح يشمل مجالات أخرى و هذا من خلال دراسته من المنظور الواقعي أي أنه كان أمنا يعنى بالأمن الوطني الذي يكون داخل حدود الدولة، أما من المنظور الصحي...إلخ.

و قد قمنا أيضا بمعالجة مفهوم التكامل من خلال دراسته دراسة مفاهيمية و نظرية لنصل إلى أن التكامل هو الإستراتيجية الأكثر فعالية لتحقيق الأمن في إفريقيا، و قد ولجنا في هذا الفصل لإعطاء مقاربة تنموية للأمن من خلال دراستنا لمفهوم الديمقراطية و الحكم الراشد في أفريقيا ووصولنا إلى ما دعت إليه النيباد من خلال تطوير هذه الأخيرة من مختلف النواحي و قد ركزت على المجال الاقتصادي أكثر

إذن: فالديمقراطية و نوعية الحكم في إفريقيا تساعد في النهوض بإفريقيا و تحقيق غايات مبادرة النيباد.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: ماهية الإتحاد الإفريقي و مبررات التكامل في إفريقيا

لقد شكلت المشاكل التي تعاني منها دول إفريقيا و خاصة تلك المشاكل الموروثة عن الاستعمار، رغبة شديدة في نفوس رؤساء دول إفريقيا إلى إيجاد الحل الأمثل و كان التوجه نحو إنشاء منظمة افريقية تحاول معالجة النزاعات المتواجدة في إفريقيا، ومن هنا وجب علينا التطرق نحو دراسة عامة للإتحاد الإفريقي، وبالتالي وجب علينا تقسيم دراستنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: الأول نعالج فيه ظروف و نشأة الإتحاد الإفريقي، أما الثاني فقد خصصناه إلى مبررات التوجه نحو التكامل في إفريقيا، في حين المبحث الثالث قد تطرقنا فيه إلى: آليات مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تحقيق الأمن القاري.

المبحث لأول: ظروف نشأة الاتحاد الإفريقي.

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى معالجة التطور التاريخي لمنظمة الاتحاد الإفريقي ورثيا للمنظمة الوحدة الإفريقية ،و هذا لمساهمة الدور الليبي و الدبلوماسية في التشكيل هذا الاتحاد ،أيضا سوف يتطرف إلى هيكله و مؤسساته الذي كانت له أهداف سياسية و اقتصادية سوف يتم ذكرها في المضمون ،ثم ستعالج أهم المبررات السياسية و الاقتصادية التي دفعت بدول قارة إفريقيا إلى التكتل الإقليمي.

المطلب الأول: الانتقال من المنظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي.

أولا: ظروف نشأة منظمة الوحدة الإفريقية.

تعرضت القارة الإفريقية لاستغلال استعمار الأوروبي ،و قد أدى ذلك إلى حرمان شعوبها من حقها في الاستقلال هذا و قد عمل الاستعمار على تقسيم القارة الإفريقية تقسيما لا يستند إلى أسس جغرافية أو اجتماعية سلمية ،و إنما وفقا لتحقيق مصالحها الخاصة و قد أدى الاستغلال الذي تعرضت له الشعوب الإفريقية إلى تفجير الرعية في التحرر عن الاستعمار الأوروبي.[1]

وفي عام 1945 بدأت بعض الدول الإفريقية في الحصول على استقلالها ثم استمرت تلك الظاهرة فزاد عدد الدول الإفريقية المستقلة خاصة عام 1960 استقلال 12 دولة ،و بدأت تلك الدول تسعى لإيجاد نوع من التنظيم يمهد لوحدة إفريقية و يسعى إلى تدعيم مواقف القارة من الاستعمار ، و تدعيم حركة التحرر في باقي الدول و القضاء على أثر التخلف التي تركها الاستعمار، و كان الهدف الأساسي هو تحقيق تضامن و التعاون المشترك بين دول القارة للقضاء على ما تبقى من الاستعمار و إسقاط النظام العنصري في جنوب إفريقيا، و قد نجحت في ذلك إلى كبير و تحررت كل الدول الإفريقية تباعا و سقط النظام العنصري في 1994، و هنا بد أ تفكير في المرحلة الجديدة للتعاون بين الدول الإفريقية و ذلك للنهوض بشعوبها اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا. [2]

---

[1] عبد الحميد رجب،المنظمات الدولية بين النظرية و التطبيق(القاهرة: مطابع الطوبجيالتجارية ،2002)، ص. 165.

[2] حسن الإبراهيم ، عزيز شكري ، جولة في السياسة الدولية (بيروت: الراء المتحدة للنشر ،1975)، ص، 20

*_شاركت فيه: 8 دول إفريقية (أثيوبيا، ليبيريا، غانا، السودان، مصر، تونس، المغرب، ليبيا).

**_شاركت فيه: غانا، غينيا، مالي، مصر، المغرب، الحكومة الجزائرية، ليبيريا، السودان، الصومال، نيجيريا، إثيوبيا.

ولقد حاولت الدول و الشعوب الإفريقية تحقق هذا المجتمع في شكل منظمة من خلال عدة مؤتمرات مهدت لقيام منظمة الوحدة الإفريقية ،و كان من أهم تلك المؤتمرات ما يلي:

1_ مؤتمر الدول الإفريقية المتنقلة في أكرا * من 15 إلى 24 أفريل سنة 1958.

2_ مؤتمر الدار البيضاء ** يناير 1961 و الذي انتهى بإقرار ميثاق الدار البيضاء.

3_ منظمة الاتحاد الإفريقي الملجاشي الذي قام في 29 أفريل 1961.

4_ مؤتمر مونروفيا *في ماي 1961. [1]

تعتبر منظمة الوحدة الإفريقية وليدة مؤتمر أديس أبابا الذي انعقد في عاصمة أثيوبيا في شهر ماي 1963 و قد تم هذا المؤتمر على مرحلتين:

المرحلة الأولى: مؤتمر وزراء خارجية الدول الإفريقية في الفترة من 12_22 ماي1963 و إشترك فيه ثلاثون وزير خارجية دولة إفريقية ،وتقدم لهذا المؤتمر بعدة مقترحات و الكل لم يصل إلى الرأي العام في الشكل النهائي للمنظمة الإفريقية المزمع إنشاؤها، حيث كان هناك رأي يقوم بإقامة الوحدة الإفريقية على أساس فبديريك ،حيث تتنازل الدول الأعضاء عن سيادتها الخارجية لحكومة مركزية واحدة تشرف على أمور القارة ،و الرأي يقول بإقامة الوحدة الإفريقية على شكل منظمة أو مؤتمر دائم التعاون في ظله الدول الأعضاء على أن تحتفظ كل دوله بسيدتها الخارجية.

المؤتمر الثاني:انعقد في الفترة من 24 إلى27ماي1963 ،و استطاع هذا المؤتمر أن يتغلب على الصعوبات التي اعترضت المؤتمر الأول و أسفر اجتماعه عن الميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

- يتم التوقيع على الميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في 25 ماي1963 من طرف 10 دول العربية بعد أن تسلمت حكومة إثيوبيا مستندات التصديق من ثلث الدول الموقعة ،يتكون الميثاق من33 مادة لغاية الرسمية هي اللغتان الإفريقيتان: العربية و الأمهرية ،و اللغتان: الإنجليزية و الفرنسية ،و مقر المنظمة ،عاصمة إثيوبية أديس أبابا [2] .

---

[1] عبد الحميد ، المرجع سابق، ص 166.

[2] محمد المجذوب، **التنظيم الدولي_ النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**_(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،ط8، 2006)ص _ص، 455_458.

ثانيا:مبادئ المنظمة و أهدافها

– تعلن ديباجة الميثاق أن المنظمة تعمل في ظل المبادئ السامية التالية:

أ– حق الشعوب في تقرير مصيرها باعتبار الحرية و المساواة و العدالة و الكرامة أهداف سامية لاعن لتحقيق الآمال المشروعة للشعوب الإفريقية.

ب– وجوب وضع الموارد الطبيعية و بشرية في خدمة الشعوب الإفريقية في جميع أوجه النشاط الإنساني.

ج– الرغبة في رؤية جميع دول إفريقيا متحدة التكافل الرفاهية و الرفاء شعوبها .

د– تكريس الجهود لتقدم إفريقيا الشامل.

— و تعدد المادة الثانية أهداف المنظمة و هي تتلخص في تحقيق التعاون و توطيده في مختلف الميادين ،و تعلن المادة الثالثة عن المبادئ و من بينها.

- المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء
- تنويه المنازعات سلميا عن طريق التفاوض أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم. [1]

ثالثا: تقييم أ داء منظمة الوحدة الإفريقية.

حاولت منظمة الحدة الإفريقية تحقيق بعض الأهداف التي ترمي إلى توحيد الشعوب الإفريقية و التفعيل آليات التعاون بينها ،و إرساء دعائم الأمن و السلم داخل القارة[2] و فعله حسب ما يؤكده بعض المختصون فإن المنظمة استطاعت الوقوف على العديد من الأدوار و المهام التي أوكلت بها:فقد ساهمت و إلى حد كبير في تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية.

استطاعت مكافحة ظاهرة التمييز العنصري في جنوب القارة الإفريقية [3].

*_شاركت فيه: الكونغو، الكاميرون، برازافيل، إفريقيا الوسطى، مدغشقر، موريتانيا، النيجر، السنيغال، بوركينافاسو، ليبيريا، ليبيا، تونس، نيجيريا، سيراليون، الصومال، إثيوبيا.

[1] المرجع نفسه، ص.458.

[2] حسن الإبراهيم ، عزيز شكري ، المرجع السابق، ص.58.

[3] خالد حنفي علي، نهاية المنظمة و مولد الاتحاد الإفريقي ، أنظر على

الرابط: . (10/03/2016).http://www.islamonline.net/Arabic/politica/2001

غير أنه ما إن بدأت المنظمة توجه اهتمامها نحو بذل المزيد من الجهد في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية ،وهو الذي أهملته طويلا و تركت أمور عالية للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة حتى فوجئت بانفجار العديد من الصراعات الاثنية و الحروب الأهلية في القارة الأفارقة من أجل استبدال المنظمة بأخرى تكون أكثر فعالية و أكثر و ملائمة للواقع الدولي [1] .

رابعا: التحول من المنظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي.

و يمكن الإشارة إلى بروز تيارين في القضية استبدال منظمة الوحدة الإفريقية.

– التيار الأول: ضرورة بضرورة الإبقاء على المنظمة و العمل على تطوير أجهزتها و أهدافها.

– التيار الثاني: فيرى بضرورة إتاحة منظمة جديدة تحتفظ بالمبادئ الأساسية المتفق عليها في المنظمة القديمة ووضع أهداف و مبادئ جديدة لتتماشى و احتياجات العصر.

و في النهاية انتصرالاتجاه الثاني و يتم الاتفاق إنشاء منظمة جديدة و كان ميلاد الاتحاد الإفريقي عام 2001/05/26 على شاكلة الاتحاد الأوروبي له من الأجهزة و المؤسسات ما يمكنه من تنفيذ الأهداف الموكلة إليه[2].

المطلب الثاني: الدور الليبي في تأسيس الاتحاد الإفريقي:

إن معمر القذافي نفسه يرى بأنه لا مجال لتحقيق التكامل الإفريقي بدون إشراك الشعوب الإفريقية في هذه المسألة و هو ما الإفريقية بأفكار لكن بطريقة مشاركة هذه الشعوب هي التي تظل في الغالب محل خلاف ،فهي تظل عدم وجود برلمان إفريقي منتخب من الشعوب الإفريقية و يتمتع بصلاحيات تشريعية ،لا يمكن تصور كلية المشاركة هذه الشعوب في تحقيق التكامل ،و يرجع هذا الاختلاف في وجهات النظر بين الدول الإفريقية فيما يتعلق بتحقيق التكامل الإفريقي ،وربما يعود ذلك الحرص القديم الذي ظهر بعد الاستقلال و المتعلق بالخوف من الخضوع لسلطة فوقية ،فالغضب الدول الإفريقية لا تشاطر ليبيا رأيتها بالتسريع التكامل و إقامة الحكومة الاتحادية بعض الدول مثل:نجيريا جنوب إفريقيا ترى بأن لابد من تهيئة الدول الإفريقية لأي شكل من الأشكال ،التكامل و

[1] عبد القادر ر زيق المخادمي التعاون العربي الإفريقي: ضرورة حيوية لمواجهة العولمة (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع 2007)، ص.137.

[2] _ عطية عيسوي ،المرجع السابق.

الاندماج لتجاوز الاختلافات و الفجوات الاقتصادية القائمة بينها ،و حل المشاكل و النزاعات القائمة و هي مسائل لا يمكن القفز فوقها.[1]

و لم تقدم إلا ينكر أحد أن الرئيس القذافي و الذي هو أحد أهم روافد فكرة الاتحاد الإفريقي حيث احتضنت ليبيا الفكرة و طورتها في المؤتمر سيرت 1999م عن مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات الإفريقية في دورته الغير العادية الرابعة في مدينة سرت الليبية في الفترة من8-9 سبتمبر 1999[2]بدعوة من العقيد القذافي و الذي أكد على ضرورة قيام الاتحاد الإفريقي ليواكب المتغيرات العالمية و المتغيرات التي داخل القارة و ذلك لمواجهة التحديات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية في القارة الإفريقية مع أخذهم في الاعتبار ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بعد تعديل معاهدة (أبوجا) و التي دخلت حيز التنفيذ 1994 ،و أصبحت الحاجة إلى تعديل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ضرورة ملحة و بدأت الفكرة منذ عام 1979م ،حينما تأسست لجنة مراجعة الميثاق إلا أنه لم تتمكن من صياغة تعديلات أساسية فيه ،و كانت نتيجة ثلاث مؤثرات:

1_ تعديل الميثاق بتعزيزه من خلال قرارات خاصة اتخذتها القمة مثل إعلان القاهرة لوضع آلية لمنع الصراعات و إدارتها.

2_ ازديادا لاعتراف بالحاجة إلى التكامل بين أنشطة المنظمة السياسية و القضايا الاقتصادية التنموية ،كما عبرت عنها (معاهدة أبوجا) و التي وقعت في يونيو 1991 و دخلت حيز تنفيذ في عام 1994 ،فقد نصت على إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية من خلال عملية تدريجية تتحقق بالتكامل التدريجي و التنسيق [3]بين أنشطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة و المستقبلية ،و الجماعات القائمة هي اتحاد المغرب العربي ،و الجماعات الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ،و السوق المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا ،وجماعة تنمية جنوب إفريقيا و الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ،و تنفذ اتفاقية أبوجا على ست مراحل خلال 34 عاما ليتكفل في عام 2028.

---

[1]_ البشير على الكويت ،الدور الليبي في عملية التكامل في إفريقيا ،ورقة عمل مقدمة لمؤتمر:التكامل الإقليمي في إفريقيا: إسقاط الحاجز بين الشمال القارة و جنوبها (جامعة الفتح طرابلس المغرب ،2010) ،ص ص. 36،37.

[2]_عبد الله الأشعل ، الاتحاد الإفريقي و القضايا الإفريقية المعاصرة(القاهرة:مؤسسة الطوبجي،2003)، ص.138.

[3]الإتحاد الإفريقي، أنظر على الرابط التالي: http//www.sudantv-tv/africa altha.dalafugi-php(5/3/2016)

اختتمت قمة سرت 9 سبتمبر 1999 ،وافق مجلس رؤساء الدول و الحكومات في قمة الجزائر التي عقدت في يوليو 1999 على الدعوة التي يقوم بها الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي لعقد غير العادية الرابعة في مدينة سرت ليبيا في سبتمبر 1999 و التي كان عزمها الأساسي تعديل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية لرفع كفاءة المنظمة و فعاليتها ،وكان موضوع القمة و تعزيز قدرة منظمة الوحدة الإفريقية ،لتمكينها من مواجهة التحديات في الألفية الجديدة ،اختفت القمة أعمالها 9 سبتمبر بإعلان سرت و الذي يهدف إلى التعامل الفاعل مع الحقائق الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية في إفريقيا و العالم ،و تحقيق طموحات الشعوب الاقتصادية الإفريقية و تنشيط المنظمة لتؤدي دورا أكثر فاعلية في التعامل مع حاجات الشعوب و القضاء على شبح الصراعات و مواجهة تحديات العولمة و تسخير الموارد البشرية و الطبيعية في القارة لتحسين الأحوال المعيشية،و لتحقيق ما قدم من أهداف قررت القمة إقامة اتحاد إفريقي ليتماشى مع منتهى مقاصد ميثاق المنظمة و مع نصوص معاهدة أبوجا ،و قد تم الإعلان عن قيامه رسميا في يوليو سنة جويلية 2002[1] .

أما بالنسبة لمبادئ الاتحاد فيمكن القول: أنه تم الإشارة إليها في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية إلا أنه يلاحظ أن ميثاق الاتحاد أو القانون التأسيسي قد خصص المادة الرابعة للاهتمام بمسألة المبادئ و عددها 16 فقرة ،و في المقابل تتناول الميثاق المنظمة موضوع المبادئ 7 مبادئ فقط في المادة الثالثة ،مما يعني زيادة عدد المبادئ التي أقام عليها الاتحاد الإفريقي [2]

و بالتالي فالمبادئ المستحدثة تتجلى في التزام الأعضاء بمبدأ وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة ترسي فكرة الأمن القومي الإفريقي،و مبدأ تدخل الاتحاد بطلب من الدول،الأعضاء لإعادة الأمن و السلام ،و مبدأ رفض التغيرات غير الدستورية للحكومات بالإضافة إلى مبدأ حق الاتحاد في التدخل في الدولة عضو طبقا لما يقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في الجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب و الإبادة الجماعية ،أيضا مبدأ احترام الحياة البشرية و عدم الإفلات من العقوبة ،و كذلك الاتفاق على استحداث المشاركة الشعبية ضمن فعاليات الاتحاد،وهي قضية أعقلتها منظمة الوحدة الإفريقية أو أخفقت في تحقيقها على مدى عقود طويلة[3]

---

[1]_ المرجع السابق ، ص 15 .

[2]_البشير علي الكويت ، المرجع السابق، ص .51 .

[3]_محمد المجذوب ،المرجع السابق ،ص471.

_ أما بالنسبة لأهداف الاتحاد ،فإنه يلاحظ وجود تشابه في الكثير من الأحيان بين أهداف المنظمة و الاتحاد،ما يدل على تأثر واضعي القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي 14 فقرة في المادة الثالثة و التوضيح أهداف الاتحاد فيمكن حصرها في:

1_ تحقيق مزيد من الوحدة و التضامن بين الدول الإفريقية و شعوب القارة.

2_ حماية سيادة الدول الأعضاء ،وسلامة أراضيها و استقلالها.

3_ الإسراع بعملية التكامل ،السياسي و الاجتماعي ،الاقتصادي في إفريقيا.

4_ تعزيز المواقف الإفريقية المشتركة ،حيال قضايا مصالح القارة و شعوبها و الدفاع عنها.

5_ تشجيع التعاون الدولي ،مع إبلاء منظمة الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

6_ تعزيز السلام و الأمن و الاستقرار في القارة.

7_ تعزيز المبادئ و المؤسسات الديمقراطية، والمشاركة الثقة و الحكم الجيد و الرشيد.

8_ تعزيز التنمية المستدامة ،على المستوى الاقتصادي ،و الاجتماعي و الثقافي و كذلك التكامل بين الاقتصاديات الإفريقية. [1].

[1] _منتديات طموحنا،أنظر الرابط التالي: www.Tomohna.com (2016/02/05)

المطلب الثالث: أجهزة الاتحاد الإفريقي:

_ استنادا إلى المادة (07) من الميثاق التأسيسي ،فإن منظمة الاتحاد الإفريقي تتكون من أربعة أجهزة رئيسية هي: مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات ،مجلس الوزراء، الأمانة العامة ،لجنة الوساطة و التوفيق و التحكيم ،إلى جانب اللجان المتخصصة التابعة للمنظمة و هي: [1] (أنظر الملحق1)

أولا:أ_ المؤتمر:

1_: و يتألف المؤتمر من رؤساء الدول و الحكومات أو تسليمهم حسب الأصول ،ويكون المؤتمر هو الجهاز الأعلى للاتحاد .

2_ يجتمع المؤتمر مرة في السنة على الأقل دورة عادية و بناء على طلب أي دولة عضو ،بموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء ،يجتمع المؤتمر في ندوة غير عادية .

3_ يتولى رئيس دولة أو حكومة و يتم انتخابه بعد مشاورات بين دول الأعضاء رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة طبقا لمادة (6) من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (أنظر الملحق 1).

ب_ قرارات المؤتمر:

و يتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع ،و إن تعذر ذلك فموافقة أغلبية ثلثي الاتحاد ،غير أن التي في المسائل الإجرامية بما في ذلك معرفة ،ما إذا كانت مسألة إجرامية بما في ذلك معرفة ،ما إذا كانت مسألة إجرامية أم لا يتم بأغلبية بسيطة و يتكون النصاب القانوني لأي اجتماع المؤتمر من ثلثي كافة أعضاء الاتحاد و يعتمد المؤتمر اللائحة الداخلية الخاصة به [2].

ج_ مهام المؤتمر: و من بينها

_ تحديد السياسات المشتركة الاتحاد.

_ إسلام و بحث التقارير و التوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد و اتخاذ القرارات لشأنها.

[1]_عبد الله علي عبور ،المنظمات الدولية و الأحكام العامة و أهم المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة(عمان:دار قنديل ،للنشر و التوزيع، 2011) ، ص. 407.

[2]_ أحمد محمد بونة، جامعة الدول العربية و منظمة الوحدة الإفريقية(د.ت.ب،د.د.ن،2009) ص 74.

_ إنشاء أي جهاز للاتحاد.

_ اعتماد ميزانية الاتحاد.

_ إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات و الحروب و الحالات الطارئة الأخرى .

_ و استعادة السلام. [1]

ثانيا : المجلس التنفيذي:

1_ يتألف المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية ،أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها الحكومات الدول الأعضاء.

2_ يجتمع المجلس مرتين في السنة على الأقل ،و دورتين عاديتين ،و يجتمع في دور غير عادية بناء إلى طلب أي دولة عضو و بموافقة أغلبية ثلثي جميع الدول الأعضاء(وفق المادة 10 من الميثاق). [2](أنظر الملحق1)

ب- قرارات المجلس التنفيذي :

يصدر المجلس التنفيذي قراراته بالإرجاع ،و إن تعذر ذلك ،فموافقة أغلبية بين الأعضاء ،غير أن التي في المسائل الإجرامية ،بما ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة إجرامية أم لا ،لا تتم بأغلبية بسيطة.

_ يتكون النصاب القانوني عن أغلبية ثلثي جميع أعضاء الاتحاد ،لأي اجتماع من اجتماعات المجلس التنفيذي من المادة 11 من ميثاق المنظمة.(أنظر الملحق1)

ج_ مهام المجلس التنفيذي:

_ يقوم المجلس التنفيذي بتنسيق و اتخاذ القرارات حول السياسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الأعضاء بما في ذلك ما يلي: [3]

_ التجارة الخارجية.

_ الطاقة و الصناعة و الموارد المعدنية.

_ الموارد المائية و الري.

_ التأمين ،و التعليم و الثقافة و الصحة و التنمية الموارد البشرية.

---

[1] عبد الحميد رجب ،المرجع سابق ،ص ص.173،174.

[2] أحمد محمد بونة،المرجع سابق ،ص. 175.

[3] عبد الحميد رجب ،مرجع سابق ،ص 175.

_ العلم و التكنولوجيا ، و الإقامة و مسائل الهجرة[1].

ثالثا : اللجان الفنية المتخصصة:

لقد أشارت المادة 24 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي إلى إنشاء تسعة لجان مسئولة أمام المجلس التنفيذي هي(لجنة الاقتصاد الريفي و المسائل الزراعية ،لجنة الشؤون النقدية و المالية،لجنة التجارة و الجمارك و الهجرة ،لجنة الصناعة و العلم و التكنولوجيا ،و الطاقة و الموارد الطبيعية و البيئة ،لجنة النقل و المواصلات و السياحة ،لجنة الصحة و العمل و الشؤون الاجتماعية ،لجنة التحكيم و الثقافة و الموارد البشرية).

_ يجوز للمؤتمر أن يعيد تنظيم اللجان القائمة ،أو يكون لجان جديدة إذا ما رأى ضرورة ذلك .

_ تتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كيان المسئولين المعنيين بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصاتهم.

_ القيام بمهام أخرى تكلف بها لفرض كفالة تنفيذ أحكام لهذا القانون.

_ تقديم تقارير و توصيات إلى مجلس التنفيذي سواء بمبادرتها الخاصة أو بناء إلى طلب المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ الأحكام لهذا القانون. [2]

رابعا : برلمان عموم إفريقيا:

وفقا للمادة(17 من الميثاق) أنه لضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية في تنمية و تكامل القارة اقتصاديا ،يتم إنشاء لعموم إفريقيا.(أنظر الملحق1)

يتم تحديد تشكيل برلمان عموم إفريقيا و سلطاته و مهامه و تنظيمه في بروتوكول خص به[3].

و هي لم تكن فكرة جديدة قد نصت على ذلك اتفاقية أبوجا سنة 1991،و تم الإعداد للبروتوكول في اتفاقهم في جنوب إفريقيا (نوفمبر2000)،ثم جرى تعديله في قمة سرت الثانية (مارس2000) و أيضا خلال قمة لوساكا 2000[4].

---

[1] _ البشير علي الكويت، المرجع السابق ،ص 56.

[2] _أحمد محمد بوتة ، المرجع السابق ،ص 52.

[3] _ البشير علي الكوت ، المرجع السابق ،ص 57.

[4] عبد الحميد رجب ،مرجع سابق ،ص 177.

خامسا : محكمة العدل الدولية

_يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد

_ يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل و تشكيلها و مهامها في بروتوكول خاص بها [1].

سادسا: المؤسسات المالية: تعكس المؤسسات المالية و الاقتصادية المتعددة في الاتحاد الإفريقي اهتماما بالتسمية وهي لب المشاكل في القارة الإفريقية و هي كذلك مؤسسات جديدة لم تمكن قائمة في الاتحاد الإفريقي فالقارة الإفريقية، تعاني مشاكل اقتصادية متعددة و لهذا قانون التأسيسي للإتحاد في المادة 29 نشاء المصرف المركزي الإفريقي و صندوق النقد الإفريقي ،و المصرف الإفريقي الاستثمار هذا إلى جانب مانصت عليه المادة 32 بتشكيل المجلس الاقتصادي و الثقافي.

سابعا: اللجنة: و قد نصت عليها المادة 20

_ يتم إنشاء لجنة للاتحاد و تكون أمانة له.

_ تتكون اللجنة من الرئيس و نائبه،أو نوابه و من أعضاء اللجنة و يساعدهم العدد اللازم من العاملين لتسيير مهام اللجنة.

_ يحدد المؤتمر هيكل اللجنة و مهامها و نظمها.

ثامنا : لجنة الممثلين الدائمين من المادة 21: (أنظر الملحق1)

_ يتم إنشاء لجنة للممثلين الدائمين و تتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد و غيرهم من مفوضي الدول الأعضاء و تكون تلك اللجنة مسئولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذي و تعمل بناء على تعليمات المجلس

_ يجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الإقصاء.

تاسعا : المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي هيئة استشارية ،مكونة من مختلف المجموعات المهنية و الاجتماعية للدول الأعضاء.

يحدد المؤتمر مهام المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و سلطاته و تشكيله و تنظيمه.[2]

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي،التعاون العربي الإفريقي، ضرورة حيوية لمواجهة العولمة (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع،2007)، ص 146.

[2] المرجع نفسه، ص ص.52،53.

المبحث الثاني: مبررات التكامل في إفريقيا:

بعد حصول الدول الإفريقية على الاستقلال الواحدة تلوى الأخرى وجدت نفسها تعيش ظروف متشابهة، والتي تتعلق بمجملها بالظروف الاقتصادية وهذا ما سندرسه في المطلب الأول-المبررات الاقتصادية للتكامل- كذلك الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها آنذاك خاصة وأنها دول مستقلة حديثا.ما دفع بدول القارة إلى الاتجاه نحو القانون لأنه يعتبر الحل الأمثل لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وسوف يتم التطرق إليه في المطلب الثاني-المبررات السياسية للتكامل-فالتكامل قد يكون الطريقة الأكثر فعالية لمواجهة التحديات والمشاكل التي تواجه القارة سواء أكانت سياسية أمنية-اقتصادية-اجتماعية.

المطلب الأول: المبررات الاقتصادية للتكامل الإقليمي في إفريقيا

اعتبر العديد من الباحثين أن الدولة الحديثة لم تظهر إلا نسخة افريقية للنظام الاستعماري الغربي من حيث تسلط النظام، ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى ديكتاتورية السلطة السياسية وانتشار الفساد بخاصة في النخبة الحاكمة، وقد لجأت الدول الإفريقية في هذه الفترة إلى فرض الأيديولوجية التي تقوم على ترابط من السياسة والاقتصاد، واحتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولاسيما سياسة القمع، حيث تحولت الدولة إلى دولة سلطوية مبنية على شخصنة السلطة. [1]

كل هذا أدى إلى أن نقرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية و الاقتصادية وبالتالي تكون دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، قد ورثت العديد من المشكلات أهمها مشكلة الدولة.[2]

ومن هنا يمكننا القول أن معظم الدول الإفريقية تعتبر متخلفة اقتصاديا، وربما ترجع أسباب ذلك لأبشع أنواع الاستغلال من طرف المستعمرين، والذي ترك آثارا سلبية على القارة فقط ظل قرونا عدة ينهب ثروات القارة بالإضافة إلى وجود قطاع زراعي ضخم يعمل بوسائل بدائية، مما يؤدي إلى إنتاج زراعي ضعيف، مما يلزم تطوير الوسائل والسماح بمجدة الأيدي العاملة إلى المناطق التي تحتاجها، كما أن أكثر من ثلثي العالم المصنفة على أنها الأقل نموا والأكثر فقرا تقع في إفريقيا، مما يترتب ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، مما يؤدي إلى شق الأسواق

---

[1] الحافظ النويني : أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة (نموذج مالي)،(الرباط:د.د.ن، د.ت.ن) ، ص. 58 .

[2] المكان نفسه .

القومية عن إستعاب السلع المنتجة محليا، كما يتخصص معظمها في إنتاج المواد الأولية مما يجعل التجارة الخارجية ضعيفة لتصدير تلك المواد بأبخس الأثمان لسيطرة الدول الغربية على الأسواق و فرضها للأسعار[1]

وتصنف دول إفريقيا في مجملها في عداد الدول المتخلفة اقتصاديا كما أشرنا سابقا والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم : 01

عدد السكان	٪12
الناتج المحلي الإجمالي العالمي	٪3
الاستثمار الأجنبي المباشر	٪3
السلع(الصادرات/ الواردات)	٪8،1 /٪6،3
التجارة السنة الإفريقية	٪12

صمم الجدول انطلاقا من بيانات.البنك الدولي

[1] حليفة عصموني، **المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية و دوره في تحقيق الوحدة الإفريقية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-كلية الحقوق و العلوم السياسية2015)، ص .31.

إضافة إلى مشكلة تفاقم الفقر، وتزايد التهميش واجهت القارة مشكلات أخرى تتمثل أبعادا للأزمات من ذلك: انتشار الأمراض وفي مقدمتها الإيدز[1]، والجدول الآتي يوضح معدل انتشار فيروس الإيدز(٪)من السكان في الشريحة العمرية15_49 عاما:

الجدول رقم : 02

البلد	2011	2012	2013	2014
-إثيوبيا	٪1.3	٪1.3	٪1.2	٪1.2
-ايريتيريا	٪0.8	٪0.8	٪0.8	٪0.8
-السودان	٪0.2	٪0.2	٪0.2	٪0.2
-الصومال	٪0.6	٪0.6	٪0.6	٪0.6
-تشاد	٪2.9	٪2.9	٪2.6	٪2.5
-إفريقيا الوسطى	٪4.9	٪4.7	٪4.7	٪4.3
-الكونغو	٪3.1	٪3.1	٪2.9	٪2.8
-جنوب إفريقيا	٪18.5	٪18.6	٪18.8	٪18.4
-موريتانيا	٪0.8	٪0.7	٪0.7	٪0.7

.Data .abbanKdawli .organidcator/sh.dym/ aids .zs

[1] محمود عاشور مهدي،"**مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا، قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات**"، مجلة ثقافية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية، العدد6(سبتمبر2010)، ص 29.

بالإضافة إلى تفاقم الديون وطبقا لبعض التقديرات يصل إجمالي الديون الخارجية المستحقة على الدول الإفريقية حوالي 300مليار دولار، كما تعاني غالبية الدول الإفريقية التداعيات السلبية للعولمة، فأغلبها لا يستطيع اتخاذ قرار في توزيع موارد بعد سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات هذه الدول، وكذلك ضعف دور الدولة مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي أدت إلى بيع الشركات العامة و القطاع العام.[1]

التدخل الذي اتخذ أبعادا أكثر شراسة في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث لم تعد الشروط مقتصرة على الجوانب لاقتصادية بل تعدتها إلى مشروطية سياسية، وبالرغم من تعدد الأسباب المسؤولية عن ضعف الدولة الإفريقية في الاقتصاد العالمي وتهميشها، ظلت الطبعة الانقسامية للقارة تمثل القيد الرئيس والعقبة الكؤود أمام نمو القارة وتنميتها، وفي ظل تلك الظروف وواقع التقت التي ولدت فيه الدول الإفريقية الاستغلال بفعل الحدود السياسية (الموروثة عن الاستعمار) سعت حكومات تلك الدول إلى تبني خطط اقتصادية للتنمية، و يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي–ولو من الناحية النظرية– أحد السبل السياسية لتحقيق التنمية، انطلاقا من المزايا التي توفرها العملية التكاملية و التي يمكن إجمالها في:

- بلور ة وحدات اقتصادية قادرة على البقاء والاستمرار وأسواق و السعة لتمح بإتباع آليات الإنتاج الكبير لمعالجة قصور الإنتاج.[2]
- تقدم خطط التكامل و مشاريعها الإطار المناسب لحشد المواد والأسواق للتمكن من دخول مرحلة التصنيع بدلا من الاكتفاء بإيجاد الأسواق للصناعات القائمة.
- تؤدي إلى المنافسة بين المنتجات والمنتجات الإقليميين بما يزيد من الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية و يحقق الاستغلال الأمثل للمواد.
- الحيلولة دون تكرار المشروعات والمساعدة عن الاستخدام الأمثل للمواد والأدوات المتاحة وتجنب إهدار الموارد النادرة، وبخاصة رؤوس الأموال، حيث يتجه رأس المال إلى حيث أفضل الفرص المالية والاقتصادية في نطاق دول التكامل.

---

[1] تجمعات إفريقيا الإقليمية الجديدة في إفريقيا...ومواجهة العولمة، انظر الرابط التالي:
www.sis .gov/newwal / africa.pdf(12/01/2016)

[2] محمود عاشور مهدي، المرجع السابق،ص ص.30،29.

- إعادة توزيع الموارد و توظيفها في نطاق دول الإقليم المشاركة في نطاق التكامل بإجراء وفائي، في حالات عدم القين، مثال ذلك استثمارات كوت ديفوار و بنين وتحويلات زيمبابوي إلى زامبيا.[1]

حاصلة القول:" إن التكامل لابد أن ينظر إليه كامر لازم، نظرا لتردي الوضع الاقتصادي، و بالتالي فإن استمرارية الأزمة الاقتصادية في البلدان الإفريقية أصبح ظاهرة تستعصي الحل، و يثير المخاوف من تداعياتها الخطيرة و المؤكدة مما يترتب عليه قدرة البلدان الإفريقية على تحقيق التنمية، مما يستوجب من دول القارة الاتجاه نحو تدعيم التعاون والتكامل المشترك، لذلك فإن قضية التحرر السياسي، والتي انتهت باستقلال دول القارة لا تكتمل إلا بالتحرر الاقتصادي مما يوفر الاستقرار و التنمية لشعوب القارة.[2]

المطلب الثاني: المبررات السياسية للتكامل الإقليمي في إفريقيا

لقد كانت الرغبة في تحرير القارة من بقايا الاستعمار أحد دوافع التكامل أو التعاون، فقد كانت هناك مناطق من إفريقيا لا تزال تخضع للاستعمار ، كما سعت الدول الإفريقية للابتعاد عن الصراع القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي، كما يعتبر ضعف وهشاشة الدول الإفريقية وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والاقتصادية و السياسية أهم وأبرز دوافع التكامل الإفريقي في إفريقيا خصوصا مع ما أسفرت عنه التطورات الدولية من آثار على دول القارة و اقتصادياتها، خاصة تفوق المجتمع الرأسمالي الذي فرض نموذجه الغربي اقتصاديا وسياسيا على البلدان الإفريقية وإلا ما تعرضت له لضغوط هائلة[3]

إذ بعد ضعف الدول الإفريقية وهشاشتها أهم دوافع التكامل الإقليمي في إفريقيا خصوصا ما أسفرت عنه التطورات الولية من آثار في دول القارة واقتصادياتها حيث أضحت الدول الإفريقية أكثر هشاشة، وعدم قدرة على الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية ووظائفها الأساسية في الإدارة العامة والحكم ، فبالرغم من قدم هذا الضعف فإن سياسات التحرر الاقتصادي قد ضخمته وعمقته; على نحو جعل الدول الإفريقية غير قادرة على تحقيق مطالب مواطنيها، فالدولة الإفريقية عاجزة عن تقديم الخدمات العامة وتوفير بنا تحتية مقبولة، وهو ما انعكس على موقع هذه الدول على الصعيد الدولي كفاعل دولي هامشي في ظل تراجع قدرة الدول الإفريقية على حماية مصالحها في

---

[1] المرجع نفسه، ص.30.

[2] خليفة عصموني، المرجع السابق، ص 35.

[3] المرجع نفسه، ص. 36.

مواجهة المصالح الاقتصادية الأجنبية، فعلى عكس ما حدث عند الاستقلال من سياسات التأميم وسعي لبلورة رأسمالية وطنية أو رأسمالية دولة، عمدت الدول الإفريقية تحت وطأة الضغوط الغربية إلى بيع معظم الأصول المملوكة لها[1].

حتى الاستراتيجي للقطاع الخاص، وأدى هذا إلى حصر الدور الاقتصادي والاجتماعي لدولة في نطاق محدود، كالمسؤولية عن أعباء الإدارة المالية و النقدية، وتدخل محدود في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية الأساسية في المقابل تزايدت مسؤولية الدولة على تحقيق الديمقراطية لمواطنيها في إجراء انتخابات من خلال شكل ديمقراطي وإجراءات ديمقراطية، و مع فعاليات مختلفة من مؤسسات المجتمع المدني، فالدول الإفريقية فرادى لم تعد تتمتع بدرجة.

الاستقلالية التي امتلكتها عند استقلالها فهي اليوم دول أسيرة الرأسمالية العالمية لا للرأسمالية الوطنية، وفي ظل هذا الوضع يصعب عليها أن تتجاوب ومطالب جماهيرها أو مصالحها الذاتية، وهذه الأوضاع التي بشدة[2] ضرورة التكامل الإقليمي بين الدول الإفريقية بوصفه مدخلا أساسيا للتعامل مع مشكلات القارة، واستعادة الثقة بين قوى التداخل قبل تفتيت قوى السوق الدولة والمجتمع، ويذهب بعض الباحثين إلى أن مظاهر ضعف الدولة الإفريقية التي تجسدها مشكلة الاندماج الوطني في تلك البلدان، حملت في طياتها آثار دافعة نحو التكامل الإقليمي في إفريقيا حيث يرصد الباحثين ثلاث انعكاسات إيجائية لتراجع دور الدولة أمام مساعي التكامل وجهوده، وذلك على النحو الآتي:

1-انهيار مشروع الدولة الوطنية كان له أثر غيابي ، ولو بطريق غير مباشر في عملية التكامل الإقليمي، ذلك أن الدول الإفريقية باتت تدرك عجزها عن مواجهة مشكلة الاندماج الوطني فرادى، وأن التحصن بالسيادة المطلقة ودخولها مع صراعات مع الدول المجاورة لها لن يتحقق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، وهو ما أدى- متضافرا مع التحولات والضغوط الدولية- إلى انهيار سياسة المحاور التي كانت قائمة على أساس إيديولوجي وتبني معظم الدول الإفريقية الأخذ باليات السوق و التحول الديمقراطي، وهو ما يعد شرطا أوليا من شروط قيام عملية

[1] محمود عاشوري، المرجع السابق، ص.31.

[2] المكان نفسه.

التكامل الإقليمي، والتي تعد عاملا جوهريا للاستقرار الاجتماعي والسياسي، بما توفره أطر لتسوية الصراعات المكلفة وحلها[1]

2-إن تراجع الدولة الوطنية أدى إلى إعلاء قمة العمل الجماعي لحل مشكلة الاندماج الوطني من خلال التعاون مع دول الجوار، بعدما كانت تتمسك في السابق بأنها "مشكلة داخلية"، لا يجوز لدول الجوار الأخرى التدخل فيها، وهو الأمر الذي يرسخ و يؤكد دور التكامل الإقليمي كعامل استقرار في إفريقيا

3- أن تجليات ظاهرة العولمة وما تفرضه من إزالة القيود حول حرية انتقال السلع والأموال و الأشخاص عبر الحدود في الدول الإفريقية على أساس هذا التكامل يحمل في طياته حلا لمشكلتي الاندماج الوطني والتنمية الاقتصادية الجماعية لشعوب إفريقيا في ظل عجز الدول الإفريقية فرادى عن تحقيق هذين الهدفين.

حاصل القول: أن الاعتبارات السياسية تؤكد الحاجة إلى قيام تجمعات إقليمية قوية بوصفها القدرة القادرة على مواجهة محاولة هندسة القارة من خارجها، وعلى تحقيق الاستقلال في الاقتصاد السياسي للدولة، كما أن التكامل الإقليمي في إفريقيا يمكن أن يكون عاملا جوهريا في الاستقرار الاجتماعي والسياسي في مختلف الدول، حيث يوفر في إطار لتسوية الصراعات المكلفة وحلها، والتخلص من مصادر التوتر والنزاع المتعلق بالقومية، والطائفية التي تزعزع وتقوض مستقبل البلاد الواقعة في نطاق الحرب [2].

[1] محمود عاشوري، المرجع السابق،ص.31.

[2] المكان نفسه.

المبحث الثالث: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تحقيق الأمن الإفريقي

أعلن عن الميلاد الرسمي لمجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي في قمة الاتحاد الإفريقي التي انعقدت في أديس أبابا سنة(2004)، وتتمتع هذه الهيئة بصلاحيات واسعة من شأنها التدخل في قضايا الحرب الإبادة أو جرائم الحرب و التنسيق في مكافحة الإرهاب، وترقية الممارسات الديمقراطية، والحكم الراشد وإرساء دولة الحق والقانون بالدولة الإفريقية، ووصف الرئيس الجزائري: عبد العزيز بوتفليقة في تدخله بطلب من القادة الافارقة كون الجزائر عضو في مجلس الأمن الدولي لمنظمة هيئة الأمم المتحدة، ومجلس السلم والأمن الإفريقي للاتحاد الإفريقي بقوام النظام الإفريقي الجماعي للأمن، خاصة في وقتنا الحاضر حيث تواجه القارة الإفريقية بؤر توتر حادة ونزاعات جديدة وما يحيط بالقارة ن من تحديات وانشغالات ومخاوف تساور إفريقيا، وبالتالي من شأن هذه الآلية أن تتصدى شكل فعال لهذه التهديدات، ومن ثمة التكفل بضرورة الوقاية من النزاعات وتسويتها في إطار مسؤولية تضامنية، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى طبيعة ومبادئ وتشكيل المجلس وأهم آلياته في تحقيق الأمن الإفريقي.[1]

[1]. عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية، انكسار دائم أم انحسار مؤقت**. (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005)، ص 212.

المطلب الأول: قراءة لأهم مواد و بروتوكول مجلس السلم والأمن القاري.

أولا: طبيعة المجلس:

نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من بروتوكول المجلس على طبيعته، وذلك بأنه جهاز دائم لصنع القرار فيما يتعلق بمنبع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الاتحاد الإفريقي.(أنظر الملحق1)

ثانيا: مبادئ المجلس:

نصت أهم المبادئ الواردة في بروتوكول المجلس على التسوية السلمية للنزاعات، واحترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال، واحترام سيادة الدول الأعضاء ووحدتها مع حق التدخل في شؤونها الداخلية في ثلاث حالات هي: جرائم الحرب،الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، حق أي دولة أن تطلب التدخل من الاتحاد بغية استعادة السلم والأمن، وذلك طبقا للمادة الرابعة الفقرة(ي) من لقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

ثالثا: تشكيل المجلس: يتشكل المجلس من خمسة عشر عضوا يمثلون أقاليم القارة الخمسة يختارون على أساس الحقوق المتساوية، عشرة أعضاء منهم يتم انتخابهم مدة سنتين[1]،وخمسة أعضاء ينتخبون مدة ثلاث سنوات لضمان الاستمرارية وعلى أساس مبدئي، التمثيل الإقليمي العادل والتناوب ، ويجوز انتخاب أي عضو تنتهي مدة عضويته، ويشترط ألا تكون الدول المرشحة للعضوية الخاضعة للعقوبات وفقا للمادة 23 من القانون التأسيسي للاتحاد، وأما عن طريقة انتخاب الأعضاء فتتم من خلال الاقتراع السري، وأغلبية ثلثي الدول التي لها الحق في التصويت، وقد أجرى انتخاب الأعضاء المجلس مدة سنتين في يناير2010 وذلك ابتداء من أبريل 2010 وحتى مارس2012 والدول التي انتخبت عن إقليم إفريقي الوسطى: بورندي، تشاد، وعن إقليم إفريقيا الشرقية: جيبوتي، رواند، وعن إقليم شمال إفريقية: موريتانيا، وعن إقليم إفريقيا الجنوبية: ناميبيا، جنوب إفريقية، وعن إقليم غرب إفريقية: بنين، كوت ديفوار، مالي.[2]

---

[1] محمد علي هيبة علي أحطبية،"**دور مجلس الأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقية**" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية م 27، ع .3(2011)، ص 633.

[2] المرجع نفسه، ص633.

رابعا: أهداف المجلس:

نصت أهم الأهداف على الحد من اندلاع النزاعات وحفظ *وبناء ** السلام، وتعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد، وزيادة القانون وصاية حقوق الإنسان وحريته الأساسية، وخلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة ووضع سياسة دفاع مشتركة للاتحاد.

خامسا: سلطات المجلس ومهامه:

يتمتع المجلس بسلطات واسعة وشبه مطلقة للقيم بمهامه في اتخاذ كافة المبادرات والإجراءات التي يراها مناسبة دون توجد النزاعات دون توجد نزاعات واتخاذ القرارات بشأن أي مسألة لها آثار على إحلال السلم والأمن في القارة في النسق مع الإتحاد وقد أثارت هذه الصلاحيات جدلا مدى تأثيرها على السيادة الوطنية للدول الأعضاء، خاصة في ظل حق المجلس التدخل في شؤون الدول الداخلية في الحالات الثلاث السالفة الذكر[1]،وقد منحت المادة السابعة من البروتكول العديد من السلطات للمجلس، انتهت الفقرة"01" من هذه المادة على عدد من هذه السلطات التي يتمتع بها المجلس، ويباشرها بالتعاون مع رئيس المفوضية وهذه السلطات هي: ترقب الصراعات والخلافات و ، فضلا عن السياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والقيام بمهام صنع السلم و بنائه لتسوية الصراعات حيثما تحدث، وتشمل سلطات المجلس، ويأتي استخدام المجس لهذه السلطة بعد استخدام لسلطته في التوصية للمؤتمر بالتدخل نيابة عن الاتحاد في أي دولة عضو في ظروف خطيرة وفقا للفقرتين(ح،ي) من المادة الرابعة في القانون التأسيسي الاتحاد الإفريقي[2].

---

[1] سليم العايب:**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، شعبة الدبلوماسية والعلاقات الدولية (جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية الحقوق والعلو السياسية،2011)،ص. 139.

[2] محمد هيبة علي أحطية، المرجع السابق، ص .635.

*:يقصد به عمليات الأمم المتحدة في الميدان التي يتم من خلالها نشر أفراد عسكريين أو شرطة أو مدنيين تابعين لها بهدف حفظ السلم و توسيع منع تحديد النزاع و كذلك تطويرها لتصبح قوات لحماية قوافل الإغاثة و الإشراف على الانتخابات الأممية و الإدارة المؤقتة للدول التي لا تتمتع بحكم ذاتي أو تتعرض لأزمة داخلية حادة

**بعد انتهاء الصراع وهي تلك الإجراءات التي يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بها، لدعم الجهود الرامية إلى تثبيت التسوية و ضمان عدم الارتداد كما يشير بطرس غالي: إلى أنه العمل التعاوني المتواصل لمعالجة المشاكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية..إلخ، فهو وحده الذي يم كنه إقامة السلم على أساس دائم.

كما يدخل ضمن سلطات المجلس سلطة فرض العقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومة في أي دولة عضو في الاتحاد، ومن سلطات المجلس أيضا ضمان تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته، والاتفاقيات و المواثيق الدولية والقارية والإقليمية ذات الصلة .

سادسا: الهياكل واللجان الفرعية للمجلس

يجوز لمجلس السلم والأمن أن يقوم بإنشاء هياكل فرعية كلما رأى ذلك ضروريا لأداء مهامه وتشمل هذه الأجهزة لجانا مؤقتة للوساطة للتوفيق والتحقيق، وتتكون هذه اللجان دولة واحدة أو عدة دول، ويمكن للمجلس أن ينظر في أمد إنشاء أشكال من لجان خبراء عسكريين وقانونيين وغيرها.[1]

المطلب الثاني: آليات مجلس السلم والأمن الإفريقي

نصت المواد 11، 12، 21، 13، من بروتوكولات المجلس على أربع آليات المجلس وذلك لتنفيذ مهامه من أبرزها ما يلي: (أنظرالملحق1)

أولا:مجلس الحكماء: يتكون من خمس شخصيات يقوم باختبارهم رئيس المفوضية على أساس التنفيذ الإقليمي، ويتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر ولها مكانتها لدى قطاعات المجتمع كافة، وذات إسهام في مجال السلم والأمن والتنمية وتقوم هيئة الحكماء بتقديم النصح إلى المجلس و إلى رئيس المفوضية في جميع المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن والاستقرار وتعزيزه في القارة وتقوم أيضا وبناء على طلب المجلس أو بمبادرتها الخاصة باتخاذ الإجراءات الملائمة لدعم المجهود المبذولة من المجلس ورئيس المفوضية كلها لمنع الصراعات وتقدم الهيئة تقارير للمجلس ومنه المؤتمر.

ثانيا: نظام قاري مكبر: يتكون من وحدة مركزية في أديس أبابا بأثيوبيا ووحدات فرعية منتشرة في أقاليم القارة الخمس داخل الآليات الأمنية التابعة للمجتمعات الإقليمية مثل: آلية الإكوموج في تجمع الإكواس بغرب إفريقيا، ويتم ربط الوحدات بالمركز للتنبؤ بالنزاعات.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص .635 .

[2] حفناوي مدلل، **الدبلوماسية الوقائية كلية لحفظ السلم والأمن الدوليين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص: قانون دولي عام(جامعة محمد خيضر-بسكرة-كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2012، ص 43.

ويتكون هيكل النظام من 21 عضوا فضلا عن رئيس الجهاز على النحو الآتي[1] :

عدد "2" من النواب وعدد "2" من السكرتارية، وعدد "2" من المحليين وعدد"15"

من المحللين خمسة منهم محللون سياسيون، ويعملون كرؤساء لأفرع النظام في أقاليم القارة الخمسة، وتحيز الإشارة هنا إلى أن فكرة النظام ليست جيدة تماما، حيث سبقتها محاولات على سرعة تأسيس الوحدات الفرعية للنظام.[2]

ثالثا: القوة الإفريقية جاهزة للتدخل السريع

تراجع ضرورة إنشائها على عدة عوامل تتضمن:

- زيادة إمكانية ردع الصراعات الداخلية والحدودية في الدول الإفريقية قبل وقوعها.
- التعامل مع أي من الحروب الأهلية أو النزاعات الحدودية فور وقوعها، ودون انتظار تفاقمها.

-الحيلولة دون تدويل الصراعات الإفريقية كما كان يحدث فيما مضى قبل إنشاء مجلس السلم والأمن مثل: سيراليون، ليبيريا...

-تمثل أولوية قصوى للمساعدة على بسط الأمن وتحقيق الاستقرار في القارة والذي يعتبر شرط أساسي في تحقيق التنمية المستدامة في القارة و تفعيل مبادرة النيباد، هذا وقت كان مقررا أن تتشكل القوة من أولوية عسكرية تمثل الأقاليم الخمس الرئيسية في إفريقيا وأن تتشكل مبدئيا من 15 ألف جندي وتديرها فنيا بشكل مباشر لجنة أركان الحرب يرأسها وزراء دفاع الدول الأعضاء.[3]

ومازالت القوة تحت الإنشاء وقد حدد 30 يونيو 2006 كموعد لاكتمال وبدء عملها في حفظ السلام.[4]

رابعا: صندوق السلم: تعد مسألة التمويل نقطة مهمة وأساسية في عمل المجلس إذ تؤثر مصادر التمويل المختلفة مثل الأمم المتحدة والقطاع الخاص، والمصادر الأخرى من خارج الاتحاد سلبيا في استقلالية المجلس في ممارسته لعمله، ولمعالجة هذا الأمر أنشأ صندوق السلم لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلم، وذلك من خلال

---

[1] محمد علي هيبة علي أحطيبة،**"دور مجلس الأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقية"** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية م 27، ع .3(2011)، ص 633.

[2] محمد هيبة علي أحطيبة، المرجع السابق، ص 636.

[3] حفناوي مدلل، المرجع السابق، ص 43.

[4] سليم العايب، المرجع السابق، ص 140.

الاعتمادات المالية في ميزانية الاتحاد الإفريقي، ومن مساهمات الدول الأعضاء، ونسبة من المعونات الاقتصادية من داخل القارة أو من خارجها، ثم المساهمة الطوعية(التبرعات.[1]

و علاقة المجلس بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

تتمثل في قيام الأمم المتحدة بتقديم الدعم المالي واللوجستيكي والعسكري، بتعزيز نشاطات الاتحاد الإفريقي في مجال تعزيز الأمن والسلم والاستقرار وصونه في إفريقية، وذلك عملا بأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بدور المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين، ويقوم كل من مجلس السلم ورئيس المفوضية بالتفاعل الوثيق والمستمر مع مجلس السلم التابع للأمم المتحدة ومع الأعضاء الإفريقيين فيه، وكذلك مع الأمين العام للأمم المتحدة بما في ذلك عقد الاجتماعات الدورية، وإجراء المشاورات حول مسائل السلم والأمن والاستقرار في إفريقية، أما فيما يتعلق بعلاقة المجلس مع المنظمات الدولية الأخرى الذات الصلة بشأن مسائل الأمن والسلم والاستقرار في إفريقية، فإن المجلس يتعاون ويعمل على نحو وثيق مع هذه المنظمات.[2]

[1] محمد هيبة علي أحطبية، المرجع السابق، ص 637.

[2] سليم العايب، المرجع السابق، ص 143.

علاقة المجلس بالبرلمان الإفريقي ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية

ينشئ مجلس السلم الإفريقي علاقات تعاونية وثيقة مع البرلمان الإفريقي لتعزيز السلم والأمن والاستقرار الإفريقية، ويقوم المجلس بناء على طلب البرلمان الإفريقي بتقديم تقرير إلى البرلمان عن طريق رئيس المفوضية، ويقوم رئيس المفوضية بتقديم تقرير سنوي للبرلمان الإفريقي عن وضع السلم والأمن في القارة، كما يتخذ رئيس المفوضية الإجراءات المطلوبة ، لتيسير ممارسة البرلمان الإفريقي لسلطاته، أما فيما يتعلق بعلاقة المجلس بمنظمات المجتمع المدني، فالمجلس يقوم بتشجيعها على القيام بدور فعال في نشر ثقافة التعايش السلمي والتعاون والترابط بين الشعوب القارة.[1]

[1] المرجع نفسه، ص، ص، 637، 638.

خلاصة الفصل:

قد تطرقنا في هذا الفصل إلى ظروف ونشأة الاتحاد الإفريقي، وقد مر بالعديد من المراحل والتي أبرزها أنه وريثا لمنظمة الوحدة الإفريقية، وقد كان للدور الليبي و دبلوماسيته دورا كبيرا في إنشاء الاتحاد الإفريقي رغبة من العقيد معمر القذافي في تحقيق الوحدة الإفريقية ولقد اعتمد على مبادئ وأهداف تقتضي تحقيق مصالح الدول الإفريقية بالدرجة الأولى، إلا أنه مع تفاقم الأزمات والمشاكل وأيضا الصراعات في ظل العولمة كان من الضروري الإعلان عن مجلس السلم والأمن للاتحاد للإفريقي والذي يشكل حجر الزاوية ضمن هيكل الاتحاد نظرا للصلاحيات الواسعة التي مدحت للمجلس حتى يقوم بدوره على أحسن ما يرام. دون أن ننسى أن كل هذه الاهتمامات أعطت مبررا ودافعا من أجل تحقيق ما يسمى التكامل في إفريقيا، وقد تباينت من مبررات اقتصادية وأمنية وسياسية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث:جهود الإتحاد الإفريقي تجاه الأزمة الصومالية

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى دراسة حالة الأزمة الصومالية ،وإيضاح كل جهود الإتحاد الأفريقي لمحاولة تسوية أو حل الأزمة الصومالية ،حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث الأول سوف نتناول فيه الصومال :دراسة جيو سياسية من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب الأول تحت عنوان :واقع الصومال ضمن القرن الأفريقي ،والثاني يتناول كرونولوجيا النزاع في الصومال ،أما المطلب الثالث فيتناول أسباب الأزمة الصومالية ،أما المبحث الثاني فقد عالجنا فيه أهم المواقف الإقليمية والدولية ،في حين المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى آليات الإتحاد الإفريقي في محاولة حل الأزمة الصومالية والذي يندرج فيه مطلبين :الأول سوف يعنى بالآليات السياسية، أما المطلب الثاني فسوف يكون تحت عنوان الآليات العسكرية للإتحاد الإفريقية.

المبحث الأول: الصومال دراسة جيوسياسية:

المطلب الأول: موقع الصومال ضمن القرن الإفريقي

أولا: الموقع الجغرافي:

في البداية نقول أن الخريطة السياسية للقرن الإفريقي هي خريطة بالغة التعقيد، لسبب تداخل العناصر والأصول العرقية والحضارية المختلفة ولسبب تصارع الإرادات السياسية حول الحدود، ولسبب تعرض هذه الحدود للعديد من التعديلات والتغيرات خاصة خلال القرن الأخير، لكننا نستطيع القول أن خريطة القرن الإفريقي من الناحية الجغرافية تضم مساحات الأرض الهائلة التي تمتد عبر التنوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي الإفريقي المطل على على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر، والممن إلى التداخل، حتى حدود إثيوبيا وكينيا والسودان والصومال، أما تقسيم الخريطة من الناحية السياسية فهو يضم ببساطة أربعة قوى سياسية حالية هي: إثيوبيا، والصومال وجبوتي وإريتريا.[1] (أنظر الملحق2)

[1]- صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأراى، 1990)، ص ص.85،86.

الصومال دولة عربية وإسلامية، والصومال كلمة معناها "إهب وأحلب"[1]،إذ تحتل موقعا إستراتيجي هاما عند ملتقى قارة إفريقيا والشرق الأوسط، وهو يطل على المحيط الهندي شرقا وخليج عدن شمالا، ويحدها من الشمال الغربي جمهورية جيبوتي، ومن الغرب إثيوبيا، من الجنوب الغربي كينيا، تبلغ مساحة الصومال حوالي 637657كلم^2، ويقدر عدد سكانه نحو *16* ملايين نسمة، حوالي 900 ألف منهم في العاصمة مقديشو، ويتراوح معدل النمو السكاني من 2.5 إلى 2.8%، مناخه صحراوي، ودرجات الحرارة معتدلة في الشمال وشديدة في الجنوب، حيث تصل في الصيف إلى أكثر من 40 درجة في بعض المناطق، الأمطار لا تتعدى كميتها 50ملم في الشمال، و410 ملم في الجنوب خلال العام، والعملة الوطنية المتداولة في الصومال الشلن الصومالي، ال50 شلنا تعادل دولارا أمريكي واحد، متوسط دخل الفرد شهريا يقدر ب:500شلن.[2]

أما بالنسبة للديانة فيعتنق الصوماليين الإسلام، ويوجد أقلية بسيطة من المسيحيين.(أنظر الملحق2)

اللغة: يتكلم الصوماليين الصومالية المحلية (السواحلية) والعربية متداول بشكل رسمي منذ عام 1951، فضلا عن اللهجات المحلية، واللغتين الإيطالية والإنجليزية اللتين تجيدهما فئات من المجتمع الصومالي.[3]

ينتمي شعب الصومال إلى مجموعة العناصر الحامية ذات الثقافة الحامية الشرقية، ومن المعتقد أن هذه العناصر قدمت من شبه الجزيرة العربية، واختلطت بعناصر الجلاء ولهم عنصر حامي، وكذلك بزنوج البانتو، ونتج عن هذا الاختلاط شعب الصومال الحالي، 75% من الصوماليين بدو يعملون بالرعي والباقون يعملون بالزراعة وتربية الحيوانات، وينقسم الصوماليون إلى مجموعتين كبيرتين هما:

---

[1]- جمهورية الصومال الديمقراطية أنظر الرابط التالي: www.hamasna.com/knowledge/somalia.htm.

[2]- الرفيق عبد الله الأحمر، الصومال وآفاق المصالحة الوطنية، (حزب البعث العربي الإشتراكي، سلسلة أحداث جارية، أيار 2009)، ص16

[3]- عبد القادر رزيقالمخادمي، منطقة الوحدة الإفريقية: التحدي والأمل (د، ب، ن،د، 2000)، ص213

* تتميز الصومال بموقع إستراتيجي مهم، فهي تطل على الطرق الشمالية المؤدية إلى باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس.

الصومالي والصابي، ويوجد أيضا بعض زنوج البانتو ويتركزون على طول نهر جوبا وشيلي، وتوجد جالية عربية يرجع أصل معظمها إلى اليمن، ويضاف إلى العناصر السابقة بعض الهنود والباكستانيين، وهؤلاء يعملون أساسا بالأعمال التجارية، وهناك جالية إيطالية تقلصت بعد زوال الاستعمار الإيطالي، ويعمل أفرادها بالتدريس والأعمال الحرة والوظائف العامة.[1]

التضاريس: كما أشرنا سابقا أن جمهورية الصومال تقع في منطقة القرن الإفريقي، وهو أقصى امتداد لإفريقيا نحو الشرق، ويتميز سطح الصومال بأن معظمه هضاب مفتوحة، يرتفع إلى تلال في الشمال مع وجود بعض السهول الساحلية، وسهول نهري جوبا وشيلي، يصب نهر جوبا في المحيط الهندي بالقرب من كيسمايو، لكن نهر شيلي لا يصب في المحيط لسبب وجود كثبان رملية تحول دون وصوله، لذا يصب في بعض المستنقعات، أو في منطقة رملية بالقرب من جليب، على بعد 30كلم من المحيط جنوب غرب مقديشو، ولا توجد منطقة جبلية بمعنى الكلمة إلا في الإقليم المالي، حيث تمتد المرتفعات من الشرق إلى الغرب بمحاذاة خليج عدن، حتى رأس غردافوي

وعموما فإن النطاق الجبلي يفصله عن الساحل سهل غوبان (الأرض المحروقة) بسبب الجفاف وإرتفاع درجة حرارته معظم فصول ا

-بالنسبة لأدنى الارتفاعات وأعلاها في الصومال:

أ/أدناها: تنحدر أدنى نقطة من أراضي الصومال إلى مستوى سطح البحر على ساحل المحيط الهندي

ب/أعلاها: قمة جبل شمبريز "shimbris" ويبلغ ارتفاعها 416مترا فوق متوسط سطح البحر[2]

كما يتكون الصومال من خمسة أقاليم تشكل علم الصومال بنجمته الخماسية وهي:

الإقليم الأول: الصومال الغربي (أول إقليم أوجادني إثيوبيا)، ودارت عليه حرب ضروس بين عامي 1977و 1978 التي (جهة االتحرير الصومال الغربي)، لتسانده جمهورية الصومال من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى،وانتهى بانسحاب الصوماليين من المعركة بسبب التدخل العسكري من قبل دول المعسكر الاشتراكي

[1] عبد الله هاني رجب عط الله، الصومال، **بحث مقدم لمجلس الشؤون العربية الإفريقية**، (2011)، ص، 08

[2] انظر الرابط التالي : – www.moqatelcom/ openshare/ behoth/bwalmdm 1somale/sec 02-doc . CVTRtm

بقيادة الاتحاد السوفياتي وكوبا وموافقة أمريكا، والمنظمات المسيحية في الدول الغربية، وتقوم نفس القوى بإعطاء الجزء الصومالي في إثيوبيا حكم ذاتي ومازالت (جهة أغاديتيا) ناشطة.[1]

إقليم تمثله دولة جيبوتي: التي كانت القوات الفرنسية تحتلها، ونالت استقلالها عام 1977، إلا أنها مازلت منطقة نفوذ الفرنسيين حتى الآن.

الإقليم الثالث: إقليم جنوب غرب الصومال والذي ضمته كينيا إلى أراضيها عام 1963.

الإقليم الرابع: وهو أرض الصومال البريطاني (صومالي لاند)، والذي يقع شمال غرب البلاد، وأعلن استقلاله عام1991، إلا أنه لم تعترف به أية دولة أخرى أو مؤسسة دولية .

الإقليم الخامس: وهو الذي يحمل اسم الصومال الآن وعاصمته مقديشو، ويقع جنوب وسط الصومال الكبير، وأستقل من الاحتلال الإيطالي عام 1960، وتقع شماله إقليم **أرض البنط** الذي يهدف للحصول على حكم ذاتي، ولا يطالب بالاستقلال.[2]

الصومال عضو في جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة، وأهم مدنه: مقديشو وهرعنيسا، وميركا، وكيماير، بربة، كما تفتقر البلاد إلى المياه باستثناء قسمها الجنوبي الذي يؤمن المياه له نهر "جوبا" و"وبيي شيلي". [3]

---

[1]- المكان نفسه

[2]- الصومال: الموقع الجغرافي، أنظر الرابط التالي: www.ishanstory.com/ar/m21 s 8 – D-httm – (06/09/2016

[3]-عبد الله هاني رجب عطا الله، المرجع السابق، ص 18.

المطلب الثاني: كرونولوجيا النزاع في الصومال

في هذا المطلب سوف نتعرض لأهم الأحداث والمحطات التاريخية التي مرت بها الأزمة الصومالية .

الأزمة الصومالية معقدة ومتشابكة، ولا يمكن حصر جذورها وربطها بأسباب معينة، وإنما هي نتيجة لأحداث سياسية واقتصادية واجتماعية متزامنة ومتتالية ساهمة في بروز الأزمة وتفاقمها .[1]

ففي يوم 26 يوليو1960، أصبح الصومال البريطاني مستقلا، وبعد خمسة أيام من ذلك التاريخ أستقل الصومال الايطالي، واتحد الصومال أن في يوليو 1960، ليشكلا جمهورية الصومال الديمقراطية، والوحدة بين الشمال والجنوب، واختيار أدن عبد الله عثمان أول رئيس لجمهورية الصومال الحديثة.

1961 وقوع أول حادث حدودي مع إثيوبيا في عهد حكومة تشاد ماركي بعد توقيع الصومال لإنفاق عقد عسكري مع الجمهورية العربية المتحدة، وفي 20 ديسمبر من نفس السنة، قبول الصومال كعضو في الأمم المتحدة .

1963 استقلال كينيا وتوتر علاقة الصومال مع لندن التي رفضت ضم الأراضي.

1969 اغتيال رئيس الجمهورية وإعطاء السلطة إلى الجنرال محمد سياد بري قائد الجيش ورئيس مجلس قيادة الثورة التي تطالب بها الصومال، وتم وضع علاقات دبلوماسية مع بريطانيا .

1973 أعلن الصومال عدم تدخله في إقليم غفاروعيسى (جيبوتي) الخاضع للاستعمار الفرنسي، وعاد النزاع القديم مع إثيوبيا ليقفز إلى واجهة الأحداث في منطقة القرن الأفريقي، كما عاد الصومال ليطرح مشكلة "أوغادين" أمام مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية.

[1]– محمد الأمين الهادي، الأزمة الصومال تشخيص ومقترحات للحل، رؤوس أقلام، أنظر الرابط التالي:
http//algazeera.net/NR/exars/34UA7076-D882-UC4700973fsdr50.htm(model).(05-04-2016)

1974 وقوع تمرد عسكري إثيوبي ليساعد في إحداث توتر خطير تخوم "أوغادي"، وفي تموز/ يوليو وقع الرئيس "سياد بري"معاهدة صداقة مع موسكو، ومنح البحرية السوفيتية قاعدة في "بربرة" ما أثار حفيظة واشنطن.[1]

بين عامي1974-1975 قامت الحكومة الصومالية بحملة مكثفة محو الأمية، 90% من السكان كانوا أميين وبحملة أخرى للمطالبة بالأراضي المنسلخة مع فرنسا، كما انضم الصومال إلى جامعة الدول العربية وفي أواسط عام 1976 الصومال يجتاز مرحلة جديدة على طريق الماركسية اللينينية والحزب الاشتراكي الثوري الصومالي يحل محل المجلس الأعلى لقيادة الثورة .

1977 الرئيس الكوبي فيدل كاسترو يجمع الرئيسين الصومال "محمد سيار بري" والإثيوبي الجديد "منغستسوا هيلا مريام" في عدن في مبادرة لحل خلافاتهما بإقامة إتحاد ليضم له اليمين الجنوبي لاحقا، إلا أن الرئيسين رفضا هذا الحل وتم قطع العلاقات الدبلوماسية مع كوبا.

1978 ينقلب الموقف لمصلحة الإثيوبيين بعد تقهقر الصوماليين عن "أوغادني"، وبعد تراجع القوات الصومالية لفشل محاولة انقلاب من قبل مجموعة ضباط صوماليين

198 عودة الحشود العسكري على الحدود الصومالية الإثيوبية، وتبادل الاتهامات حول الهجمات عبر تلك الحدود.

1986 اتفاق بين إثيوبيا والصومال في جيبوتي لوقف العداء بين الجانبين، وبناء علاقات طبيعية، ووقف المساندة عن كل معارضي الحكومتين الموجودين في مقديشو وأديس أبابا، وقع الاتفاق من الجانب الصومالي، الرئيس "محمد سيد بري"، ومن الجانب الإثيوبي الرئيس "منتغستسو هيلا مريام". [2]

---

[1]—أبشر الإمام الأمني، الموقع الجغرافي للصومال، وأثره قي بنائه السياسي، أنظر الرابط التالي:docwww.iua.edu.sd/publications/iua/african.../004

[2]الرفيق عبد الله الأحمر، المرجع السابق، ص ص.36،37

1990 صدور ما عرف ب:"المانفيتو" البيان الموجه للحكومة بتبني التعددية وتحين، اندلاع حرب أهلية في البلاد، ووقع البيان 114 شخصا من أبرز قيادات السياسيين والمهنيين والمثقفين ورجال الأعمال الصوماليين، في يوليو أكثر من 100 شخصية صومالية تطالب باستقالة الرئيس محمد سياد بري، وتعيين حكومة انتقالية، وبعد رفضه تم الإستلاء على السلطة بالثورةفي 27 جانفي 1991،وتحول الصومال إلى بلد دون إدارة ودون خدمات، وانهيار الجيش وتوزع أفراده بأسلحتهم على القبائل، حيث ورث التناحر القبلي ترسانة مسلحة.

وفي ديسمبر اندلاع الحرب الأهلية في العاصمة مقديشو.

27-28 جانفي تنصيب رجل الأعمال "علي مهدي محمد" رئيسا مؤقتا للبلاد، والمجلس العسكري بزعامة الجنرال "محمد فرح عيدي"يرفض.

18 ماي الإعلان عن قيام جمهورية (أرض الصومال) من طرف واحد في شمال البلاد، والسفير عبد الرحمن أحمد علي يتولى رئاسة أرض الصومال لمدة عامين .

17 نوفمبر انفجار الحرب بين أنصار الرئيس مهدي، وأنصار الجنرال محمد فرج عيدي رئيس المؤتمر الصومال الموحد.

03مارس 1992 وقف إطلاق النار بين أنصار الرئيس مهدي والجنرال عيدي، وفي أفريل من نفس السنة التدخل ألأممي الأول تحت إسم "اليونيصوم".

يوليو مجلس الأمن الدولي يصوت بالإجماع على القرار الأممي "767" لإنقاذ الصومال عبر عمل دولي يسمح بدخول قوات تابعة للأمم المتحدة، وواجهة هذه القوات مقاومة من الفصائل الصومالية، فانتهت، ثم قامت الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 1992 بإرسال 28 ألف من القوات إلى الصومال.

ديسمبر التدخل الدولي الثاني في الصومال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحت إسم عملية "إحياء الأمل".

في نهاية العام أنقسم الصومال إلى خمسة أجزاء، وليس لهذه الأجزاء سلطة فعلية إدارية ومؤسسات تدير شؤونها، كما أنها لا تمتلك رؤية سياسية واضحة.[1]

[1] المرجع نفسه، ص-ص 31-33.

مارس 1993 مؤتمر المصالحة الصومالية في أديس أبابا بإثيوبيا برعاية الأمم المتحدة، وحضور ممثل عن إسرائيل و في أبريل من نفس السنة إسرائيل تعلن عن تقديم 3ملايين دولار كمساعدات أولية للاجئين الصوماليين في كينيا.

3 أكتوبر مقتل8من قوات "الدلتا" الأمريكية في مقديشو على يد مليشيات الجنرال عيدي .

25مارس 1994 انسحاب القوات الأمريكية من الصومال، و في نوفمبر1996 مؤتمر مؤتمر المصالحة الصومالية برعاية إثيوبيا أسفر عن ميلاد ما عرف ب:"إتفاقية سوداري" بإثيوبيا

نوفمبر 1997 مؤتمر مصالحة صومالية في القاهرة إنبثق عنه ما عرف ب:"إتفاقية القاهرة" التي ألغي بموجبها "الخط الأحمر"الذي كان يقسم العاصمة مقديشو إلى جزئين جنوبي وشمالي.

9ماي 2000 انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية في قرية "آرتا"جنوب العاصمة جيبوتي لمناقشة خطة السلام المقترحة من الرئيس الجيبوتي "إسماعيل عمر غيليله"،شارك فيه لأول مرة أكثر من 300 ممثل للقبائل الصومالية، واستمر 4 أشهر كاملة، وأسفر عن وضع دستور انتقالي للبلاد وتشكيل برلمان وطني يتكون من 245 نائبا ممثلون عن مختلف القبائل الصومالية.[1] 26أغسطس اختيار عبدي قاسم صلاد حسين رئيسا مؤقتا للبلاد لفترة 3سنوات، أدى بعدها بيوم اليمين الدستوري بحضور دولي وإقليمي حضره رؤساء كل من السودان، إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، وممثلون من الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وفرنسا وإيطاليا، ومصر، وليبيا، ولأول مرة مذ عدة سنوات استعادة الصومال حضورها في جميع المحافل الإقليمية والدولية .

أكتوبر 2000 الإعلان عن أول حكومة في الصومال منذ عام 1991.

20إفريل 2001 أمراء الحرب الصوماليون المدعومون من إثيوبيا يعلنون عن نيتهم في تشكيل حكومة بديلة خلال 6أشهر في معارضة صريحة للإدارة الانتقالية للدولة. ماي اندلاع القتال في مقديشو بين قوات الحكومة الانتقالية ومليشيات مسلحة بقيادة حسين عيدي.[2]

---

[1] أبشير ألإمام الأمني، المرجع السابق، ص.34، 35.

[2] توفيق المدني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان و الصومال، (دمشق، منشورات الهيئة العامة السوري للكتاب، 2012)، ص ص.158،159.

نوفمبر الولايات المتحدة الأمريكية تقتحم مجموعة "البركات" أكبر شركات الجوالات في القرن الإفريقي، بأن لها علاقات بتنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة ابن لادن، وتم تجميد أرصدة الشركة في البنوك الأمريكية

يناير 2002 قمة الخرطوم لدول منظمة الهيئة الحكومية للتنمية في شرق إفريقيا "الأيغاد" تعو إلى مؤتمر مصالحة صومالية شامل يعقد في كينيا بحضور دولي وإقليمي، وتأجل هذا المؤتمر لأربع مرات عن موعده المحدد في أفريل2002، أبريل أمراء الحرب في الغربي يعلنون الاستقلال لست مناطق ويشكلون حكومة جنوبية غربية

افريل 2003 إجراء أول انتخابات رئاسي في أرض الصومال، وإعلان فوز "ظاهرياال"ل4 سنوات مقبلة

يوليو مؤتمر المصالحة يتمخض عن مشروع ميثاق وطني يقترح الفدرالية.

يناير 2004 تقدم مفاجئ في محادثات السلام في كينيا، وأمراء الحرب والسياسيون يوقعون اتفاق لإنشاد برلمان جديدة، وفي ماي مقتل أكثر من 100 شخص في ارتفاع مفاجئ لحصيلة المواجهات المسلحة بين الفصائل المتصارعة في مدينة "بولاهاو" الجنوبية .

يونيو 2005 الحكومة الصومالية تبدأ العودة من المنفى في كينيا، وسط انقسامات شديدة حول المقر المقترح للبرلمان الجديد في الصومال.

فيفري2006 الإعلان في مقديشو عن إتحاد بين وزراء صوماليين وأمراء الحرب مدعومين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية "سمي التحالف من أجل إقامة السلم ومحاربة الإرهاب، والبرلمان الانتقالي يجتمع في الصومال، وسط بيداوا لأول مرة منذ تشكيله في كينيا عام 2004.

مارس بدء الصدمات الدامية بين أمراء الحرب الصوماليين وبين قوات المحاكم الإسلامية في مقديشو.

يوليو دعوة زعيم المحاكم الإسلامية "حسن ظاهر أوسي" إلى الجهاد المقدس ضد القوات الإثيوبية التي تقف وراء الحكومة الانتقالية بمدينة "بيداوا".[1]

5 ديسمبر أتفاق مؤقت بين المحاكم الإسلامية والحكومة الصومالية، وإعلان الإتحاد الإفريقي عن خطة انتشار لقوات السلام في الصومال من جنسيات "الإيغاد"

[1]—الرفيق عبد الله الأحمر، مرجع سابق، ص41.

24 سبتمبر سقوط مدينة "كيمايو" ثالث المدن الصومالية في أيدي قوات المحاكم الإسلامية

24ديسمبر إعلان أديس أبابا رسميا الحرب على قوات الحاكم الإسلامية وقصف السلاح الجوي الإثيوبي لمواقع المحاكم، ودخول إثيوبيا في الحرب الدائرة بين المحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية لتعزيز قوة هذه الأخيرة.

يناير 2007 هروب مسلحي المحاكم الإسلامية أمام تقدم الجيش الإثيوبي من ميناء "كيماوي" آخر معاقلهم.

يناير بداية قصف جوي أمريكي متقطع على جنوب الصومال يستهدف حسب واشنطن إرهابيين من تنظيم القاعدة.[1]

فيفري صدور قرار من مجلس الأمن بإنشاء قوة إفريقية لإعادة الأمن في الصومال والمكون من ثمانية آلاف شخص

مارس عودة حرب العصابات إلى مقديشو، وانتشار 370 جندي أوغندي تابعين للقوة الإفريقية لإعادة الأمن في الصومال "آميصوم" و في أبريل تجدد المواجهات في مقديشو بعد هدنة دامت عدة أسابيع، وطرد القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الصومالية لمسلحين تابعين للمحاكم الإسلامية، وسقوط 1000 ضحية، ونزوح 350 ألف من مواطنهم،كما تم في ديسمبر سيطرة مسلحين إسلاميين على بلدة "غوريال" إلى الجنوب من العاصمة مقديشو.

16أبريل 2008 سيطرة مسلحين إسلاميين على بلدة "جوهر" الإستراتيجية و4 بلدات صغيرة قرب مقديشو

6ديسمبر وزارة الخارجية الإثيوبية تعلن أن القوات الإثيوبية قد تبقى في الصومال بضعة أيام إضافية بعدما أعلنت أنها مع نهاية نوفمبر ستغادر الصومال عام 2008 .[2]

2 يناير 2009 رئيس الوزراء الإثيوبي يقول بلاده بدأت سحب جنودها من الصومال في عملية تستمر عدة أيام، وتعهدت الحكومة الإثيوبية بعدم حدوث فراغ أمني بعد اكتمال انسحاب قواتها من الصومال الذي تحتله

---

[1] إدريس عبد الله أحمد قرحاح، الصومال بين الصراع الداخلي وسيناريوهات التقسيم، أنظر الرابط التالي :
WWW.omal.org/ar/articles.bhb?articlid:328

[2] الرفيق عبد الله الاحمر، المرجع السابق، ص،45.

منذ عام 2006 لمناصرة الحكومة الانتقالية في قتالها قوات المحاكم الإسلامية التي سيطرة على أجزاء واسعة من البلاد.

10 يناير الرئيس الصومالي المؤقت "أدن مادوبي" يتعهد للحكومة باحترام الفترة الانتقالية المحددة لرئاسته، وهي ثلاثون يوما، والإتحاد الإفريقي يؤكد أن برلمان الصومال سينتخب الرئيس الجديد في 2009/01/26.

31يناير البرلمان الصومالي ينتخب في اقتراع جرى في جيبوتي "الشيخ شريف شيخ أحمد"رئيسا جديد للصومال، وفصائل صومالية أسمة نفسها "الحزب الإسلامي .

مطلع فيفري الرئيس شريف يصرح أن الوقت قد حان لتحقيق الوحدة الوطنية ونسيان الخلافات، وتوحيد الصفوف لمواجهة من يقف وراء أعمال العنف.

9 فيفري الرئيس المنتخب "شريف شيخ أحمد" يصرح في مقديشو أنه ملزم بتطبيق الشريعة الإسلامية في الصومال، وفي اجتماع مع الزعماء الإسلاميين وقوات الأمن الحكومية، وشجع محادثات بين السلام والمصالحة بين التنظيمات الصومالية .

21 فيفري تشكيل حكومة صومالية جديدة برئاسة "عمر عبد الرشيد شارماركي"، وهي الحكومة الجديدة 26 أداء اليمين أمام البرلمان في جيبوتي .

22فيفري حركة الشباب المجاهدين تتبنى هجوما انتحاريا على قوات حفظ السلام الإفريقية العاملة في الصومال، وأدى بحياة 11 جنديا من القوة البورندية وإصابة 15 آخرين بجروح خطيرة.

15أفريل 2009 رئيس الحزب الإسلامي المعارض "عمر إيمان"يدعو إلى عقد مؤتمر عام للمصالحة بين جميع الأطراف الصومالية بعيدا عن التدخل الأجنبي والحكومة الصومالية ترحب بهذه الخطوة[1].

[1]الرفيق عبد الله الاحمر ، المرجع السابق ، ص 46 .

16 أبريل 2009 اغتيال أول برلماني لتشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة في الصومال هو النائب "عبد الله عيسى" ويع من المقربين من الرئيس شيخ شريف أحمد.[1]

17 يناير 2010 بروز متغير جديدا اخلط الأوراق سعر القتال،تمثل في فصل المحاكم الإسلامية التي برزة كقوة عسكرية وشعبية، وانخرطت في الصراع على السلطة، يذكرنا هذا المشهد بحركة طالبان في أفغانستان الذي حقق نتائج عسكرية كبير، وهذا أثار مخاوف إقليمية ودولية من تكرار التجربة الأفغانية.

أغسطس 2011 فتح مكتب تقوى شرعي في مقديشو مع ما يصاحب ذلك من تأثير حيث تتحرك المنظمات الحكومية وغير الحكومية التركية دون خوف في مقديشو المصنفة من قبل وكالة الأمم المتحدة في نيروبي كمنظمة يحضر السفراء إليها منذ بداية الحرب الأهلية، بالإضافة إلى إعلان الأمم المتحدة أن 4 ملايين مواطن بحاجة إلى مساعدة إنسانية.

سبتمبر 2012 حسن الشيخ محمود إلى سدة الحكم كأول رئيس منتخب للبلاد منذ أربعين عاما، واختياره رئيس الحكومة "عبدي فارح شردون سعيد" الذي أعلن بدوره عن التشكيلية الوزارية التي تشكلت من عشرة وزراء من بينهم امرأتان في وزارة الخارجية والتنمية والشؤون الاجتماعية.

29يناير 2015 قال مبعوث الأمم المتحدة "نيك كاي" أن الأزمة السياسية التي تجسدت في اختيارنا لرئيس الوزراء في الصومال أكثر قليلا من عام تؤخر العمل على وضع دستور جديد، وتعرقل الخطوات اللازمة لإعادة الاستفتاء وإجراء انتخابات عام 2016، وأجبر تحملة عسكرية المسلحين المتشددين على الخروج من معاقل رئيسية وبدأ بعض اللاجئين العودة إلى ديارهم، لكن الجهود المبذولة لإعادة بناء البلاد

15يناير 2016 شنت حركة الشباب الصومالية الموالية لتنظيم القاعدة هجوما على قاعدة عسكرية تابعة لقوات الإتحاد الإفريقي، وخلف الهجوم العديد من القتلى .

[1] سعيدة محمد عمر، إشكالية بناء الدولة في الصومال و أثر المتغيرات الإقليمية و الدولية ، بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة إسطنبول (2-5 ماي 2013)، إسطنبول تركيا، انظر الرابط التالي :
https: // saidaomar- fils.nordpress.com// d 8 asd80 budg. 02/04/2016

2016 إعداد دستور وطرحه للاستفتاء في مارس 2016، يرسم إطار هيكلي إتحادي يساعد على تخطي المشاحنات القبلية بين الأقاليم التي أججت القتال في السابق، ومن المقرر أن يتيح ذلك تصويت لاختيار رئيس جديد في سبتمبر 2016. [1]

المطلب الثالث: أسباب الأزمة الصومالية

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى اندلا ع الحرب الأهلية في الصومال بعضها يعود لمعطيات وإفرازات داخلية، وبعضها الآخر يرجع إلى أسباب وتفاعلات إقليمية ودولية خارجية.

أولا: الأسباب الداخلية :وتتمثل في:

أ: الإرث الاستعماري: متمثلا في تقسيم الأراضي الصومالية إلى خمسة أجزاء، وعملية تسييس القبيلة، حيث تعامل الاستعمار مع الصوماليين كمجموعات قبلية وليس كقومية واحدة، وعقد اتفاقيات مع شيوخ القبائل في مناطقها ، وأعتبرها مجموعات سياسية مستقلة مما أفضى إلى تسييس القبيلة الذي أفرز القبلية السياسية وإعتمادها كهوية سياسية بدلا من الوطنية والمواطنة.[2]

ب:الأسباب السياسية: ويمكن إيجازها كالأتي:

فشل التجربة البرلمانية بين عامي 1960-1969، سبب سيطرة الطابع القبلي على النظام المعقد للتمثيل الوطني، فالأحزاب التي قامت على أساس قبلي وليس على أساس إيديولوجي أو اجتماعي، كذلك أضاعت كثرة الأحزاب الهدف من الديمقراطية، وأفرغتها من محتواها الحقيقي، هذا إلى جانب ارتباط الانتخابات بالنوازع القبلية وشيوع الرشوة والمحسوبية .

ظاهرة الاستئثار بالسلطة وحصرها للأقارب على نحو ما فعل "سياد بري" مما أفقد نظام الحكم الشرعية السياسية، وأدى إلى التمرد عليه.[3]

---

[1]– الصومال، حركة الشباب تنفذ هجوما على قاعدة عسكرية تابعة للإتحاد الإفريقي، أنظر الرابط التالي:
www.france 24.com/ar/2016 /01 /15

[2]–محمد الأمين محمد الهادي، المرجع السابق، ص30.

[3] –الرفيق عبد الله الأحمر، ص ص، 49، 50.

*استبداد الحزب الواحد، ظل الطابع الاستبدادي (الدكتاتوري) "لمحمد سياد بري" ونظام حكمه منذ توليه السلطة قي الصومال، ويدخل في إطار ذلك إصراره في استبعاد الصوماليين الشماليين وحرمانهم من الامتيازات السياسية و الإقتصادة، فقد حل "سياد بري" جميع الأحزاب السياسية الصومالية التي كانت قائمة في ذلك الحين، وظل يحكم البلاد من خلال المجلس الثوري الصومالي، ونقل إليه جميع السلطات السياسية وتلاشت على إثر ذلك المشاركة الشعبية وانطبع العمل السياسي بالطابع الاستبدادي.

*حروب التحرير التي خاضتها الدولة بعد استقلالها أنهكت ميزانية الدولة واستنزاف اقتصادها الضعيف أصلا بالإنفاق العسكري وأعاقتها عن التنمية الحقيقية.

(حرب الأوغادينوما الميل إلى المغامرات العسكرية، ومن هنا بدأت عملية إحياء المطالبة بضم الأقاليم الصومالية الضائعة وخاصة الأوجادني).

*(دكتاتورية الحزب الواحد) الصراع على السلطة والمناصب بين الفصائل المتعددة، فلم يعد الهدف لهذه الفصائل مثلا معارضة الدكتاتورية واحتكار السلطة بل أصبح تسلم السلطة هو الهدف لكل جهة أو فيصل تيار.[1]

[1] عبد الوهاب عمروشي، **التدخل الانساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقا، دراسة حالة الصومال (1992–2005)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية،(جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة ،كلية العلوم السياسية)،ص.159.

ج: الأسباب الاقتصادية:

تعد الصومال واحدة من أفقر دول العالم الثالث طبقا لمقاييس الامم المتحدة للفقر، بل وأحيانا فإن الصومال تشغل أدنى قائمة الدول المكونة إلى ما سمي "بالعالم الرابع"كدليل على الدول الأكثر فقرا.[1]

ويرجع هذا الوضع التدهور للاقتصاد الصومالي إلى العامل الإيكولوجي التمثل في الفقر البيئة، والموجات المتعاقبة عليه من الجفاف، ولكن العامل الأكثر تأثيرا تمثل في ممارسات النظام العسكري الحاكم الذي بدأ في التسعينيات لمحاولة إعادة بناء الاقتصاد القومي، بهدف إزالة الفوارق بين الطبقات والفئات الاجتماعية، لكن السياسات التي طبقت كانت أبعد ما تكون من الوصول إلى التنمية أو العدالة الاجتماعية.

ويعتبر القطاع الريفي أكبر قطاعات اقتصادي في الصومال، إلى أنه عانى من الإهمال فالدولة تركت المجال مفتوحا للعائلات المسيطرة على تجارة وفرض ضرائب على تصدير الأغنام، أما الرعاة المنتجون فلم يستفيدوا من زيادة الطلب العربي على منتجاتهم فلم يستطيعوا كسر التحالف بين الدولة والتجار

أما قطاع الزراعة فلم يكن أحسن حالا رغم الاهتمام به في الخطط الخماسية للتنمية، وكان الصومال عادة ما ينتج ما يكفي حاجة سكانه من الغذاء، ولكن ابتداء من1975 تحول إلى الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير، وفيما بين (1980-1984) اضطر الصومال إلى استيراد ما يلبي غذائه، وأصبح الاستيراد والاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية ميزة ثانية في الاقتصاد الصومالي.[2]

[1] أسباب الحرب في الصومال / www. Moquatel .com opeshare/ zrehoth/ scafia2 landsomal/sec.doc.cvt.htm . (06/04/2016)

[2] عبد الوهاب عمروش، المرجع السابق، ص.160

د:الأسباب الاجتماعية:

تتعدد أيضا الأسباب الاجتماعية والتي تفاعلت مع بقية الأسباب الأخرى لينجم عنها انتقال الحرب الاهلية في الصومال، ومن تلك الأسباب مايلي:

1/تنامي الولاءات والانتماءات التحتية:

على الرغم من أن الصومال يتمتع بوحدة أثنية ودينية ولغوية شبه كاملة فإن شعبه يعاني من إنقسامات قبلية وعشائرية حادة.

2/غياب إستراتيجية قومية للاندماج الوطني:

3/ضعف الانتماء للوطن الصومالي: يمكن القول أن المجتمع الصومالي يتألف من مجموعة متنوعة من العشائر التي يغلب على المنتسبين ليها الولاء والانتماء المطلق إليها، فقد أسهم ذلك في تأجيج النزاع والصراع فيما بينها ولكن الإشارة إليها كالتالي:

الهوية: ومن أكبر العشائر الصومالية وتتموطن في الإقليم الأوسط، وفي العاصمة مقديشو ولها فروع في جنوب الصومال، وإقليم الحدود الشمالي، كذلك في إقليم الصومال الغربي الاوجادني.

الزود: تنتشر في شمال وشرق الصومال، وفي بعض المناطق الوسطى والجنوبية، ولها أيضا في إقليم الاوجادني، وفي اقليم الحدود الشمالية في كينيا وهي تعد المنافس الأكثر لعشيرة الهوية.

قبيلة الاسحاق: تتواجد في إقليم هود، إقليم الصومال الغربي

الرحلوني: إحدى العشائر الرئيسية وتنتشر بين نهري جوب ونشيلي.

دير: تنتشر في شمال وجنوب الصومال وجيبوتي وإقليم الصومال الغربي.[1]

[1]– اسباب الحرب في الصومال، المرجع السابق، ص 15

ثانيا: الأسباب الخارجية: ومنها:

أ– التحولات التي طرأت على النظام الدولي منذ أواخر الثمانينيات، فعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي وتوجه النظام الحاكم في الصومال نحو الغرب، إلا أن هذا الغرب على ما يبدو لم يرى له مصلحة في دعم الصومال، وبالمقابل قدم الدعم لإثيوبيا الأمر الذي سارع بانهيار النظام السياسي في الصومال ولم يكن التدخل العسكري الأمريكي في النصف الأخير من عام 1992 إلا ان الاعتبارات تتصل لمحاولات الإدارة الأمريكية استعراض قوتها، وكأنما الأمر كان مقصودا بحيث توافر الأوضاع الملائمة للتحرك العسكري الأمريكي لنزع سلاح الصوماليين.[1]

وتحجيم الدور الصومالي في المنطقة لصالح حلفاء لأمريكا من إثيوبيا وغيرها

ب– تدخلات وتأثير القوى الإقليمية، فإثيوبيا دعمت ودربت بعض الفصائل الصومالية انطلاقا من مصلحتها في إبقاء الصومال مجزئ وضعيف لا يقوى على انتزاع إقليم "أغادين"، كذلك فإن كينيا لها مصلحة في إبقاء الأوضاع مضطربة في الصومال، حتى تستطيع المطالبة بإقليمها المفقود "لقدي" الذي اغتصبته من أراضي الصومال، كذلك تخشى جيبوتي من أن يؤدي استقرار الأوضاع في الشمال الصومالي إلى ازدهار منائي "بربره وزيلع" على حساب ميناء جيبوتي.[2]

وتعتبر أيضا "ظاهرة القرصنة" من أهم النتائج السلبية المترتب على عدم وجود حكومة مركزية، وقد تسارعت وتيرة أعمال القرصنة في الآونة الأخيرة لتعبر عن مدى تفاقم الوضع الأمني والحاجة الماسة لإنهاء الصراع الداخلي المتأجج منذ أكثر من والحاجة الماسة لإنهاء الصراع الداخلي المتأجج منذ أكثر من 22سنةعلى عمليات القرصنة من المنطقة المحاذية لساحل "بونت لاند" في شرق الصومال، وقد اكتشف السكان أن شواطئهم أصبحت بعد انهيار الدولة منذ العام 1991 مرتعا لنهب الشركات وعصابات الجريمة الدولية التي تقوم برمي النفايات النووية والكيميائية والصناعية المحرمة دوليا، ونهب الموارد البحرية لاسيما السمكية كل هذا سببه انهيار مؤسسات الدولة وعدم قدرة الحكومات الانتقالية المتعاقبة على بناء الدولة وخلق فرص عمل كل ذلك أنتج أزمات متشابكة في كل مناطق الصومال، حيث أن الناس يبحثون دائما عن

[1]– الرفيق عبد الله الاهمر، المرجع السابق، ص ص.52، 53

[2]– أسباب الحرب في الصومال، المرجع السابق، ص 15

وسائل تمكنهم من الكسب من أجل أن يعيشوا، وخاصة الشباب لذلك فإن الأعمال الغير شرعية والإجرامية تصبح في بعض الأحيان هي أسرع كسبا وعليه تجذب أعداد كبيرة إليها بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية، وبالتالي فالقرصنة كغيرها من الظواهر التي أعقبة انهيار الدولة فإنها تبرز الحاجة الماسة لإعادة بناء مؤسسات الدولة، فلم تعد مشاكل الصومال محصورة بحدودها فمنذ سنوات عدة تجاوزت بعض أزمات التداخل الصومالي الحدود لتصل إلى دول الجوار، وباتت الصومال تمثل تهديدا أمنيا لكثير من دول القرن الإفريقي بل إلى دول خارج المنطقة[1].

إلا أن تزايد ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية أخيرا يرجع إلى ما بعد الاحتلال الإثيوبي للصومال في ديسمبر 2006، ثم تطورت المسألة إلى طلب الفدية بالملايين من الدول التي تراجع السفن عملها،من المفروض أن يسبق التحرك العربي التحركات الدولية لحماية السفن في هذه المنطقة، وفي الوقت نفسه فإن استمرار العنف والحرب في الصومال سيقلل من قدرة الصومال نفسه على حماية سواحله ومنع القرصنة، وبطبيعة الحال فإن الوجود الدولي البحري العسكري قبالة السواحل الصومالية سينعكس سلبا على العرب جميعا، وخاصة الأمن القومي العربي جراء سيطرة هذا الوجود على الممر الملاحي في البحر الأحمر.[2]

[1] سعيدة محمد عمر، المرجع السابق، ص15.

[2] – الرفيق عبد الله الأحمر، المرجع السابق، ص ص، 115، 116.

*غنية بمواردها الطبيعية: مثل البترول الثروة السمكية والثروات البحرية الأخرى كالملح، بالإضافة إلى الغابات الحافلة بأشجار البخور واللبان التي تشكل المادة الخام لصناعة العطور فهية كلها غير مستغلة .

المبحث الثاني:المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة الصومالية

تحتل الصومال موقفا مهما على الساحة الدولية، وذلك لمدى بشاعتها بحيث أنها الأزمة الأكثر تعقيدا في العالم كله، فكما شاهدنا أنه هناك تباين في الآراء والمواقف حول هذه الأزمة، وفي هذا المبحث سوف نتطرق فيه إلى مطلبين الأول سوف نتعرض فيه لأهم المواقف الإقليمية، أما المطلب الثاني سوف نتطرق فيه إلى أهم المواقف الدولية

المطلب الأول: المواقف الإقليمية من الأزمة الصومالية

أولا: المواقف الإقليمية:

أ–الموقف الإثيوبي: في ديسمبر 2006 استطاعت القوات الإثيوبية مدعمة بالحكومة الانتقالية (تمخضت عن مؤتمر دورتي– نيروبي في كينيا) أن تدخل وتسيطر على جزء كبير من الجنوب الصومالي والعاصمة مقديشو من أجل القضاء على المحاكم الإسلامية، وقد نجحت القوات الإثيوبية أن تقضي على مراكز القوى للمحاكم وتفككها، بالرغم من أن التدخل الإثيوبي في الصومال يعتبر ضد القوات إلا أن المجتمع الدولي لم يعارض ذلك بل أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من أهم المؤيدين للتدخل الإثيوبي في الصومال، وكانت تمد الحكومة الإثيوبية بالدعم المالي الاستمرار في الحرب والقضاء على المحاكم الإسلامية وبقاياها.[1]

ب–الموقف الكيني: من العلوم أن كينيا تخشى تنامي التيار الإسلامي في الصومال واحتمال ارتباطه بالحزب الإسلامي الكيني، مما يصبح مهددا خطيرا لأمنها القومي.

ج–الموقف الإريتري: فيما يخص إريتريا من الأزمة الصومالية، فمن الطبيعي أن تقف إريتريا موقف مضاد للموقف الإثيوبي، ويبدو أن العلاقات المتعاطفة لإريتريا مع المحاكم الإسلامية يشكل هاجسا لإثيوبيا، ومن المعتقد أنه ربما صارت الصومال مسرحا لتصفية الحسابات.[2]

---

[1] سعيد محمد عمر، المرجع السابق، ص 08

[2] محاسن عبد القادر حاج الصافي، لأزمة الصومالية و أثرها على الأضاع في القرن الإفريقي92-2007م، أنظر الرابط التالي www.google.com/ur//?7t=&rct=jfestc=web&vedoahnkEwihgcngkpvl(7-04-2016):

د–الموقف الجيبوتي: لقد قامت جيبوتي بعقد عدة مؤتمرات مصالحة لتسوية الأزمة في الصومال، كان أبرزها مؤتمر مصالحة برعاية الأمم المتحدة والذي نتج عنه انتخاب "شريف شيخ أحمد" رئيسا للبلاد في يناير 2009، ويعتبر الموقف الجيبوتي بشكل عام مساند لعودة الاستقرار والسلام في الصومال.[1]

ثانيا: المواقف الدولية من الأزمة الصومالية:

أ–موقف هيئة الأمم المتحدة: لقد ظل موقف الأمم المتحدة متزنا وغير جازم في السعي والتحرك الجاد نحو إحداث تسوية حقيقية وفعالة وسريعة، وربما تركت المنظمة الدولية حرية اتخاذ القرارات والسياسات التي تراها مجدية ومناسبة في هذا السياق لجهاز مجلس الأمن التابع والذي أصدر العديد من القرارات ذات الصلة ومن ذلك القرار رقم 1725 الصادر عن مجلس الأمن في 6 يناير 2006 في أعقاب أحداث التدخل الإثيوبي لدعم الحكومة الانتقالية في مواجهة المحاكم الإسلامية.

ويتفق الفقه الدولي على أن مجلس الأمن تدخل بشكل متأخر في الصومال بخلاف التدخل في العراق الذي كان سريعا، كما لم يقضي المجلس بشكل مباشر لقيادة القوات الأممية بل عمد بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تريد تأليف حكومة موالية لها، إضافة إلى أن المجلس لم يكن يشرف مباشرة على التدخل العسكري في الصومال فانحرفت به الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أغراضها.[2]

ب– موقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة :

لقد ندد الاتحاد الاوروبي على ضرورة خلق قاعدة من تمثيل الصوماليين داخل الحكومة الصومالية وضرورة المصالحة مع العناصر الساخطة في المجتمع المدني الصومالي بما في ذلك المحاكم الإسلامية والمجتمع المدني، وقد كان إلى حد ما أكثر تعاون مع أنشطة التنمية وإعادة الأعمار.[3]

---

[1] سعيد محمد عمر، المرجع السابق، ص 08

[2] الحرب في الصومال ، المرجع السابق ، ص 17.

[3] الحرب في الصومال، المرجع نفسه، ص،10

ج- موقف الولايات المتحدة من الأزمة:

تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما وكبيرا في السياسة الصومالية، حيث تعتبر الصومال ممرا ومأوى للإرهابيين الذين خططوا لتفجير سفارتي نيروبي ودار السلام وفندق مومباتا، كما أن لها قاعدة عسكرية خاصة لمكافحة الإرهاب في جيبوتي عند مدخل باب المندب، كما أن تدخلها المباشر في الشأن الصومالي عام 1992 خافها خسائر كبيرة، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ليس من بين خياراتها التدخل المباشر في الصومال خوفا من أن يتكرر نفس سيناريو 1992، حيث تحملت الكثير من الخسائر المادية والبشرية، وقامت كذلك بتكوين مجموعة الاتصال الدولية حول الصومالية انضمت إليها كلا من السويد وإسبانيا وألمانيا لمكافحة القرصنة على السواحل الصومالية ومراقبة ما يدخل ويخرج بحرا من الصومال وذلك فيما يتعلق بتغذيتها لخلايا القاعدة.[1]

د-موقف إيطاليا: لقد أعربت إيطاليا عن قلقها إزاء العنف ضد المدنيين وأشارت بتقديم إلى التزام الحكومة الاتحادية الانتقالية باحترام حقوق الإنسان، وذكرت إيطاليا أنه يتعين على الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تكثف ما تبذله من جهود بتعاون مع السلطات الإقليمية، وأن تفرض سيادة القانون وأن تحارب الفساد والإفلات من العقاب، وأن تواصل السعي إلى المصالحة الوطنية، كما دعت مجتمع المانحين والأمم المتحدة إلى تقديم المساعدات إلى الصومال.

و-موقف فرنسا: تعاطفت فرنسا مع مخاوف جيبوتي وخشيت من احتمالات تدهور الوضع الداخلي فيها نتيجة الصراعات التي تدور في الصومال المجاورة لها، الأمر الذي قد يؤثر على مصالحها الإستراتيجية بالمنطقة، ولهذا دعمت جهودها سياسيا وماليا بعقد المصالحة الوطنية الصومالية[2].

---

[1] سعيد محمد عمر، المرجع السابق،8، 9

[2] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان الدورة الثامنة عشرة من جدول الأعمال، الاستعراض الدوري الشامل، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدولي الشامل "الصومال" (2014)، ص14.

المبحث الثالث: آليات الاتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية

تضم المنظمات الإقليمية غالبا دولا ذات مصالح مشتركة أو قيم ومبادئ وثروات مشتركة، لذلك فهي أقرب إلى التفاهم حول مشكلاتها ، حيث أشار ميثاق الأمم المتحدة باللجوء إلى المنظمات الإقليمية لتسوية المنازعات الدولية، كما أعطى الميثاق دورا في الحفاظ على السلم والأمن الدولي عندما قرر أنه على مجلس الأمن أن يشجع على الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه المنظمات إما بطلب من الدول التي يعنيها الأمر وإما بالإحالة إلى مجلس الأمن.

ومن هنا عمد الأفارقة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية سابقا إلى التدخل بهدف إيجاد حل للأزمة الصومالية، إدراكا منهم بخطورتها وردود فعلها على مجمل القضية الإفريقية وبالأخص على دول القرن الإفريقي، لذلك دعت المنظمة إلى عقد عدة مؤتمرات في إطار جهودها لتسوية الأزمة الصومالية.[1]

المطلب الأول: الآليات السياسية للإتحاد الإفريقي لتسوية الأزمة الصومالية:

بعد انسحاب القوات الدولية (اليونيصوم 2) من الصومال، لابد أن يكون سياسيا، لذلك صرفت النظر عن إرسال قوات إفريقية لتحل محل القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة المنسحبة بعد أن طرحت بعض الدول الإفريقية هذه المبادرة فألقت القمة الإفريقية في تونس سنة 1994م لجنة ثلاثية مكونة من الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي والرئيس الإثيوبي ميليسزيناوي وسالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك، وتوصلت هذه اللجنة إلى أن بداية الحل تكمن في إنشاء سلطة مؤقتة في الصومال بأسرع فرصة ممكن، كما تصدرت الأزمة الصومالية اجتماعات الهيئة الحكومية للتنمية التابعة للإتحاد الإفريقي مبادرة الوساطة التي تمخضت عنها الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال سنة 2004، وقد كانت الهيئة حتى قبل سقوط الإسلاميين في مقديشو في كانون الثاني ديسمبر 2006، في مقدمة الجهود الرامية إلى إفاد بعثة للمساعدة على تهدئة الأوضاع وإحلال الاستقرار في المنطقة.[2]

---

[1] أدابير أحمد، **التعددية الاثنية والأمن المجتمعي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السيلسية والاعلام، 2011-2012)، ص189.

[2] جمال طه علي، دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في حل وتسوية العنف السياسي في الدول الإفريقية (د، ن، ت،د، ن)،ص 03

وجاء في إعلان الدورة العادية السابعة لمؤتمر الإتحاد الإفريقي المنعقدة ببانجو بزامبيا من 1 و2 جانفي 2006 حول الوضع في الصومال " **نحن رؤساء وحكومات الإتحاد الإفريقي المجتمعين في دورتنا السابعة في بانجو زامبيا،اعتمدنا الإعلان التالي:**

إن المؤتمر وعيا بالأمر المستجد في الصومال الذي يهدد بتفجير مواجهات جديدة لها عواقب بعيد الأثر على الجهود الجارية في الحوار وعلى عملية السلام والمصالحة برمتها في البلاد، فضلا عن أثر ذلك على الأمن والاستقرار في المنطقة قاطبة، واقتناعا منه بأن الوقت قد حان لطي صفحة النزاع في الصومال، وإقامة المؤسسات الفعالة للدولة في هذا البلد.

إذ يشيد المؤتمر بمقرراته السابقة بشأن الوضع في الصومال، وكذلك مقررات الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيغاد)، ومقررات مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي بشأن الصومال.

1-يؤكد المؤتمر مساندته الكاملة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية لاسيما الحكومة الاتحادية

الانتقالية الشرعية للصومال، ويؤكد المؤتمر التزامه ببذل كل ما في وسعه لتمكين المؤسسات الانتقالية من الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الوطنية في إقرار السلام والأمن في الصومال وضمان إعادة بناء البلاد.

2-بحث المؤتمر كافة الأطراف المعنية في الصومال على الإحجام عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الوضع والإبقاء على وقف الأعمال العدوانية، كما يناشد المؤتمر أيضا جميع الأطراف إلى المضي قدما في طريق التسوية.[1]

3-حث المؤتمر المجتمع الدولي على تقديم كافة المساعدات اللازمة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية لتمكينها من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها بهدف تحقيق المصالحة واستعادة السلام والاستقرار الدائمين فضلا عن الاضطلاع بإعادة بناء الصومال، كما يؤكد المؤتمر أن أي مبادرة بشأن الصومال ينبغي أن تشمل الإتحاد الإفريقي ومنطقة (الايغاد) في ضوء مشاركتها الفعالة في عملية السلام والمصالحة في الصومال.[2]

[1] الاتحاد الإفريقي، مقررات وإعلانات الدورة العادية السابعة للاتحاد في بانجول بزمبيا،(2006)،ص 27.

[2] المرجع نفسه، ص، 29

4-يؤيد المؤتمر تأييدا تاما المبادرة التي اتخذتها الايغاد بما في ذلك البيان الصادر عن الدورة العادية لمجلس وزراء الإيغاد المنعقد في نيروبي في 13يونيو 2006، فضلا عن الدورة الرئيسية للإيغاد في الجهود التي تستهدف دعم نتائج المؤتمر للمصالحة الوطنية في الصومال.

5-يطالب المؤتمر من المفوضية أن نتعاون تعاونا وثيقا مع منظمة الإيغاد، وأن تتخذ كافة الخطوات الضرورية للنشر المبكر لبعثة الإيغاد لدعم السلام في الصومال ليتولاها بعد ذلك الإتحاد الإفريقي، كما نص عليه البيان الختامي الذي أعتمده الاجتماع التاسع والعشرون لمجلس السلم والأمن المنعقد في 12 مايو 2005، وفي هذا الصدد يطلب المؤتمر من مجلس الأمن تقديم إزالة الحظر على السلاح المفروض على الصومال بموجب القرار 733 لعام (1992) بتاريخ 23 يناير 1992، وذلك لتمهيد الطريق لنشر بعثة دعم السلام وتسهيل بناء السلام.

6-يصادق المؤتمر على نتائج الاجتماع الاستشاري بين الاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية(الإيغاد) والشركاء الدوليين بشأن عملية المصالحة والسلام في الصومال والذي عقدته المفوضية ومنظمة الإيغاد في أديس أبابا يوم أول يوليو سنة 2006.

7-يدعو المؤتمر شركاء الاتحاد الإفريقي إلى تقديم الدعم السياسي والمالي وللوجستي اللازم للمؤسسات الإتحادية الانتقالية باعتبارها القاعدة المشروعة للشرعية المؤسسية في الصومال ولتسهيل نشر بعثة دعم السلام في البلاد على وجه السرعة، وفي هذا الصدد يؤكد المؤتمر دور لجنة التنسيق والرصد ويرحب بالجهود الجارية لعقد مؤتمر المانحين بشأن الصومال.

8-يناشد المؤتمر المجتمع الدولي تقديم المساعدات الإنسانية المطلوبة للسكان في الصومال، ويدعو جميع الأطراف في البلاد إلى احترام القانون الإنساني الدولي وتسهيل إمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين فضلا عن حماية الأخصائيين العاملين في المجال الإنساني.[1]

كما يعمل الإتحاد الإفريقي على أساس يومي على مواجهة آفة النزاعات في القارة، وخلال دورة المؤتمر في سرت الليبية قدمت تقريرا عن تطور الأوضاع على الميدان، وكذلك عن الجهود المبذولة سواءا على الصعيد

[1] الاتحاد الإفريقي، المرجع السابق، ص،30

القاري أو الإقليمي لتعزيز السلم والأمن عن أنشطته/ وعن حالة السلم والأمن في القارة، حيث ناقش المؤتمر الوضع قي الصومال بإسهاب خلال دورة المؤتمر المنعقدة في سرت الليبية، وفي شأن المسألة أجاز المؤتمر[1] المقررات الصادرة عن كل من الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيغاد)، حيث تم إحراز تقدم كبير في العملية السياسية، إذ أن حكومة الرئيس "شريف شيخ أحمد" الشاملة تبذل جهودا متواصلة لتوسيع العملية السياسية والتعزيز المتحقق من أجل المصالحة الوطنية، وفي نفس الوقت تستمر الحكومة الاتحادية الانتقالية في مواجهة تحديات هائلة بما في ذلك تعزيز قطاع الأمن وبناء قدرات المؤسسات العامة إنطاقا من هذه الخلفية لن يكون من المبالغ إن قلنا بأهمية استمرار الدعم من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ذات الصلة، وتماشيا مع إستراتيجية الحكومة الاتحادية الانتقالية، وقد يرغب المؤتمر في اتخاذ خطوات هامة فيما يتصل التعزيز الفعال لقوات بعثة الإتحاد الإفريقي في الصومال وفعالية قوات الأمن الصومالية، إن الحاجة إلى مساهمات إفريقية أكثر قوة وعزيمة لاستمرار السلام والمصالحة الوطنية.

المطلب الثاني: الآليات العسكرية للإتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية

أخذت الأزمة الصومالية حيزا من جدول أعمال منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، حيث عقدت في عام 1995 قمة المنظمة الحادية والثلاثون في أديس أباب تحت شعار "أمن القارة الإفريقية"، بحث فيه المؤتمرون موضوع تشكيل قوة حفظ السلام في القارة الإفريقية نظرا لعجز الأمم المتحدة عن ذلك عن طريق تراجعها في الصومال

وفي آذار /مارس 2005 اقترحت هيئة إيغاد بعثة لدعم السلام في الصومال قوامها 10 آلاف جندي، وبتكلفة 500 مليون دولار في السنة الأولى، لكن الاتحاد الإفريقي وافق على قوة أقل حجما، وفي أيلول /سبتمبر 2006، إذ كانت مؤلفة من 8 آلاف جندي بتكلفة تقديرية بلغت 335 مليون دولار في السنة الأولى، ومع تسارع الأحداث في ظل غزو إثيوبيا للصومال أصدر الاتحاد الإفريقي في كانون الثاني/يناير 2007 تفويضا بشأن بعثته في الصومال، حيث تم في المرحلة الأولى نشر قوة من 1500 جندي من أوغندا ولم تعرض دول أخرى المساهمة بجنود في البعثة، وهو ما يرجع بصورة خاصة إلى تدهور الوضع الأمني في العاصمة مقديشو، وقد أسهم الدور الذي تلعبه الهيئة الحكومية المعنية للتنمية أن تكتسب صفة الجماعة الأمنية الوليدة ذات الإمكانيات لتوحيد المنطقة على أساس تنموي وأمني، وفي إطار أحد أبرز الجهود المبذولة في هذا الصدد عملت الهيئة بالتعاون بينها وبين الجهات المانحة على إرسال نظام للأنظار المبكر في المنطقة .

[1] الاتحاد الإفريقي، دورة خاصة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لبحث وتسوية النزاعات في إفريقيا بطرابلس،(2009)

وشهد الوضع في مقديشو استقرارا نسبيا، حيث اتخذت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية عددا من الإجراءات الهجومية، زيادة على ذلك تم تعزيز تواجد بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال في منطقة البعثة من خلال نشر كتيبة من القوات البوروندية وتضم القوة الحالية للبعثة أكثر من 5100 عنصرا، مؤلفة من ثلاثة كتائب من أوغندا وبوروندي، غير أن هذا الحجم من القوات بالرغم من الزيادة لا يزال دون عدد 800 عنصر المسموح به، ويبذل الاتحاد الإفريقي وشركائه كذلك جهود التعزيز قدرات بقية المؤسسات الصومالية وقد تم في مقديشو في 25يوليو 2009 الانطلاق الرسمي للجنة الأمن المشتركة التي تضم ممثلي من الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال والأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين، وذلك لتنسيق الجهود المبذولة بغية دعم مؤسسات قطاع الأمن للحكومة الانتقالية الصومالية وتسهيل تسديد التعهدات المعلنة في هذا الخصوص خلال مؤتمر بروكسل.[1]

وأيد الاتحاد الإفريقي دعوة لزيادة قوات حفظ السلام الإفريقية في الصومال بنحو الثلث لدعم حملة ضد الإسلاميين المتشددين هناك هاجموا مركز للتسوق في نيروبي، وقال مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي أنه يجب إضافة 6235 جنديا من الجيش والشرطة إلى بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال التي تتولى حفظ السلام لتصبح 23966 جنديا لفترة محدودة تتراوح بين 18 و 24 شهرا وأقر المجلس توصيات مراجعة القوة وأعلن قراره، وتتكون بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بصفة أساسية من قوات كينية وأوغندية وبورندية، وأرسلت إثيوبيا أيضا جنودا لكنهم يتبعون لقيادة البعثة الإفريقية.

وسلط الهجوم على مجمع مركز للتسوق في نيروبي الذي قتل فيه 67 شخصا على الأقل الضوء على المدى الذي يمكن أن يصل إليه مقاتلو حركة الشباب الإسلامية الصومالية التي أعلنت المسؤولية من الهجوم، وقال مجلس الاتحاد الإفريقي في بيان أن "يؤكد على الحاجة إلى إستئناف الهجوم لخفض قدرات حركة الشباب في ضوء التهديد المستمر الذي تمثله الحركة داخل الصومال، وفي المنطقة.[2]

وقال رئيس الوزراء الإثيوبي "هيلا مريم ديسالين" لرويترز "أن الدول الغربية ودلا أخرى يجب أن تفعل المزيد لمساعدة الحكومة الصومالية وبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال لسحق حركة الشباب وإن كان قال أنه لايرى حاجة لإرسال مزيد من القوات.

---

[1] جمال طه علي، المرجع السابق، ص، 20

[2] جيلبرتخاديا جالا، شرق إفريقيا، **الأمن وأرث الهشاشة، مركزالأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**،العدد،86، ص،32.

خلاصة الفصل:

ومن هنا يمكن القول أن الكثير من الدول الإفريقية والعالم الثالث فشلت في تقييم العلاقات بين عناصرها على أساس المواطنة وليس العقيدة أو الدين أو العرق، مما أضعف الدولة الوطنية أن تختار في كثير من الأحيان روابط تسببت في هيمنت مجموعات عديدة داخل الدولة وتهميش مجموعات أخرى مما أفقدها الانتماء ووصل الامر إلى درجة رفع السلاح ضد الدولة بسبب الاحتباس الذي منع انسياب العلاقات بطريقة ديمقراطية تدمج المجتمع، حيث وضع بعض الباحثين تقريرا عن فشل الدولة سمي ب: State failoretask force

الصادر في 2003 بعض خصائص لفشل الدولة يشمل الحالات التي تنهار فيها سلطة الدولة المركزية ، وسعت لجنة العمل في تعريفها لفشل الدولة ليشمل النزاعات الأهلية والأزمات السياسية حيث ذكر التقرير قائمة من الدول وكانت الصومال على رأسها ضمن الدول الفاشلة .

خـــــاتمة

خاتمة:

بعد دراستنا لموضوع دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن القاري، مع أخذ أزمة الصومال كحالة للدراسة على توصلنا إلى النتائج التالية:

-تعد الدول الإفريقية من أكثر الدول التي تعاني العديد من النزاعات الداخلية والإثنية، وبالتالي فهي دول غير مستقرة

-سعي هذه الدول لتحقيق الأمن والاستقرار خاصة وأنها دول خضعت لفترة طويلة للاستعمار ظلت خلالها قاطعة الأوصال بسبب سياسة التفرقة التي انتهجتها الدول المستعمرة لتحقيق مصالحها فقسموها إلى دول متفرقة مما سبب أضرار سياسية واقتصادية جسيمة للقارة.

-وبطبيعة الحال كافحت شعوب المستعمرة لنيل حريتها واستقلالها، ومن هنا أدرك القادة الأفارقة سواء على المستوى الفردي أو المستوى الحكومي بضرورة الدخول في علاقات اندماج وتكامل سعيا منهم لتحقيق الوحدة فيما بينهم خاصة وأنهم يعانون مشاكل وأوضاع مشتركة ومتشابهة والمرتبطة في مجملها بقضايا التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية، كما أن الرغبة في تحرير القارة من بقايا الاستعمار يشكل أحد الدوافع نحو التكامل والتعاون خاصة وأن هناك مناطق في القارة لا تزال تخضع للاستعمار.

ومن خلال ما تقدم أتجه تفكير القادة الأفارقة إلى إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية التضامن والتكامل والتعاون وتنسيق سياسات الدول الإفريقية في كافة المجلات والأنشطة وكان من بين أم أهدافها تقوية الوحدة الإفريقية عن طريق القضاء على الخلافات العنصرية والقومية لضمان رفاهية الشعوب الإفريقية.

لكن نظرا للانتقادات الموجهة لها مع تواضع نتائجها أعلن القادة ا؟لأفارقة أنها لم تعد الوعاء المناسب لتحقيق طموحات القارة في الاستقرار والتنمية أعلنوا الانتقال إلى منظمة الاتحاد الإفريقي

استكمالا في الرغبة في تحقيق أهداف الوحدة والتكامل بين شعوب القارة الإفريقية، كان فتح الطريق أمام تنظيم هيكلي جديد يتميز بالشمولية والمرونة ويشمل آليات جديدة تتناسب مع تحديات الواقع الجديدة وإتباع لسياسة مشتركة نحو القضايا التي تمس الشعوب الإفريقية

ومن بين هذه الآليات الجديدة مجلس السلم والأمن الإفريقي كجهاز من شأنه أن يحقق الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية.

كما لا ننسى دور المنظمات الفرعية هي الأخرى وخاصة منظمة الإيغاد ومنظمة النيباد التي تحاول القضاء على الفقر ووضع الدول الإفريقية في مسار التنمية المستدامة، وهذا من أجل تحسين الأوضاع الحياتية للشعوب الإفريقية من خلال التشديد على الحكم الراشد وصيانة حقوق الإنسان ونوعية السياسات المطبقة ودورها في عملية التنمية وتحسين الأوضاع في إفريقيا.

أما إذا تكلمنا عن الأزمة الصومالية فيمكن القول أنها من أكثر الأزمات تعقيدا وتشابكا، حيث يعتبر هذا النزاع نزاع اثنيا مدولا متعدد الأبعاد، حيث تم تدويله بسبب تدخلات دول الجوار خاصة دولة إثيوبيا بالإضافة إلى تدخل دولي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المعروف أن تعدد الفواعل والعوامل يصعب من سرعة إيجاد حل له مع إمكانية استمراره، الشيء الذي صعب من مهمة منظمة الاتحاد الإفريقي رغم الجهود المبذولة

وفي إطار التقييم لدور الاتحاد الإفريقي وموقفه من الصراع والحرب في الصومال فإنه وعلى الرغم من الدور المحوري الذي يلعبه في المنطقة إلا أنه فشل رغم جهوده في تسوية الصراع وإنهائه بين المحاكم الإسلامية والحكومة الصومالية، وكذلك فشل في إرسال قوات حفظ السلام للصومال لوقف القتال بين الطرفين، ويمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى ذلك الفشل فيما يلي:

-تورط إثيوبيا في الصراع وتدخلها العسكري المباشر بهدف القضاء على المحاكم الإسلامية.

-تدخل بعض دول منظمة الإيغاد على خلاف إثيوبيا منفردة في الصراع لتحقيق أهداف خاصة دون مراعاة لاعتبارات تسوية الصراع وحله.

-رفض بعض الفصائل الصومالية تدخل دول الجوار في الصومال، وكذلك رفض مجلس الأمن الدولي تدخل تلك

-عجز باقي دول منظمة الإيغاد عن توفير الدعم العسكري والمالي لنشر قوات حفظ السلام في الصومال.

-تحيز معظم دول منتدى الإيغاد وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة القضاء على اتحاد المحاكم الإسلامية ولذلك ساندت التدخل الإثيوبي في الصومال ولم تقدم الدعم اللازم لمنظمة الإيغاد على نحو ما تحقق في الحالة السودانية.

-تركيز الاتحاد الإفريقي كل جهوده في إرسال قوات حفظ السلام إلى الصومال في المقابل إغفاله وعدم تركيزه بصفة المنظمة القارية على دعم جهود المصالحة الوطنية في الصومال وإشراك كافة الفصائل الصومالية بما فيها المحاكم الإسلامية في عملية المصالحة الوطنية، لأن الاقتصار فقط على إرسال قوات حفظ السلام لن ينهي من الصراع.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1-القرآن الكريم

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

أ:التقارير:

1. الاتحاد الإفريقي، دورة خاصة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لبحث وتسوية النزاعات في إفريقيا بطرابلس،(2009)
2. الاتحاد الإفريقي، مقررات وإعلانات الدورة العادية السابعة للاتحاد في بانجول بزمبيا،(2006).
3. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان الدورة الثامنة عشرة من جدول الأعمال، الاستعراض الدوري الشامل، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدولي الشامل "الصومال" (2014)
4. البشير على الكويت ،الدور الليبي في عملية التكامل في إفريقيا ،ورقة عمل مقدمة لمؤتمر:التكامل الإقليمي في إفريقيا: إسقاط الحاجز بين الشمال القارة و جنوبها (جامعة الفتح طرابلس المغرب ،2010).
5. الرفيق عبد الله الأحمر، الصومال وآفاق المصالحة الوطنية، (حزب البعث العربي الإشتراكي، سلسلة أحداث جارية، أيار 2009)،

ب: الكتب:

1. أحمد محمد بونة، جامعة الدول العربية و منظمة الوحدة الإفريقية،(د.ت.ب،د.د.ن،2009).
2. توفيق المدني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، (دمشق،منشورات الهيئة العامة الدستورية للكتاب، 2012).
3. جمال طه علي، دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في حل وتسوية العنف السياسي في الدول الإفريقية (د، ن، ت،د، ن)،ص 03.
4. جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي :مركز الخليج للأبحاث 2004).
5. الحافظ النويني أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة (نموذج مالي)،(الرباط:د.د.ن، د.ت.ن).
6. حسن الإبراهيم ، عزيز شكري ، جولة في السياسة الدولية (بيروت: الراء المتحدة للنشر ،1975).
7. حسن الإبراهيم ،عزيز شكري ،جولة في السياسة الدولية(بيروت:الراء المتحدة للنشر ،1975).
8. خديجة عرفت محمد أمين، **الأمن الإنساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** (الرياض : جامعة نيف للعلوم الأمنية، 2009).
9. صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأراى، 1990).
10. عبد القادر ر زيق المخادمي التعاون العربي الإفريقي: ضرورة حيوية لمواجهة العولمة (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع 2007).
6. عبد الحميد رجب،المنظمات الدولية بين النظرية و التطبيق، (القاهرة: مطابع الطوبجي التجارية ،2002
11. عبد الله الأشعل ، الاتحاد الإفريقي و القضايا الإفريقية المعاصرة(القاهرة:مؤسسة الطربحي،2003)،.
12. عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية، انكسار دائم أم انحسار مؤقت. (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005)
13. عبد القادر رزيق المخادمي،التعاون العربي الإفريقي، ضرورة حيوية لمواجهة العولمة (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع،2007).
14. عبد الله الأشعل ، الاتحاد الإفريقي و القضايا الإفريقية المعاصرة(القاهرة:مؤسسة الطربحي،2003).

15. عبد الله علي عبور ،المنظمات الدولية و الأحكام العامة و أهم المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة(عمان:دار قنديل ،للنشر و التوزيع، 2011).
16. عبد الله علي عبور ،المنظمات الدولية و الأحكام العامة و أهم المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة(عمان:دار قنديل ،للنشر و التوزيع، 2011).
17. محمد المجذوب، **التنظيم الدولي النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**،(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،ط،8 2006) .
18. محمد المجذوب، التنظيم الدولي_ النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة_(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،ط،8 2006) ،
19. معمر بوزنادة ، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)

ج: المجلات:

1. فوزية خدى كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، "**مجلة العلوم السياسية** "،ع.43 (د.ت.ن).
2. محمد علي هيبة علي أحطبية،"دور مجلس الأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية م 27، ع .3(2011)
3. محمد لحسن علاوي، **الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر والتكامل الإقليمي**، "**مجلة الباحث** " العدد.7 (2009-2010).
4. محمود عاشور مهدي،"مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا، قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات"، مجلة ثقافية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية، العدد6(سبتمبر2010).
5. ميلاد الحدشي، "**نظرية الاندماج والتكامل، دراسة تطبيقية حالة أفريقيا**"، مجلة الدراسات العليا.،العدد 13 .(خريف 1371).

د:الرسائل الجامعية:

1. أدابير أحمد، **التعددية الاثنية والأمن المجتمعي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السيلسية والاعلام، 2011-2012).

2. أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة–دول القرن الإفريقي–** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية, غير منشورة (جامعة محمد خيضر–بسكرة– كلية الحقوق و العلوم السياسية2014)،
3. أمينة فلاح، **دور نيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، فرع : الديمقراطية والرشادة، غير منشورة (جامعة منتوري–قسنطينة– كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، د.ت.ن) .
4. جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوربي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن ، غير منشورة (جامعة الحاج لخضر –باتنة– كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.
5. حفناوي مدلل، **الدبلوماسية الوقائية كلية لحفظ السلم والأمن الدوليين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص: قانون دولي عام (جامعة محمد خيضر–بسكرة–كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق.
6. خالد بشكيط، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : دراسات إفريقية، غير منشورة (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام 2011).

7. خليفة عصموني، **المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية و دوره في تحقيق الوحدة الإفريقية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان–كلية الحقوق و العلوم السياسية2015).
8. خليفة عصوني، **التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية والإفريقية ودوره في تطوير الوحدة الإفريقية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام (جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015).

9. رضوان بروسي، **الديمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تحصص: تنظيمات سياسية وإدارية (جامعة الحاج لخضر-باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009) .

10. رميدي عبد الوهاب، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، دراسة تجارب مختلفة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع : التخطيط (جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007).

11. سعاد حتي، **تقييم مسار عملية لدول الخليج العربي وآثاره المترتبة على اصدار عملة خارجية موحدة من خلال دراسة تجربة الاتحاد الاوربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد دولي، غير منشورة (جامعة محمد خيضر –بسكرة –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013).

12. سليم العايب:**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، شعبة الدبلوماسية والعلاقات الدولية (جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية الحقوق والعلو السياسية،2011).

13. سمية بلعيد، **النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على المسار الديمقراطي لها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشادة، غير منشورة (جامعة منتوري –قسنطينة- قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010).

14. شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، غير منشورة (جامعة الحاج لخضر –باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية).

15. عائشة إبراهيم عبيد، **التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير للعلوم في الدراسات الإنمائية، (جامعة القاهرة : فرع الخرطوم، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية فيفري، 2007)، .

16. ليلى العجال، **واقع التنمية وفق موشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية و الرشادة (جامعة قسنطينة، منتوري كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،).
17. ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول الشمال وجنوب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : سياسة مقارنة, غير منشورة (جامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010).
18. نسيمة طويل، "**الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا، دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة** "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص : علاقات دولية (جامعة الحاج لخضر - باتنة –كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010
19. وهيبة تباني، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة : ظاهر الإرهاب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون, غير منشورة (جامعة مولود معمري – تيزي وزو- كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011).
20. يوسف أزروال، **الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري (جامعة الحاج لخضر –باتنة- كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009).

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Jams Wyle, " **force and security** " m: Trevorc . Sohnon and theses. Issues in international velation (London end New York, routledade, 2 end edition), 2008.

2. Oxford advanced learners . dixtionary oxford . university press , oxford ,NY , 1995

هـ:المواقع الإلكترونية:

1. عبد الله فودة، "**نظريات التكامل الدولي : دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية** "، أنظر على الرابط التالي
2. محمد احمد علي العدي، الامن الانساني ومنظومة حقوق الانسان :دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، أنظر الرابط التالي : mdmoyp@y.com(10/03/2016)
3. خديجة عرفة،" **تحولات مفهوم الأمن ... الإنسان أولا**"، أنظر على الرابط التالي:
4. سفيان ملوكي، "**ظاهرة التكتلات الاقتصادية عالميا**"، انظر الرابط التالي :
5. Zorandimaro, the NEPAD gendr and the poverty: the NEPAD and the challenges of finailng for development in Africa from gendreprespectimenwww.nepadsn.org. 30.02.2016
6. خالد حنفي علي، نهاية المنظمة و مولد الاتحاد الإفريقي ، أنظر على الرابط:. http://www.islamonline.net/Arabic/politica/2001.(10/03/2016)
7. الإتحاد الإفريقي، أنظر على الرابط التالي: www.sudantv-tv/africa altha.dala fugi-http//php(5/3/2016)
8. تجمعات إفريقيا الإقليمية الجديدة في إفريقيا...ومواجهة العولمة، انظر الرابط التالي:
9. جمهورية الصومال الديمقراطية أنظر الرابط التالي:
10. www.hamasna.com/knowledge/somalia.htm
11. عبد الله هاني رجب عط الله، الصومال، بحث مقدم لمجلس الشؤون العربية الإفريقية، (2011)،
12. www.moqatel com/ openshare/ behoth/bwalmdm 1somale/sec 02-doc –CVTRtm (2015/12/20)
13. محمد الأمين الهادي، الأزمة الصومال تشخيص ومقترحات للحل، رؤوس أقلام، أنظر الرابط التالي: http//algazeera.net/NR/exars/34UA7076-D882-UC4700973fsdr50.htm(model).(05-04-2016
14. أبشر الإمام الأمني، الموقع الجغرافي للصومال، وأثره قي بنائه السياسي، أنظر الرابط التالي: www.iua.edu.sd/publications/iua/african.../004 doc

15. إدريس عبد الله أحمد قرجاح، الصومال بين الصراع الداخلي وسيناريوهات التقسيم، أنظر الرابط التالي: WWW.omaal.org/ar/articles.php.articleid.358

16. الصومال، حركة الشباب تنفذ هجوما على قاعدة عسكرية تابعة للإتحاد الإفريقي، أنظر الرابط التالي: www.france24.com/ar/2016 /01 /15

17. محاسن عبد القادر حاج الصافي، لأزمة الصومالية و أثرها على الأضاع في القرن الإفريقي92-2007م، أنظر الرابط التالي : (7-04-2016) rct=jfestc=web&vedoahnkEwihgcngkpvl www.google.com/ur//?7t=&

18. الحرب في الصومال أنظر الرابط التالي: www.moqatel.com/openshare/behoth/somalia/secg-doc-CVT-.html

19. **الافارقة بحاجة إلى مساعدات غير مشروطة**، انظر الرابط التالي: www.gm4sbc.com (01/04/2016)

20. الصومال: الموقع الجغرافي، أنظر الرابط التالي www.ishanstory.com/ar/m21 s 8 – D- httm – (06/09/2016)

21. أسباب الحرب في الصومال، انظر الرابط التالي: www. Moquatel .com opeshare/ zrehoth/ scafia2 / landsomal/sec.doc.cvt.htm . (06/04/2016)

22. Http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.html (24/01/2016)

23. منتديات طموحنا،أنظر الرابط التالي: www.Tomohna.com. (05/02/2016).

24. http://hawariboumadian1520.maktoblog.com/1398598/ (13/03/2016)

25. http://umamyat.blogspot.com/2007/09/blogspot177.html 12/03/2016(

الملاحق

خريطة الصومال

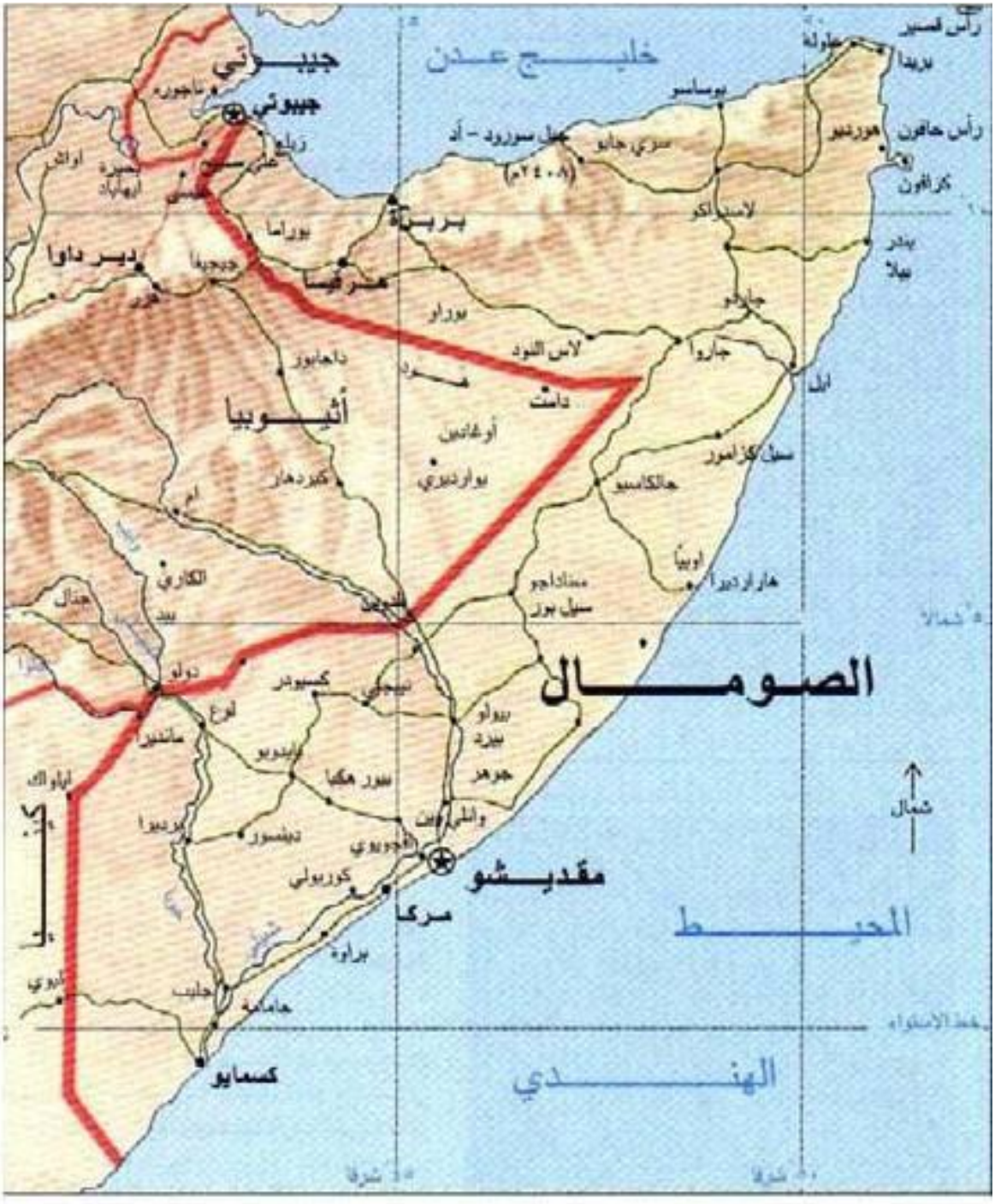

خريطة القرن الافريقي

القانون التأسيس للاتحاد الإفريقي:

نحن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية ....إذ نستلهم من المثل النبيلة التي استرشد بها الآباء المؤسسون لمنظمتنا القارية وأجيال من أنصار الوحدة الإفريقية الشاملة في عزمها على تعزيز الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون فيما بين الشعوب والدول الإفريقية .

...وإذ نضع في الاعتبار المبادئ والهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وفي المعاهدات المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

...وإذ نذكر بالكفاح البطولي الذي خاضته شعوبنا وبلداننا من أجل الاستقلال السياسي والكرامة والإنسانية والتحرر الاقتصادي.

... وإذ نأخذ في الاعتبار أن منظمة الوحدة الإفريقية قد لعبت منذ إنشائها دورا حاسما وقيما في تحرير القارة وتأكيد الهوية المشتركة وعملية تحقيق وحدتنا، كما هيأت إطار فريدا لعملنا الجماعي، وفي إفريقيا وفي علاقتنا مع بقية العالم.

... وإذ نعقد العزم على التصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه قارتنا وشعوبنا على ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجري في العالم.

... وإذ نعرب عن اقتناعنا بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا والتصدي بصورة أكثر فعالية للتحديات التي تفرضها العولمة.

... إذ نسترشد برؤيتنا المشتركة لإفريقيا قوية متحدة، وبالحاجة إلى بناء شراكة بين الحكومات وكافة فئات المجتمع المدني وخاصة النساء والشباب والقطاع الخاص بغية تعزيز التضامن والتلاحم بين شعوبنا.

... وإذ ندرك أن ويلات النزاعات في إفريقيا تشكل عائقا رئيسيا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقارتنا، وأن هناك حاجة إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسي لتنفيذ برنامجنا الخاص بالتنمية والتكامل.

... وإذ نعقد العزم أيضا على اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية مؤسساتنا المشتركة ومنحها السلطات والموارد اللازمة لتمكينها من أداء صلاحياتها بصورة فعالة.

...إذ نذكر بالإعلان الذي اعتمدتاه خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمرنا في سرت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في 9/9/1999، الذي قررنا بموجبه إنشاء إتحاد إفريقي طبقا للأهداف النهائية لميثاق منظمتنا القارية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

ولقد اتفقنا على مايلي :

المادة الأولى التعريفات

في هذا القانون التأسيسي: تعني كلمة (القانون) هذا القانون التأسيسي.

تعني كلمة (الجماعة) الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

تعني كلمة (المؤتمر) مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد.

تعني (كلمة الميثاق) ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

تعني كلمة (اللجنة)لجنة فنية متخصصة للاتحاد.

تعني كلمة (المجلس) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد.

تعني كلمة (المحكمة) محكمة العدل للاتحاد.

تعني عبارة (المجلس التنفيذي) المجلس التنفيذي لوزراء الاتحاد.

تعني عبارة (الدولة العضو) الدولة العضو في الاتحاد.

تعني كلمة(المنظمة) منظمة الوحدة الإفريقية.

تعني كلمة (البرلمان) برلمان عموم إفريقيا التابع الاتحاد.

تعني كلمة (الاتحاد) الاتحاد الإفريقي الذي ينشأ بموجب هذا القانون التأسيسي.

المادة الثانية التاسيس

يؤسس الاتحاد لإفريقي وفقا لأحكام هذا القانون.

المادة الثالثة الأهداف

تكون أهداف الاتحاد كمايلي:

أ-تحقيق وحدة تضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية.

ب-الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.

ج- التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

د- تعزيز مواقف إفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك للقارة وشعوبها والدفاع عنها.

هـ-تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

و- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.

ز-تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.

ح–تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب .

ط–تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية.

ك–تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقي.

ل–تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد.

م–التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في المجالات كافة وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا.

ن–العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة.

المادة الرابعة المبادئ

يعمل الاتحاد وفقا للمبادئ التالية:

أ–مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

ب–احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال

ج–مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد.

د–وضع سياسات دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية

هـ–تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر

و–تعزيز المساواة بين الجنسين

المادة الخامسة الأجهزة

تكون الاتحاد التالية:

أ–مؤتمر الاتحاد

ب–المجلس التنفيذي

ج–برلمان عموم إفريقيا

د–محكمة العدل

هـ–اللجنة

و–لجنة الممثلين الدائمين

ز-المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

المادة السادسة المؤتمر:

يتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثلين المعتمدين حسب الأصول.

المادة السابعة قرارات المؤتمر:

يتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد

المادة الثامنة اللائحة الداخلية للمؤتمر:

يعتمد المؤتمر اللائحة الداخلية الخاصة به

المادة التاسعة سلطات ومهام المؤتمر:

أ-تحديد السياسات المشتركة للمؤتمر

ب-استلام وبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد

ج- بحث طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد

د-مراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد وضمان الالتزام بها من قبل الدول الاعضاء

المادة العاشرة: المجلس التنفيذي:

1-يتألف المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء.

2-يجتمع المجلس التنفيذي مرتين في السنة على الأقل في دورتين عاديتين، ويجتمع في دورة غير عادية بناءا على طلب أي دولة عضو بموافقة أغلبية ثلثي جميع الدول الأعضاء.

المادة الحادية عشر: قرارات المجلس التنفيذي:

1-يصدر المجلس التنفيذي قراراته بالإجماع وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء

2-يتكون النصاب القانوني من أغلبية ثلثي جميع أعضاء الاتحاد لأي اجتماع من اجتماعات المجلس التنفيذي.

المادة الثانية عشر: اللائحة الداخلية للمجلس:

يعتمد المجلس التنفيذي اللائحة الداخلية الخاصة به.

المادة الثالثة عشر مهام المجلس التنفيذي:

1-يقوم المجلس التنفيذي بتنسيق واتخاذ القرارات حول السياسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الأعضاء.

2-يكون المجلس التنفيذي مسئولا أمام المؤتمر ويبحث المسائل التي تحال إليه ويراقب تنفيذ السياسات التي يضعها المؤتمر.

المادة الرابعة عشر: اللجان الفنية المتخصصة

1-تنشأ اللجنة المتخصصة التالية التي ستكون مسئولة أمام المجلس التنفيذي

2-يجوز للمؤتمر أن يعيد تنظيم اللجان القائمة أو يكون لجان جديدة إذا ما رأى ضرورة في ذلك.

3-تتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كبار المسئولين المعنيين.

المادة الخامسة عشر: مهام اللجان الفنية المتخصصة

حيث تطلع كل لجنة في حدود اختصاصها بالمهام المنوطة بها

المادة السادسة عشر: الاجتماعات:

مع مراعاة التوجهات التي قد يصدرها المجلس التنفيذي، تجتمع كل لجنة كلما دعت الضرورة إلى ذلك وتضع نظامها الداخلي الذي تعرضه على المجلس التنفيذي للموافقة عليه.

المادة السابعة عشر: برلمان عموم إفريقيا

1-لضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا يتم إنشاء برلمان لعموم إفريقيا.

2-يتم تحديد تشكيل برلمان عموم إفريقيا وسلطاته ومهامه وتنظيمه في بروتوكول خاص به.

المادة الثامنة عشر: محكمة العدل:

1-يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد.

2-يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها.

المادة التاسعة عشر: المؤسسات المالية:

يكون للاتحاد مؤسساته المالية التي تحدد نظمها ولوائحها والبروتوكولات الخاصة بها.

المادة العشرون: اللجنة:

يتم إنشاء لجنة للاتحاد وتتكون من الرئيس ونائبه وأعضاء اللجنة.

الفهرس

فهرس الجداول

الجدول رقم 01	**56**
الجدول رقم 02	**57**

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــاوين	الصفحة
شكر و عرفان	/
مقدمة	/
الفصل الاول : الاطر المفاهمية و النظرية للامن و التكامل في افريقيا	07
المبحث الاول : مقاربة مفاهمية للامن و التكامل الاقليمي	08
المطلب الاول : مقاربة مفاهمية للامن	08
المطلب : الثاني : مقاربة مفاهمية للتكامل	11
المبحث الثاني : من الامن الوطني الى الامن الاقليمي	13
المطلب الاول : المقاربة الواقعية للامن	14
المطلب الثاني : مقاربة الامن الانساني	16
المطلب الثالث : التكامل كمدخل لتحقيق الامن في افريقيا	23

المبحث الثالث : التكامل كمدخل لتحقيق الامن في افريقيا	28
المطلب الاول : الحدود النظرية للتكامل في افريقيا	28
المطلب الثاني : مقاربة تنموية للامن الافريقي	32
الفصل الثاني : ماهية الاتحاد الافريقي و مبررات التكامل في افريقيا	43
المبحث الاول : ظروف نشاة الاتحاد الافريقي	44
المطلب الاول : الانتقال من منظمة الوحدة الافريقية الى الاتحاد الافريقي	44
المطلب الثاني : الدور الليبي في تاسيس الاتحاد الافريقي	47
المطلب الثالث : اجهزة الاتحاد الافرقي	51
المبحث الثاني : مبررات التكامل في افريقيا	55
المطلب الاول : المبررات الاقتصادية للتكامل الاقليمي في افريقيا	55
المطلب الثاني : المبررات السياسية للتكامل الاقليمي في افريقيا	59

المبحث الثالث : دور مجلس السلم و الامن في تحقيق الامن الافريقي	62
المطلب الاول : قراءة لاهم المواد و البروتوكولات مجلس السلم و الامن الافريقي	63
المطلب الثاني : آليات مجلس السلم و الامن الافريقي	65
الفصل الثالث : آليات الاتحاد الافريقي اتجاه الازمة الصومالية	71
المبحث الاول : الصومال دراسة جيوسياسية	72
المطلب الاول : موقع الصومال ضمن القرن الافريقي	72
المطلب الثاني : كرونولوجيا النزاع في الصومال	76
المطلب الثالث : اسباب الازمة الصومالية	84
المبحث الثاني : المواقف الاقليمية و الدولية من الازمة الصومالية	90
المطلب الاول : المواقف الاقليمية من الازمة الصومالية	90
المطلب الثاني : المواقف الدولية من الازمة الصومالية	91

المبحث الثالث : آليات الاتحاد الافريقي في تسوية الازمة الصومالية	**93**
المطلب الاول : الآليات السياسية للاتحاد الافريقي في تسوية الازمة الصومالية	**93**
المطلب الثاني : الآليات العسكرية للاتحاد الافريقي في تسوية الازمة الصومالية	**96**
خاتمة	**100**
قائمة المصادر و المراجع	/
الملاحق	/
فهرس الجداول	/
فهرس المحتويات	/
الملخص	/